أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
8 ديسمبر 2025م
16 جمادى الآخرة 1447هـ
العدد 57

الخط الفاصل

يتجلّى الحدّ الفاصل بين النظام والفوضى في الولاية الشمالية، حيث يتقاطع سلاح الدولة مع ظلال البنادق التي تُحمَل بلا رقيب. وهناك، بينما تبحث المدن عن الأمان، تتضخّم المليشيات كأنها سلطة بديلة. وبين محاولات الجيش لاستعادة الهيبة واتساع رقعة الفوضى، ينهض السؤال الحاسم: هل تعود الدولة... أم يبدأ زمن اللادولة؟

فظائع النـــزاع

أعقاب قصف مروع في كلوقي، بجنوب كردفان، الأسبوع الجاري، أودى بحياة العشرات من الأطفال والنساء، تصاعدت تحذيرات أممية من فظائع جديدة في كردفان تشمل إعدامات ميدانية وعنف جنسي. في الدبة شمالي السودان تتكشف مآسي العنف الجنسي إبان النزاعات في أقسى صورها؛ إذ وثقت المراصد الإنسانية اغتصاب 19 من النساء بينهم امرأتان حاملتان، وصلن إلى المنطقة من الفاشر النازفة. وفيما يستمر النزيف جراء الحرب في السودان تنفتح كوة الانفلاتات الأمنية في سائر أرجاء السودان. ويلحظ المراقبون تنامي وتيرة حوادث السرقات والنهب عبر نقاط تفتيش غير قانونية، بينما وثقت منظمات حقوقية اعتقالات تعسفية واحتجازات لأغراض فدية في الفاشر وشمال كردفان، واستمرار العنف الجنسي والسرقات في الجزيرة وشرق السودان. هذه السلسلة من الانتهاكات، التي تتجاوز النزاع المسلح إلى جرائم جنائية منظمة، تُعزز الشعور العام بانفلات أمني أصبح سمةً للمرحلة. وتضيف حادثة كسلا الأخيرة، التي هزت المدينة شرقي السودان يوم 6 ديسمبر الجاري، طبقة أخرى من الرعب، حيث اعتقلت الشرطة ثلاثة رجال متهمين بسرقة أسرة نازحة واغتصاب امرأة شابة.

وفي سياق مشابه، تتواصل جرائم الابتزاز والاختطاف في دارفور، خاصة بالفاشر، حيث يحتجز مقاتلو الدعم السريع مئات المدنيين ويطالبون أسرهم بدفع فديات أو يواجهون الإعدام، مصحوبة بتعذيب وعنف جنسي، كما روى ناجون وثقت قصصهم تقارير حديثة؛ مما يجعل المدينة مسرحاً لانتهاكات مستمرة تُعيق حتى وصول المساعدات.

وبالنسبة للكثيرين فإن الانفلات الأمني بات سمة للمرحلة، لكن الوقوف عند وصف المأساة وإثارة الرأي العام، كما حذرت منه سلطات كسلا، ليس كافياً. فجولة عابرة على منصات الوسائط، ومجموعات الواتساب كفيلة لجعلنا نطرح السؤال الملح: كيف نبني ردعاً فعالاً ونستعيد الأمن في ظل دولة منهكة بالحرب؟

بالنسبة للمراقبين فإن الإجابة تبدأ بالاعتراف بأن الانفلات الأمني ليس فقط مجرمون ملثمون يحملون أسلحة بيضاء في أطراف المدن، إنما هي أيضا جرائم منظمة كالابتزاز والاختطاف لدفع الفدية، وعصابات تستغل الفراغ الأمني لنهب المساعدات، وتفلت مسلحين يرتدون الزي العسكري في قلب المدن.. هذه الصورة المركبة تُظهر أن المواجهة تتطلب استراتيجيات مركبة أيضاً.

والخطوات نحو الحل تكمن كذلك في تفعيل العدالة المحلية السريعة، فحادثة كسلا تقدم نموذجاً أولياً يمكن تحسينه، عبر سرعة تحرك الشرطة وتشكيل فرق بحث متخصصة تحت إشراف النيابة، لكن تسريع الإجراءات وإعلان نتائج التحقيقات والمحاكمات النموذجية العلنية كفيلة بتحقيق الردع وطمأنة المجتمع، وقديما قيل: العدالة البطيئة تفقد مفعولها.

لكن سؤوالا أخطر يعصف بالبال والمجتمع: هل أدى الانتشار الكثيف للمسلحين في المدن، حتى بزعم الحماية، إلى تحقيق الأمن أم ساهم في نثر بذور الفوضى؟

لا تخرج الإجابة بالطبع عن أن المطلوب الآن هو خطة واضحة ومعلنة لإخراج كل التشكيلات المسلحة غير النظامية من المدن وتسليم ملف الأمن الداخلي لشرطة مدنية مدربة تدريجياً، وفي الوقت ذاته، معالجة جذور الإجرام المنظم.

في الأثناء يجدر التذكير بأن جرائم الابتزاز والنهب المنظم تغذيها دوافع اقتصادية في مجتمع منهار، لذا فإن أي حملة أمنية يجب أن تقترن بفتح ممرات آمنة للإغاثة ومشاريع دخل سريعة للمجتمعات الأكثر تضرراً، لقطع الطريق على اقتصاد الحرب والجريمة.

وكذراع مساندة للشرطة وليس بديلاً عنها، يمكن تفعيل دور الإدارات الأهلية والقيادات المجتمعية الموثوقة في جمع المعلومات والوساطة وحل النزاعات المحلية، وهذا يبني جسور ثقة ويواجه خطاب العنف، على أن تسبقها عملية نزع شرعية اقتصادية وسياسية للمليشيات.

ومن نافلة القول إن استعادة الأمن ليست فقط مسألة اعتقالات وقوات، حيث أنها عملية بناء مجتمعي تعيد هيكلة الدولة لصالح المدني، وتعيد الثقة بين المواطن ومؤسساته، وتعالج روافع الاقتصاد الإجرامي.. المؤكد أن الطريق طويل، ولكن البدء بنماذج ناجحة ومحسوسة، قد توقد جذوة الأمل وتعيد تعريف معنى (المناطق الآمنة)؛ أهي المناطق الخالية من القتال أم المناطق التي يمكن العيش فيها بأمان؟

وجهات نظر

معطى القبيلة وفخ القبلية
محمد الأمين عبد النبي 9-12

يرحبون بالسلام وتكذبهم أفعالهم....
وئام كمال الدين 16-18

شرعية سلطة البرهان- تحليل على ضوء الفكر السياسي ومفهوم الدولة
أحمد عثمان محمد المبارك 19-20

«الدولة الحزب»
زهير عثمان حمد 21-22

هل يلغي تصريح روبيو، مهمة بولس..!
نشأت الإمام 26-27

عودة البنك الدولي إلى السودان: قراءة اقتصادية معمّقة في دلالات الزيارة، المخاطر، والآفاق
أحمد عثمان محمد المبارك 28-30

دور أوروبا السري في مساعدة «الدعم السريع»
زينات آدم 33-35

حظر الإخوان في كندا بين الديمقراطية والإرهاب!
بثينة تروس 36-37

قوات المارينز والبحرية في بورتسودان قراءة سياسية في واقع التدخل الأمريكي ومسارات المستقبل
حاتم أيوب أبو الحسن 38-39

هل يلغي تصريح روبيو، مهمة بولس..!
د كمال الشريف 50-51

حَيْـلُ المـوت
(لاحول لقصيدتي ولا قوة لي)
شعر/ خالد عمر 57

الغلاف

تقرير
الشماليـــة .. عـودة الدولـة أم مـزيد مـن الفوضـى
4-8

صحة
الدواء بعد الحرب.. ندرة في الأدوية المنقذة للحياة وفجوات في الأصناف الباردة

23-25

متابعات
في تكريم المهندس عوض الكريم محمد احمد القوى السياسية والنقابية تفتح طريقا جديدا نحو الغد

40-49

تقرير
حـــرب الســـودان.. الشائعـات سلاح مدمر لصحـة الانسان
13-15

تقرير
أنهيـــار الأمـــل: قصة رئيس خسر قبل أن يبدأ السباق

31-32

تقرير
السودانيون حين يعاد رسم الإنتماء على خطوط الملعب

58-60

غق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

رياضة

فـي كـأس العـرب
منتخبنا الوطني ينتظر هدية عراقية وبطارد حلم التأهل برباعية في الشباك البحرينية
61-62

أحزان

63

الشمالية..

عودة الدولة أم مزيد من الفوضى

ملخص

تشهد الولاية الشمالية انفجارًا متأخرًا للفوضى التي ظلت تتخفّى خلف هدوء شكلي طوال ثلاث سنوات. سلسلة تسليم المليشيات لسلاحها، واشتباكات دنقلا مع "أولاد قمري"، كشفت شبكة عميقة من التهريب، الفساد، والتحالفات الرمادية بين قادة محليين وقوات نظامية. حادثة الشاحنة المنقلبة قرب الدبة كانت الشرارة التي فضحت هذه المنظومة، بعدما ظهرت شحنة وقود وذخائر متجهة إلى دارفور تحت غطاء البلح والتموين.

تصدّعت بعدها "حصانة" الشاذلي الإدريسي ومليشياه "الأسود الحرة"، وتفجرت مواجهة دموية انتهت بصراع واسع اختلط فيه القبلي بالعسكري والعصابات. تحوّلت مدن الولاية إلى مسارح خوف، فيما ظلّت الجهات الرسمية تصرّ على روايات مختزلة، تتحدث عن "صراع قبلي" أو "تقديرات عسكرية"، بينما كانت الوقائع تشير إلى مواجهة بين مليشيات ترتدي عباءة القبيلة وتعمل لصالح شبكات تهريب ونفوذ.

التحقيقات الميدانية وشهادات الضباط والوجهاء تكشف أن السلاح أُعطي بلا ضوابط، وأن مجموعات عديدة، من صغار المستنفرين إلى "البراؤون" و"أولاد قمري"، تحوّلت إلى سلطات موازية تفرض الإتاوات وتدير طرق الصحراء. بعضها نُسجت علاقته بالقوات المسلحة في إطار الشراكة، وبعضها تمدّد مستغلاً غياب الرقابة، ليتحوّل الاستنفار الشعبي إلى مظلة للجريمة المنظمة.

المشهد الراهن يشي بانحسار دور الدولة وصعود قوى مسلحة هجينة تشكل الأمن كما تصنع الفوضى. ومع استمرار الغموض الرسمي حول حل المليشيات، تبدو الولاية الشمالية واقفة أمام سؤال مصيري: هل يمكن للدولة أن تستعيد سلطتها بعد أن صار من يملك الطريق والسلاح هو من يحدد قواعد اللعبة؟

منذ مايقارب 3 سنوات، والولاية الشمالية تتقلب بين هدوء ظاهري وعاصفة مكتومة. لكن الأيام الماضية كشفت وجهًا آخر، أكثر قسوة وفوضى، حين انقسم الناس على غير عادتهم — وهم يشاهدون الشاذلي الإدريسي، قائد مليشيا "الأسود الحرة"، محاطًا بجنرالات من القوات المسلحة، يعلن في انكسار واضح تسليم آلياته وعدّته للجيش. كان المشهد محمّلًا بمرارة الرجل وهو يردد أن المعدات اشتراها من ماله الخاص، بعد أن باع ممتلكاته وعماراته "لحماية الولاية من الأعداء". لم يكن أحد يتوقع أن تنتهي قصته إلى هذا الإذعان الصامت.

وقبل ذلك بأيام، كانت دنقلا تعيش ليلًا طويلاً من الاشتباكات بين الجيش ومليشيا "أولاد قمري" التي رفض قائدها تنفيذ أوامر التسليم والتسريح. مليشيا عرفتها الولاية في سنوات الحرب بوصفها "حامية الاستنفار"، لكنها في جوهرها ظلّت قوةً تفرض نفوذها تحت غطاء القبيلة والمقاومة الشعبية، وتغرق في التهريب والإتاوات والعنف.

السؤال الذي انفجر في العلن: لماذا قررت القوات المسلحة، فجأةً وعنفًا، تسريح مليشيات هي التي رعَتها وسمحت لها بالتمدّد؟

الإجابة تبدأ من مكان بعيد ومن زمن ابعد يعود الى يوليو الماضي... من فجرٍ موحلٍ على مشارف الصحراء

قبل أن تبزغ شمس ذلك اليوم بلحظات، وفيما كانت الرياح الباردة تهبّ من جهة الغرب حاملةً غباراً كثيفاً من الصحراء، انطلقت الشاحنة ذات الهيكل الرمادي المتهالك من قلب مدينة الدبة، تتهادى بثقل غامض على غير العادة. كان السائق، رجل في أواخر الأربعينيات، يُعرف في الأوساط الضيقة بـ"الظل"، يطوي الطريق بعينين يقظتين وذهن مشغول، يعلم أنه في مهمة ليست كسائر المهام.

الشاحنة التي خرجت قبل الفجر، لم تمر على نقاط التفتيش الروتينية، ولم يُطلب من سائقها إبراز تصريح أو كشف حمولة. لم يكن ذلك صدفة، بل امتيازٌ خاصٌ لا يُمنح إلا لمن يعمل تحت عباءة أحد "أساطين" الولاية الشمالية —الشاذلي الإدريسي، الاسم الذي يُقال إنه لا يُذكر على طريق إلا فُتحت له الحواجز، ولا يُطلب عند المعابر إلا ويُكتفى بهمهمة احترام وتحيّة

خلف مقود الشاحنة، لم يكن السائق يقود فقط حمولة، بل يسير وسط حقل ألغام من التناقضات: مهمة تُصوَّر على أنها "تجارة"، لكنها تتستر بغطاء من البلح والتموين، وتُخفي تحت ذلك شحنة من الوقود والذخائر. تتجه غربًا، نحو دارفور، عبر طرق غير مأهولة ونقاط ارتكاز تابعة لمليشيات قبلية مسلحة، حيث تُشترى السلامة بأموال تُسلَّم يدًا بيد، وحيث لا تسأل البنادق عن وجهتك إن دفعت الثمن.

لكن في مكان ما، قرب مشارف مناطق نفوذ قبيلة "الهواوير"، خانهم الحساب. الحمولة كانت زائدة، والطريق كان رمليًا وموحلًا بفعل عاصفة الليلة السابقة. انزلقت الشاحنة فجأة وانقلبت بجسمها الثقيل. ارتفع عمود من الغبار، وتحطمت الصناديق، وظهرت محتويات لم تكن معدّة للعيون: براميل وقود مهرب، وصناديق اسبيرات سيارات مغطاة بالخيش، وأكياس بلح كانت موضوعة بعناية في الأعلى لتخفي ما تحتها.

وصل السكان المحليون أولاً، تلتهمهم الدهشة، ثم جاءت وحدات مستنفري القبيلة لم تكن تعلم شيئًا عن هذه الرحلة. بدأت الأسئلة تتناسل والهواتف ترن حاملة أصواتا مختلفة تطالب بانهاء الامر في مكانه ودفن الخبر في رمال الصحراء، غير ان شابا صغيرا تمسك بموقفه رافضا كل الاغراءات فالشحنة خطيرة وقود واسبيرات والوجهة دارفور فيجب ان تعلم السلطات بمايجري خلفها ومايحاك ضدها. تم التحفظ على السائق ، وبدأت الألسنة تتلعثم في دواوين الحكومة المحلية. من أرسل هذه الشحنة؟ ولصالح من؟ وما هو دور الإدريسي في كل ذلك؟ وهل كان الحادث عرضياً أم أن جهة ما قررت أن تكسر الحصانة الصامتة؟

هذه ليست قصة شاحنة انقلبت فحسب. إنها نقطة البداية لتتكشف خيط ممتد من ممرات التهريب في الشمال، إلى الأسواق السوداء في الغرب، مرورًا بعلاقات متشابكة بين نافذين في السلطة وتجار حرب وعناصر داخل أجهزة الدولة.

نُقل السائق إلى مدينة الدبة مكبّل اليدين، وهناك - في مبنى الشرطة الذي تحاصره الإشاعات أكثر من الأسوار - جلس وحيدًا، يتصبب عرقًا تحت وهج الاعترافات، قال بحسب الرواية إن الإدريسي لا علم له بما فعل، وإنه وحده من حاول تهريب الوقود والذخائر. بدا كمن يحاول النجاة بنفسه في بحر تتقاذفه التيارات من موت محقق إن ربط سيده بالواقعة، او فعلا نطق لسانه بالصدق، انه كان يستغل اسم الادريسي ليغتني وحده الذي يعلم الحقيقة

ولان الأمور في عالم المليشيات لا تُترك للعدالة وحدها. فحين تتشابك المصالح وتتحرك الأوامر من خلف الستار، يُكتب الرد بالرصاص لا بالكلمات. جاءه الرد سريعًا: خُطف الشاب الذي رفض دفن قضية الشاحنة في رمال الصحراء - في وضح النهار، كمن يُقتاد إلى ثأر قديم لا ناقة له فيه ولا

جمل. فزعت قبيلته، هجمت كالعاصفة، استخرجوه من أيدي خاطفيه، وخطفوا آخر لكنهم لم يعلموا أن فصلاً جديدًا يُكتب. أعيد اختطافه مرة أخرى، وكأن الانتقام يأبى إلا أن يُسدد الثمن مضاعفًا

وفي الثالث من يوليو، انفجر المشهد. كانت الدبة قد استيقظت على همسات الغضب، لكنها ما كانت تتخيل أن يتحول سوقها إلى ساحة معركة، رصاص يتطاير، محال تُغلق، نساء تصرخ، وأطفال يحتمون خلف كل مايظنون انه سيحميهم من نيران اشتعلت فجأة على رؤسهم ، يومان من الرعب لم تعرف المدينة مثلهما في تاريخها. يومان حملت فيهما الشوارع أصداء المعركة التي تناقلتها المواقع الإخبارية على استحياء، وسمّتها صراعًا قبليًا بين الكبابيش والهواوير دون ان تثبر غورها، خوفا،من بعضها وطمعا من أخرى وكسلا من الكثير.

الحقيقة ـ التي تحاول الألسن كتمها والبيانات الرسمية تجاهلها ـ تقول شيئًا آخر: لم تكن حرب قبائل، بل مواجهة بين مليشيات ارتدت عباءة القبيلة، واستنجدت بالدم والانتماء لتغطي على جريمة العصابات، معركة صغيرة بحجمها، خطيرة بما فتحت من أبواب جهنم على استقرار المنطقة.

(القصة منشورة بالكامل في موقع افق جديد بتاريخ 5 أغسطس 2025)

في الدبة وكريمة وكرم كول، وفي مروي ودنقلا، كان الهواء نفسه يعلّق أنفاسه كلما مرّ مسلح أو دوّى عيار. مدن كانت في الصباحات الأولى تشبه صفحات نخيلٍ تُقلب على مهل، يتداخل فيها ضوء الشمس مع رطوبة الطمي، تحولت الآن إلى مسرح مفتوح لمدافع تتحرك بلا موعد، وفوضى منظمة تتسلل من الأزقة كأنها تعرف طريقها جيدًا.

كان الناس يتساءلون: هل ما يزال للدولة صوت؟

أم أن الصحراء صارت تهمس بأسماء أخرى؟

تقديرات عسكرية

يقول صديق عبد المحسن لـ«أفق جديد»، وهو يشبك أصابعه ويحدّق في نقطة لا يعرف مكانها أحد:

«لا أخفيكم القول إن مشاعري تجاه الشاذلي الإدريسي متناقضة...»

يصمت قليلًا، كأنه يتتبع أثر خطوة ضائعة في الرمال.

«لست أعلم ما هو الدور الذي كان مُسنَدًا إليه، ولا لماذا تخلّى عنه فجأة. ما نعرفه أن الرجل كان مؤمّنًا للصحراء، وأن قوته الكبيرة كانت متركزة هناك. الآن، الأحاديث متناقضة حول الأسباب التي دعت إلى حل قواته ووضعه في شبه حالة احتجاز.»

ينحني للأمام، يخفض صوته، كأن الكلام صار أثقل من أن يُقال بصوتٍ عالٍ:

«نعم... قواته كانت تستأسد على المواطنين، وتفرض إتاوات على العربات الداخلة والخارجة من الولاية. هذا صحيح. لكن كل ذلك كان يتم تحت بصر القوات المسلحة والأجهزة الأمنية... فما الذي استجد الآن؟»

في مقابل هذا التشكيك، يخرج صوتٌ رسميّ أكثر هدوءًا مما ينبغي. مصدر رفيع في لجنة أمن الولاية ينفي الروايات الدائرة، يتحدث بثقة رجل اعتاد الجلوس خلف الطاولة لا في الميدان:

«مجموعتا الأسود الحرة وأولاد قمري ليستا بالحجم الذي يمكن أن يؤثر على أمن الولاية. القوات المسلحة وغيرها من القوات النظامية قادرة على تأمين الحدود بالكامل.»

يسترسل وهو يضم يديه فوق الطاولة كمن يوزّع الطمأنينة ويقول لـ» افق جديد »:

«أطمئن المواطنين... الولاية مؤمّنة تمامًا، ولا خوف من أي اختراق أمني.»

لكن حين يتعلق الأمر بقرار حل المجموعتين، تتغير نبرة صوته قليلًا، وتُغلق الأبواب غير المرئية:

«الأسباب؟ هذه تقديرات عسكرية. اتُّخذ القرار بناءً على المصلحة العامة، ولا يمكن الخوض في تفاصيل أكثر.»

وهكذا يبقى المشهد معلّقًا:

مدن تغرق في ضجيج المليشيات، وأسئلة تتوالد من الصمت، وقرارات تُعلّق على جدارٍ واحد...

جدار اسمه «تقديرات عسكرية».

السلاح... لمن يصرخ

لم تعد حيازة السلاح مرتبطة بتأهيل أو انضباط. الأمر بسيط: اصرخ بأعلى صوتك دعمًا للجيش، واذكر "الغحاطة" بسوء، وستُمنح بندقية وربما سيارة دفع رباعي. لا أحد سيسألك عن سوابقك أو نواياك بهذا الشرط الوحيد، انخرط في ما يُسمى بـ"الاستنفار الشعبي" كل من أراد حماية نشاطه المشبوه: تجار مخدرات، مهربون، لصوص، وحتى من اعتادوا الاقتيات على الفوضى. بناءً على إفادات ضباط في الشرطة، ووجهاء إدارات أهلية، وعدد من المواطنين، تتوزع المجموعات المسلحة في الولاية الشمالية إلى خمس تشكيلات رئيسية، أبرزها. صغار المستنفرين وتضم شبابًا حديثي التجربة، يُديرهم جهاز الأمن مباشرة، ويوكل لهم مهام الحراسة الليلية في الأسواق والمرافق الحيوية. يُنظر إليهم على أنهم الأقل خطرًا، رغم أن بعضهم لا يخلو من طيش.

مجموعة "البراؤون" وتعد أكثر عنفًا من الأولى، وتضم عناصر من الحركة الإسلامية، إلى جانب معتادي الإجرام ومتعاطي المخدرات. تتخذ من نادي البركل العريق مقرًا، وتسيطر على عدد من المرافق الحكومية، تستهدف الناشطين والسياسيين الرافضين للحرب بشكل مباشر، ونفوذها آخذ في التمدد مجموعة

"أولاد قَمَري" (بفتح الراء) منها وفيها تبدأ القصة الأخطر، مجموعة لم تولد من رحم الحرب، بل من باطن الجريمة قبل الحرب، كانت "أولاد قمري" شبكة تهريب محترفة تعمل في تجارة السلاح والمخدرات، متغلغلة في الصحراء بين دنقلا والحدود الليبية. ومع اندلاع الحرب، طُلب ودّهم، جلس وفد من السلطات للتفاوض معهم، ووفق شاهد حضر الجلسة، اشترطت المجموعة إسقاط ملاحقاتها الجنائية، مقابل تأمين طرق الصحراء. وافقت القوات المسلحة، على مضض، واشترطت فقط التوقف عن التهريب. لكن من يراقبهم؟ لا أحد.!!

تحولت "أولاد قمري" قبل حلها إلى مليشيا بمقام سلطة موازية. تملك السلاح، ولديها غطاء سياسي، وتسيطر اليوم على مدن بأكملها: القولد، دنقلا، بل وحتى أطراف الدبة في سوق دنقلا، لا أحد يصرّح.

لكن الجميع يعرف يقول تاجر - بصوت خافت وجسد متلفت - إن أفراد "أولاد قمري" يفرضون إتاوات على كل شاحنة تدخل المدينة أو تغادرها، تتراوح ما بين مليون إلى خمسة ملايين جنيه، بحسب الشحنة ووجهتها. "إنهم ليسوا مقاومة شعبية"، يهمس الرجل، "إنهم مافيا تنشط في تجارة الذهب، والوقود، والمخدرات... تحت سمع الحكومة وبصرها."

فوضى بمباركة الدولة؟

السؤال الذي كان يتردّد في أزقة دنقلا وحارات الدبة: هل ما يحدث محض فوضى؟ أم هو نظام غير مُعلن، حيث يُسمح للجريمة بأن تحكم طالما رفعت شعار الجيش؟.

الأسود الحرة أو اخوان الشاذلي ، فبراير من العام 2022 هو التاريخ الذي خرج فيه اسم "الشاذلي الإدريسي" إلى العلن لأول مرة، وسط دوّي الرصاص وصفير العربات المسلحة. عشرون مركبة رباعية الدفع، تحمل رجالاً مدججين بالسلاح، مزقت الهدوء الذي يلف تلك المناطق، اتجهت العربات وسط دهشة ورعب المواطنين صوب منزل أسرته في بلدة الغابة، لا لشيء سوى المطالبة بتسليمه. الحدث الذي تناقلته وسائل الإعلام في حينها اكتفى بالإشارة إلى أن المهاجمين يتبعون لقوات الدعم السريع، دون الخوض في التفاصيل. غير أن خلف الكواليس، كانت الحقيقة أكثر تعقيداً وتشعباً، فمجالس قرى الشمالية اشارت الى جهة أخرى جهة عابرة للحدود، انها مليشيا ليبية هكذا كانوا يقولون، وبالتقصي قادتنا المعلومات إلى مصادر مقربة من قبيلة "التبو"—وهي مجموعة عرقية منتشرة في حزام الصحراء الكبرى، من شمال تشاد إلى جنوب ليبيا وشمال النيجر، وصولاً إلى أقصى شمال غرب السودان. أحد أبناء التبو الذين تحدثنا إليهم أكد لنا وقوع الهجوم، مرجحاً أن تكون دوافعه مالية، تتعلق بخلاف بين الشاذلي الإدريسي وقائد مليشيا تبوية كان يرتبط معه بعلاقات تجارية قديمة. وأوضح المصدر أن تلك الخلافات، وإن كانت عنيفة في مظهرها، إلا أنها في الغالب سويت لاحقاً بعيداً عن الأضواء.

شبكة علاقات

اللافت أن الهجوم لم يكن حدثاً معزولاً، بل فتح نافذة على شبكة العلاقات الغامضة والمعقدة التي تحيط بالإدريسي، الرجل الذي لا يعرف له تاريخ واضح في مجال المال والاعمال، ورغم ان تقريرا أمنيا رسميا حصلنا عليه يصف مليشيا " اخوان الشاذلي بانها الأقل عددا وعدة الا ان الواقع يكشف أن رجاله كانوا يتنقلون بين القرى والمدن بلا هوية واضحة، أحياناً راجلين، وأحياناً أخرى على ظهور مركبات رباعية الدفع من نوع " تندرا ". مجموعة "الأسود الحرة" كما يُطلق عليها، أو "إخوان الشاذلي" كما يفضل أنصارها تسميتها، باتت عنواناً للغموض والخطر في شمال السودان، تتقاطع مع الدعم السريع، وتتماوج علاقتها مع مليشيات "أولاد قمري"، وتتوغل في مفاصل المقاومة الشعبية والقبلية كما تتوغل الرمال في أقدام العابرين.

في الفترة التي سبقت حلها بشهور قليلة ، بدا أن العلاقة بين "الأسود الحرة" والجيش السوداني تجاوزت مستوى التنسيق الميداني العابر إلى ما يشبه الشراكة الميدانية على الأرض، وإن ظلّت دون غطاء رسمي معلن اذ، شوهد مقاتلو "الأسود" يقاتلون جنبًا إلى جنب مع وحدات من القوات الخاصة في بعض المعارك الصغيرة في الصحراء، وقد حمل بعضهم أجهزة اتصال عسكرية تُوزّع عادة على الوحدات النظامية، وارتدوا صدريات واقية شبيهة بتلك التي يحملها الجنود النظاميون، في مشهد أربك المراقبين.. رغم ان ذات التقرير الي اشرنا اليه سابقا صنفهم كمجموعة منفلتة تصعب السيطرة عليها. أحد الضباط، الذي شارك في قيادة محور عمليات، أخبرنا أن المجموعة تلعب "دورًا نوعيًا في تأمين المحيط الريفي" لما يصفه بـ"مثلث الخطر"، الممتد بين الكاسنجر، الزومة، وشمال القولد. "هم يعرفون الأرض أكثر من أي أحد، ويمتلكون شبكة علاقات تجعلهم فاعلين، ويتفق مع التقيم الرسمي بقوله:" لكنهم أيضًا ليسوا منضبطين، ولا يمكن السيطرة عليهم بالكامل" . ، قبل أن يُنهي المكالمة فجأة حين سألناه عن التنسيق الاستخباري معهم. ورغم هذا الحضور شبه الفعّال ميدانيًا، لم تُدرج وزارة الدفاع السودانية اسم "الأسود الحرة" في أي بيان رسمي، ولم يُعترف بهم كمجموعة داعمة للجيش ضمن المبادرات القبلية أو بيانات التعبئة، وهو ما يثير أسئلة حول النوايا المتبادلة وحدود الثقة.

ظل الدولة

في شمال السودان، بدت الدولة وكأنها تتحول تدريجيًا إلى ظل باهت، بينما تتشكل سلطة جديدة بلا ملامح واضحة، تصنع الأمن مثلما تصنع الفوضى. ليست هذه مجرد مجموعات مسلحة منفلتة، بل طبقات من القوة نشأت من رحم الحرب، وتحوّلت إلى لاعب أساسي في المشهد.

من يملك السلاح يملك الطريق، ومن يملك الطريق يملك القرار

وهكذا صار السؤال الذي يهمس به الناس في الأسواق والطرقات، بين خوف مكتوم ودهشة متعبة: هل تستطيع الدولة أن تعود أصلًا... بعد أن صار من يحملون البنادق هم الذين يكتبون قواعد اللعبة؟

معطى القبيلة وفخ القبلية

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

تفرض حرب 15 أبريل أسئلة كبرى حول مستقبل السودان، إذ كشفت انهيار الدولة ومحدودية الولاء الوطني، وأعادت طرح إشكالية القبلية كواحدة من أخطر التحديات التي تواجه مشروع بناء دولة حديثة بعد الحرب.

يشير الكاتب إلى أنه تاريخياً، لعبت القبيلة دوراً اجتماعياً مهماً في ظل ضعف الدولة، لكن الأنظمة المتعاقبة—وخاصة الإنقاذ—حوّلتها إلى أداة سياسية وعسكرية، مما عمّق الانقسامات الجهوية وأعاق نشوء قومية سودانية قائمة على المواطنة.

يلفت إلى أنه في الحرب الحالية، تضاعف نفوذ القبيلة مع انهيار المؤسسات، وأصبحت مصدراً للحماية والتمثيل والفرز الاجتماعي، وهو ما أدى إلى عسكرة الهوية، واستقطاب اجتماعي واسع، وتهديد مباشر لبقاء الدولة نتيجة قوة الولاءات المسلحة مقارنة بسلطة القانون.

يخلص الكاتب إلى أن الحل يكمن في مشروع وطني يعيد تعريف دور القبيلة اجتماعياً لا سياسياً، عبر نزع السلاح، وتحجيم المحاصصة القبلية، وإجراء مصالحات، وتمكين التنمية المحلية، وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس المواطنة، بما يضمن انتهاء القبلية دون إلغاء القبيلة.

تفرض حرب الخامس عشر من أبريل 2023 على السودان أسئلة كبرى تتجاوز حدود الميدان العسكري إلى جوهر الدولة ومصيرها. فالحرب، بما أحدثته من انهيارات بنيوية وتحولات اجتماعية وسياسية، فتحت الباب لمراجعة شاملة تطال المؤسسة العسكرية، قوات الدعم السريع، الحركات المسلحة، الإسلامويين، الإقتصاد الوطني، المجتمع المدني، الأحزاب، النقابات، البنى القبلية، والكيانات الدينية، وصولًا إلى سؤال طبيعة الدولة ونظام الحكم والعدالة والوحدة الوطنية.

إن الوعي بهذه الأسئلة، والغوص في عمقها، وتناولها بتفكير استراتيجي بعيد عن الإنفعال والسطحية، يشكّل الخطوة الأولى نحو تأسيس مشروع وطني وعقد اجتماعي جديد يعيد توجيه البوصلة السودانية. وتهدف هذه السلسلة من إلى إبتدار حوار فكري رشيد، يستنهض طاقات العلماء والمفكرين والسياسيين وقيادات المجتمع، لإستعادة العقل النقدي السوداني وإطلاق رؤى مبتكرة تعيد بناء الدولة السودانية، وتؤسس لمستقبل لا يُدار فيه الوطن بردود الأفعال، بل بعقلانية ومسؤولية واستبصار.

مما لاشك فيه؛ أنه حين تصمت البنادق في السودان لا ينتهي الصراع. فالحرب التي دمّرت المدن والقرى وشرّدت الملايين، فتحت في الوقت نفسه بوابات أعمق من ميدان القتال. إنها بوابات الهوية، وسؤال الشرعية، فقد تجاوزت الحرب حدود السياسة، واتسعت لتشمل النسيج الإجتماعي بأسره، فأعادت طرح سؤال جوهري: هل يستطيع السودان إعادة بناء ذاته دون الوقوع مجدداً في فخ القبلية؟ وهل يمكن للقبيلة أن تظل مكوّناً اجتماعياً طبيعياً ضمن دولة حديثة من دون أن تتحول إلى أداة صراع أو بوابة للسلطة من جديد؟.

السياق التاريخي:

تاريخياً، شكّلت القبيلة في السودان إطاراً للتنظيم الإجتماعي والتكافل الأهلي، فقد كانت الضامن للأمن والحقوق، ورافعة للتماسك الاجتماعي. فلم تكن طارئة على المشهد السوداني، بل رافقت الدولة منذ تأسيسها، عطفاً على ضعف بنية دولة ما بعد الإستعمار وتراجعها على حد قول الإمام الصادق المهدي: "مؤسسات الدولة التي ورثناها من العهد الإمبريالي لم تكن ناضجة كما يجب وولاءات المواطنين الأولية الاثنية والقبلية والطائفية لم تتراجع بالقدر الكافي لصالح الولاء القومي، وفي ظل الحكم الوطني من عام 1956 في السودان تراجع نضج مؤسسات الدولة وبرزت الولاءات الأولية بصورة أضعفت الانتماء القومي هذه العوامل جعلت الشروط المطلوبة لنجاح الدولة الوطنية تتقاصر على المستويات المطلوبة، مفهوم الدولة الوطنية نفسه غير مؤصل بالقدر الكافي مما فتح المجال لولاءات فوق قطرية، الاهتمام بإنضاج مؤسسات الدولة الحديثة وبلورة الولاء القومي الذي يعلو على الولاءات الأولية ويكرس الولاء للدولة الوطنية من شروط نجاح التجربة الديمقراطية".

في الحكومات الوطنية الأولى، لعبت الانتماءات الجهوية والقبلية دوراً خفياً في تشكيل التحالفات السياسية، وفي توزيع المناصب، وفي تحديد موازين القوة داخل الأحزاب التقليدية والذي يرجع بالاساس الي ضعف الدولة المركزية وعدم قدرتها على بسط نفوذها على الأطراف، مما جعل الاعتماد على الزعامات القبلية جزءًا من آليات الحكم في الريف، وأدخل القبيلة مبكراً في حسابات السلطة. ومع تعاقب الأنظمة العسكرية برزت القبلية بصورة أكثر وضوحاً، حيث استخدمت السلطة المركزية شيوخ القبائل في ضبط الأطراف، وفض النزاعات، وجذب الولاءات، مقابل الامتيازات.

التحول الأكبر جاء في عهد الإنقاذ، إذ أدخلت القبلية في بنية الدولة ذاتها، من خلال المحاصصة الجهوية، وتسليح جماعات قبلية، وإنشاء إدارات أهلية موازية، ما أدى إلى عسكرة المجتمع وتعميق الانقسامات. وقد أرجع الدكتور الشفيع خضر تجليات المازق المأساوي في السودان الي الانظمة الديكتاتورية والشمولية وتحديداً نظام الإنقاذ ليتراجع المواطن الي رحاب القبيلة والعشيرة للتعبير عن مطالبه السياسية بحثاً عن الأمن والأمان هذا النزوح نحو القبيلة ظل يقف حجر عثرة أمام نمو وتطور القومية السودانية ذات المحتوى الفسيفسائي الغني بتنوعه وتعدده.

أما التجارب الديمقراطية القصيرة، فقد عجزت عن تجاوز هذه البنية، وظلت مضطرة إلى مراعاة التوازنات الجهوية والقبلية في التحالفات البرلمانية، مما قيّد قدرة الدولة على التحول إلى مؤسسات حديثة قائمة على المواطنة. وهكذا تراكمت القبلية عبر العقود، حتى أصبحت عاملاً بنيوياً في إدارة الدولة، وسبباً رئيساً لتعثر مشروع بناء دولة وطنية عادلة وموحدة.

الحرب الحالية ومضاعفة التركة :

برزت تراكمات هذا التاريخ بصورة سافرة في الحرب الحالية وما رافقها من إنهيار مؤسسي،

أعادا للقبيلة دوراً مضاعفاً، فتقدمت لتشكّل سلطة أهلية موازية، وبديلاً مؤقتاً للدولة المنهارة. ولم يعد الإنتماء القبلي مجرد رابطة إجتماعية، بل أصبح معياراً لتحديد فرص النجاة، والحصول على الخدمات، وفرض الحماية، والتمثيل السياسي. وصار تعريف الفرد يقوم على أسئلة الانتماء: من أنت؟ ومع من تقف؟ وضد من؟. هذا التحول إستجابة قسرية لواقع طاحونة العنف؛ حيث دفعت الحاجة إلى الأمان المجتمعات إلى الاحتماء بانتماءاتها الأولية. ولكن هذا المسار، مهما بدا منطقياً في سياق الحرب، يحمل خطراً بالغاً: فحين تُختزل الهوية في بندقية، والانتماء في خندق، يصبح بناء السلام صعباً ما لم يُنزَع السلاح من القبائل، وما لم تُعاد صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة على أسس مدنية.

إستغلال الانتماء القبلي وتآكل الدولة:

تختلف القبيلة في ذاتها عن القبلية، فالقبيلة معطى اجتماعي وثقافي طبيعي، أما القبلية فهي استغلال الانتماء القبلي لتحقيق النفوذ، وتوزيع المناصب، والتحشيد، والضغط على الدولة. فالخطر يبدأ عندما يتحول الانتماء القبلي من رابطة اجتماعية إلى مدخل للسلطة أو معيار للشرعية. وعندها تصبح القبيلة «جماعة وظيفية» تُستخدم لخدمة مصالح سياسية محددة. هذا المسار تعمق خلال نظام الانقاذ، إذ اعتمد على القبيلة بوصفها جزءاً من شبكات النفوذ، ودمج التوازنات القبلية في التعيينات الحكومية، بل أسس ميليشيات مسلّحة تُعرِّف نفسها وفق انتماء قبلي محدّد. وأصبحت بعض الوفود القبلية تتوجه إلى الخرطوم للمطالبة بنصيبها من السلطة، تحت ذريعة أن القبيلة لا ترى نفسها ممثلة في الحكومة.

هذه الديناميكية لم تكن تعبيراً عن قوة القبيلة بقدر ما كانت تعبيراً عن ضعف الدولة، وعن تسييس متعمد للانتماءات الأولية، باستخدم مفهوم تقاسم السلطة والثروة بطريقة تعزز الولاءات بدلاً من معالجة المظالم، فزاد من تعقيد المشهد السياسي، وعمّق الانقسامات، وفتح الباب أمام عسكرة القبائل. ففي الحرب الدائرة اليوم، بلغت القبلية مستوى غير مسبوق من التسييس والعسكرة، إذ أعادت تشكيل خارطة الولاءات على أسس اجتماعية وهوياتية

حادة، سواء من خلال الاصطفاف المسلح، أو عبر حواضن الدعم اللوجستي والاجتماعي لهذا الطرف أو ذاك. ومع توسع رقعة الحرب، وجد المواطنون أنفسهم أمام فراغ أمني كامل، ما دفع كثيراً من المجتمعات إلى الاحتماء بانتماءاتها القبلية، ليس فقط بوصفها هوية ثقافية، بل باعتبارها ملاذًا للبقاء ووسيلة للحماية، وبرزت في سرديات العدو القبلي والثأر التاريخي، وتم توظيفها في حملات التعبئة والتحشيد، كما لعب الخطاب الإعلامي الموجَّه دوراً في إعادة إنتاج ثنائية «نحن» و»هم»، بما عمّق الانقسام الاجتماعي، وأضعف قدرة المجتمع على بناء جبهة سلمية موحدة في وجه الحرب، ورغم أن هذه التعبئة لم تحقق إجماعاً كاملاً، فإنها نجحت في استقطاب بعض المكونات القبلية، مما أسهم في تعميق الانقسامات الإثنية والجهوية بصورة غير مسبوقة في تاريخ السودان الحديث. الخطورة تكمن في إن عسكرة القبيلة لا تهدد فقط النسيج الاجتماعي، بل تهدد بقاء الدولة نفسها، لأن الولاءات المسلحة عادة أقوى من الولاءات السياسية، ولأن السلاح يُنشئ واقعاً تتراجع فيه سلطة القانون.

القبيلة وفخ القبلية:

لا يمكن فهم التحول القبلي في السودان بمعزل عن جذوره الاجتماعية. فالأزمة الحالية نتاج عقود من التهميش للمناطق الطرفية، التفاوت الاقتصادي الحاد، غياب التنمية، ضعف المؤسسات السياسية، انسحاب الدولة من الريف وغياب مشروع وطني متفق عليه، هذه العوامل خلقت فراغاً مثالياً لنشوء ما يعرف في علم الاجتماع السياسي بـ»الجماعات الوظيفية» التي تعمل في سياق الانهيار بوصفها بدائل للدولة، تقوم بأدوار أمنية أو اقتصادية أو سياسية.

بالتاكيد ليس المطلوب، ولا الممكن، إلغاء القبيلة، فهي مكون أصيل من النسيج الاجتماعي، ورافعة ثقافية وتاريخية لها وظائف مستمرة في فض النزاعات، وحفظ التقاليد، وتنظيم التضامن الاجتماعي. لكن المطلوب هو إعادة تعريف دورها بحيث تبقى مؤسسة اجتماعية، لا أداة سياسية، وهذا يستدعي مقاربة جديدة لإعادة بناء العقد الاجتماعي ومعالجة آثار العسكرة العميقة التي أصابت المجتمع. فالإشكال لا يكمن في القبيلة نفسها، بل في القبلية السياسية التي توزع المناصب وتحدد الشرعية وتُحرك الصراع وتؤسس للتمييز وتعيد إنتاج الاستقطاب. أما القبيلة فهي جزء من النظام الاجتماعي، ولا ينبغي أن تكون نقيضاً للدولة أو بديلاً عنها.

أفق الحل الممكن:

لتحويل القبيلة من عنصر صراع إلى عنصر استقرار، ووضع علاقتها مع الدولة في إطارها الصحيح، يحتاج السودان في اليوم التالي للحرب إلى مشروع وطني شامل، ومن أبرز مداخله :

1.تحييد القبيلة سياسياً دون تهميشها اجتماعياً عبر وضع هياكل داخلية، وبرامج للتكافل والتنمية، مع منع تحويلها إلى قنوات للمحاصصة السياسية.

2.تفكيك عسكرة الهوية بنزع السلاح من الجماعات ذات الولاء القبلي، ودمج أفرادها في مؤسسات وطنية.

3.اجراء مصالحات قبلية تمهّد لمصالحة وطنية لأن النزاعات القبلية إذا تُركت دون معالجة ستظل تفجّر أي اتفاق سياسي لاحق.

4.تمكين القبائل في التنمية المحلية وفق نظام فدرالي حقيقي عبر مؤسسات مجتمعية قوية، ومشاريع خدمات تُعيد للقبيلة دورها الاجتماعي الطبيعي.

5.عقد مؤتمر الادارة الاهلية لتاطير دورها في البناء الوطني وتعزيز اعراف القلد والأجاويد وتطوير مفاهيم الفزع والنفير وتطوير العرف بما يضمن حكم القانون وبما يحقق السلام والتعايش والتسامح.

6.إشراك المجتمع الاهلي في مائدة الحوار المستديرة للإسهام في الاجابة على اسئلة التأسيس المصيرية وإعادة صياغة العقد الاجتماعي والمشروع الوطني القائم على أساس الحقوق والواجبات المتساوية، وارساء قواعد المشاركة العادلة في السلطة والثروة التي تحترم التعددية وتمنع احتكار السلطة عبر الانتماءات الضيقة.

ختاماً: الحرب الحالية تطرح سؤالاً وجودياً: كيف نبني وطنًا لا تُقسمه الولاءات الأولية، ولا تحكمه العصبيات، ولا تتوزّع مؤسساته وفق خارطة القبائل؟، القبيلة ستبقى جزءاً أصيلاً من الذاكرة والهوية، لكن القبلية يجب أن تنتهي. فالمطلوب بناء دولة قوية وعادلة، تستوعب الانتماءات دون أن تخضع لها، وتمنح المواطنة مكانتها كهوية جامعة، وترسم مستقبلاً لا تُدار فيه السياسة بالبندقية، ولا تُحدَّد فيه الحقوق بالانتماء القبلي. فالسودان لا يحتاج إلى وقف الحرب فقط، بل يحتاج إلى وعي حقيقي بضرورة عقد اجتماعي جديد يبنى على العدالة والمواطنة وسيادة حكم القانون.

حـــرب الســـــودان..

الشائعـات سلاح مدمر لصحــة الانسان

ملخص

أدّت حرب السودان إلى تفاقم أزمة الصحة النفسية والإدمان مع ازدياد الصدمات والانتهاكات، في ظل تدهور الأمن وارتفاع الفقر وانهيار أكثر من 70% من مؤسسات الرعاية الصحية، وبقاء 20 طبيباً نفسياً فقط لخدمة عشرات الملايين.

كشفت دراسات محلية ودولية عن انتشار واسع للاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة بين النازحين والمقيمين في مناطق القتال، حيث لم يتلقَ معظمهم أي دعم نفسي رغم حاجتهم، كما ارتفعت معدلات الاضطرابات بين الطلاب واللاجئين.

تعمل وزارات الصحة والرعاية الاجتماعية على خطط لتأهيل مستشفيات الطب النفسي ومراكز علاج الإدمان، وتعزيز الوعي والدعم الأولي، لكن نقص الموارد وضعف البنية الصحية يحدّان من فاعلية التدخلات، فيما يبذل الأطباء والمتطوعون جهوداً ذاتية لتقديم الخدمات.

يوصي الخبراء بإنشاء مراكز دعم منخفضة التكلفة، وتوفير خط ساخن للعلاج النفسي، وتأمين الأدوية الأساسية، وتفعيل خدمات العلاج عن بُعد، مؤكدين أن فقدان الأحبة والتهجير والخوف المستمر تشكل الأسباب الأبرز للاضطرابات النفسية التي تفاقمت مع الحرب.

ألقت حرب السودان المدمرة بظلال قاتمة على الصحة النفسية وإدمان المخدرات في ظل تدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية وتصاعد معدلات الفقر في صفوف العالقين في مناطق النزاعات ودور إيواء النازحين في شتى أنحاء البلاد.

وتتفاوت مستويات الصدمة النفسية التي أفرزتها الحرب الدموية في القوة وحجم الأضرار الكارثية إثر طبيعة الأحداث والمشاهد العنيفة والانتهاكات التي تعرضت لها العائلات والأفراد من إذلال وقهر وإغتصاب. وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، كان لدى السودان قبل إندلاع الحرب 60 طبيبًا نفسيًا، لم يتبق حاليًا منهم سوى 20 فقط، أي ما يعادل طبيبًا نفسيًا واحدًا لكل 2.5 مليون شخص، وهو رقم مفزع مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 25 لكل 100 ألف شخص.

وتعرض القطاع الصحي في السودان إلى تدهور كبير، وأسفرت الحرب عن خروج أكثر من 70 في المئة من مؤسسات القطاع عن الخدمة بما في ذلك جزء كبير من مؤسسات الرعاية النفسية.

وتعرض القطاع الصحي لتدهور كبير، حيث أدت الحرب إلى خروج أكثر من 70 في المئة من مؤسسات القطاع عن الخدمة بما في ذلك جزء كبير من مؤسسات الرعاية النفسية.

وأشار 63 في المئة ممن شاركوا في إستبيان أجراه المركز الكندي للأبحاث العلمية حول مستويات الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد صدمة الصراع في السودان، إلى أنهم لم يحصلوا على أي دعم نفسي بعد فرارهم من مناطق القتال رغم حاجتهم إلى ذلك.

وشددت الدراسة على أهمية التدخلات وأنظمة الدعم المصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة للأفراد المتضررين من صدمات الحرب خصوصًا في ظل التأثير الكبير للصدمة المرتبطة بالحرب على الصحة العقلية.

إرتفاع معدلات الأمراض النفسية

وكشفت وزارة الصحة الاتحادية، عن إرتفاع ملحوظ في مُعدلات الأمراض النفسية بالسودان، وأكدت أن تدهور الأوضاع خلال فترة الحرب ضاعف الحاجة إلى تدخلات عاجلة وإطلاق خطة اتحادية لإعادة تأهيل مستشفيات الطب النفسي ومراكز علاج الإدمان.

وناقش إجتماع موسع بمكتب وزير الصحة في مدينة بورتسودان شرقي السودان، تدهور الأوضاع النفسية، بحضور استشاري الطب النفسي والمسؤول عن ملف الوقاية من المخدرات وعلاج الادمان د. يس عباس وداعة، وعدد من قيادات الوزارة.

وقال وزير الصحة بروفيسور هيثم محمد إبراهيم، إن الاضطرابات النفسية تشهد ازديادًا عالميًا، غير أن الوضع في السودان أكثر تعقيدًا بسبب الحرب والانتهاكات التي طالت المدنيين.

موضحًا أن الوزارة تعمل على تعزيز الوعي وتوفير خدمات تساعد في الاكتشاف المبكر وتسهيل الحصول على العلاج.

ودعا الوزير إلى تبني رؤية شاملة للصحة النفسية وتخصيص ميزانيات تكفل تطوير المجال داخل النظام الصحي.

ازدياد معدلات الصدمة النفسية

وحسب تقرير نشرته جمعية علماء النفس السودانيين على صفحتها في «فيسبوك» فإن نشر الشائعات المرتبطة بأخبار الحرب والقتال زاد من معدلات الصدمات النفسية.

وذكر التقرير أن الشائعات المرتبطة بالتهديد كانت الأكثر تأثيرًا وخطرًا حيث تجعل المتلقي في حالة من الشك والخوف المستمر، مما يؤدي إلى الإصابة بقلق دائم. ويضيف: «عادة تكون الشائعة في حالة الحرب أكثر خطرًا من الطلقة لأنها تتسبب في زرع الخوف وتفقد الشخص ثقته في نفسه».

ووفقًا لدراسة أجراها المركز الأميركي لأبحاث الصحة العامة، فإن 62 في المئة ممن بقوا أكثر من 30 يومًا في مناطق القتال في السودان يتعرضون لاضطرابات نفسية بدرجات وأنواع متفاوتة من بينها الاكتئاب والقلق والأرق والخوف والإدمان.

وكشفت دراسة حالة على 443 طالبًا أجراها 6 باحثين في كلية الطب بجامعة الخرطوم ونشرتها منصة «أبحاث الطب النفسي العالمية» عن معاناة أعداد كبيرة من طلاب الجامعات في المناطق التي مزقتها الحرب في السودان من مستويات عالية من التوتر والقلق والاكتئاب.

تأهيل مرضى إدمان المخدرات

وأوضحت وزيرة الرعاية الاجتماعية، سليمى اسحاق، في حديثها لـ«أفق جديد»، أن سياسة وزارة الصحة تركز على الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة النفسية وتقديم خدمات الصحة الإنجابية وخدمات النساء والعنف ضد المرأة وهي الأكثر انتشارًا.

وأوضحت اسحاق، أن الرعاية الصحية الأولى تشمل تقديم الخدمات النفسية، كما أن طب الأسرة يقدم أيضًا الإرشاد النفسي لزيادة وعي المرضى، بالإضافة إلى الكشف المبكر للإعاقات ومشاكل المراهقين والفجوة في الصحة النفسية.

وأشارت الوزيرة إلى أن التوجه حاليًا يتمثل في تقديم الحد الأدنى من الخدمات الطبية، وإصلاح المؤسسات وزيادة المؤسسات التخصصية وتأهيل مرضى إدمان المخدرات المتأثرين بالصدمات النفسية.

وكشفت وزيرة الرعاية الإجتماعية، عن مشاريع ترتبط بالأحياء السكنية وتوعية المجتمع وتقديم خدمات تعزيز الصحة النفسية خاصة وأن التحدي كبير والأرقام في تصاعد مستمر.

ونبهت إلى أن كل أطباء النفس في السودان يعملون دون إنتظار مكافأة وينشئون مبادرات والذهاب إلى دور الإيواء لتقديم الخدمات الطبية في الصحة النفسية.

لافتة إلى أن الصحة النفسية مرتبطة بتعزيز العمل الإنساني وتوفير الخدمات الأساسية وتقديمها للمواطنين وهي منظومة متكاملة مرتبطة بكرامة الإنسان ووصوله إلى الخدمات الضرورية.

وشددت الوزيرة على أن الحرب مرتبطة بالصحة النفسية، والسبب الأساسي في ذلك هو عدم الإحساس بالأمان والاحتواء.

جدير بالذكر أن قسم الصحة النفسية بمستشفى «النو» التعليمي بمدينة أم درمان أقام في 13 أكتوبر الجاري، فعالية الاحتفال باليوم العالمي للصحة النفسية لعام 2025، تحت شعار: «الوصول إلى خدمات الصحة النفسية في أوقات الكوارث والطوارئ».

ويجئ الاحتفال في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دعم الصحة النفسية خلال الأزمات والكوارث، وتسليط الضوء على إنجازات قسم الصحة النفسية بالمستشفى خلال العامين الماضيين، تأكيدًا على أن الصحة النفسية حق للجميع، حتى في أحلك الظروف.

الدعم النفسي الأولي

بالنسبة إلى الاختصاصي النفسي، د. أنس ابن عوف، فإن التدخلات العاجلة في ظل استمرار الحرب تتطلب تأمين السلامة للمتأثرين بالحرب وتقييم الحالات من الناحية النفسية، وتقديم الدعم النفسي الأولي خاصة وأن متطلباته محدودة ولا يحتاج إلى أطباء، وإنما أشخاص لديهم نوع من التأهيل البسيط لتقديم الدعم النفسي الأولي.

وشدد ابن عوف في حديثه لـ«أفق جديد»، على ضرورة إنشاء خدمات نفسية سريعة بتكلفة منخفضة. وأضاف: «هناك عيادات خاصة لكن الدولة والمنظمات ينبغي عليها إنشاء خدمات نفسية بتكلفة منخفضة لأن الخاص لا يغطي العجز، ولا يستطيع كل المرضى الوصول إلى العيادات الخاصة، ولا بد من توفير خط ساخن للعلاج النفسي وإنشاء مراكز دعم نفسي في أماكن النزوح».

ونبّه إلى ضرورة إيجاد تدخلات طويلة المدى وتأمين الأدوية النفسية الأولية الأساسية ودعم المستشفيات القائمة وتفعيل دور التدخلات النفسية عن بعد بصورة منضبطة وفعالة حتى لا تحدث تجاوزات، مع إمكانية الاستفادة من المتطوعين في مجال الصحة النفسية داخل وخارج البلاد.

من جهته أكد اختصاصي علم النفس، د. صابر عوض، على ضرورة الحصر والتعريف عن أهمية العلاج بأسرع الطرق، وتوفير أماكن للعلاج مثل المصحات والعيادات النفسية في القرى والمجتمعات الريفية.

وشدد عوض في حديثه لـ«أفق جديد»، على أهمية تحديد الأمراض النفسية الشائعة والسعي للوصول إلى حل جذري للمشكلات المسببة للأمراض النفسية والاضطرابات كذلك.

وطبقًا لمفوضية شؤون اللاجئين، فإن 71% من اللاجئين السودانيين الفارين من القتال تحدثوا عن نجاتهم من انتهاكات عرضتهم لمستويات من الصدمة النفسية المدمرة.

إضافة إلى البعد الأمني والسياسي، تزايدت الكلفة النفسية للحرب السودانية بسبب تداخلاتها العرقية والدينية، والسياسية وضخامة الخسائر البشرية والانتهاكات التي صاحبتها.

يؤكد خبراء الصحة النفسية أن فقدان الأقارب والأعزاء بشكل بشع كان واحدًا من أكثر الأسباب شيوعا للاضطرابات النفسية التي يشتكي منها مرضاهم، إضافة إلى الاضطرار لترك الديار والفرار من البيوت وترك الذكريات المرتبطة بها وفقدان العمل والدخل والخوف على المستقبل.

يرحبون بالسلام وتكذبهم أفعالهم....

وئام كمال الدين

ملخص

منذ اندلاع الحرب في السودان توالت مبادرات السلام الإقليمية والدولية من الاتحاد الأفريقي، جدة، إيغاد، مصر، إثيوبيا، بروكسل وجنيف، إضافة إلى مبادرات محلية لكن جميعها انتهت إلى طريق مسدود بسبب تملص طرفي القتال وتعدد المنابر الذي استخدم كوسيلة للهروب من الالتزامات كلما اشتد الضغط الدولي.

ترى الكاتبة أن هذه المبادرات تتقاطع زمنياً وبفواصل قصيرة، ما جعلها تبدو أدوات للتكسب السياسي لا فرصاً حقيقية للسلام. فالقفز المستمر بين الاتفاقات خلق بيئة لا يأخذ فيها أي طرف المبادرات بجدية، وأصبحت وسيلة لإطالة أمد الحرب لا لإنهائها.

وتشير إلى أن الخطاب السياسي والعسكري لكلا الطرفين تعلّق بشعارات متناقضة – الجيش يتذرع بالكرامة، والدعم السريع بالديمقراطية – بينما يستخدمان أبناء السودان وقوداً لحرب عنصرية ومناطقية. ورغم التصريحات المرحِّبة بالمبادرات، تكذّب الوقائع والانتهاكات الميدانية هذه المواقف، ما كشف هشاشة ادعاءات الطرفين ورغبتهما في السيطرة لا السلام.

تخلص الكاتبة إلى أن الأمل معقود على المجتمع المدني السوداني المؤمن بالديمقراطية والسلام، ليقود مرحلة الضغط على أطراف الحرب وإغلاق ثغرات التملص، مع تطوير أدوات عمل جديدة وخطاب موحد قادر على دفع عملية سلام عادل يحفظ وحدة البلاد ويحمي المدنيين ويحقق تطلعات ثورة السودانيين.

منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، طرحت عدة مبادرات إقليمية ودولية لوقف الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. وإذا استصحبنا مبادرة القوى السياسية واتفاق أديس واللغط الذي تبعه بعد قفز البرهان من وعده بالتوقيع على الاتفاقية واتهامه للقوى السياسية المدنية بانها جناح سياسي وقعت مع الدعم السريع وجعله الأمر يبدو كمؤامرة تذرع بها للتنصل من الاتفاق والوعود بتوقيعه و أيضا اتفاق المنامة الذي وقع ثم خرج للعلن من قبل أبواق الحرب ليموت قبل أن ترى توقيعاته النور وليقفز منه لم يعد القفز من الرباعية إلى اتفاق آخر الآن مستبعدا.. فالأمر يتعدى اتفاقين أو ثلاثة تناولتهم وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي وليصبر القارئ ليرى كم الاتفاقيات التي تم القفز منها إلى لا شيء سوى الحرب تارة وإلى اتفاق آخر تارة اخرى

فمبادرة الاتحاد الأفريقي مايو 2023 والتي أعلن الاتحاد الأفريقي بها عن خريطة طريق لحل الصراع بالسودان، تضمنت وقفاً فورياً ودائماً للأعمال العدائية، وحماية المدنيين، واستكمال العملية السياسية الانتقالية، وتشكيل حكومة مدنية ديمقراطية ولاقت نفس المصير

تبعتها _مبادرة السعودية - الأميركية_: مايو 2023 حين استضافت مدينة جدة السعودية المفاوضات بين وفدي الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بهدف خفض التوتر وتهيئة الأرضية للحوار

ثم_مبادرة نائب مجلس السيادة السوداني_: 15 أغسطس 2023 - تقدم نائب رئيس مجلس السيادة السوداني مالك «بخريطة طريق» لوقف الصراع الدائر في السودان

ثم مبادرة إيغاد_: أبريل 2023 - حين طرحت منظمة إيغاد مبادرة لوقف القتال، وافق عليها الجيش السوداني، وتضمنت تمديد الهدنة وصولاً إلى إيقاف القتال، وإيفاد ممثلين لطرفي الصراع إلى جوبا عاصمة جنوب السودان للتفاوض

تلتهم مبادرة مصر_: يوليو 2023 - التي استضافت قمة دول جوار السودان، بهدف وقف إطلاق ا لنا ر

وفتح ممرات آمنة وإيصال المساعدات

والمبادرة إثيوبيا_في يونيو 2023 - حيث أبدى رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد استعداده لزيارة الخرطوم والتوسط لوقف إطلاق النار

ثم _مبادرة سودانية قادها د عبد الله حمدوك_: طرح فيها رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك مبادرة لوقف الحرب، تضمنت وقف فوري لإطلاق النار، وعقد مؤتمر للمانحين الدوليين لسد فجوة تمويل الاحتياجات الإنسانية

لم ينته الأمر بعد فهناك _مبادرة بروكسل_: أغسطس 2024 - والتي انطلقت في بروكسل أعمال الاجتماع الرابع للمجموعة الاستشارية حول السودان، بهدف توحيد المبادرات المتعددة المطروحة على الساحة، والتوافق على خطوات تمهيدية نحو وقف شامل للقتال

ثم _مبادرة جنيف الشهيرة _: أغسطس 2024 - حين دعا وزير الخارجية الأمريكي إلى جولة مفاوضات جديدة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في سويسرا، بهدف التوصل إلى وقف شامل للعنف.

كل هذه المبادرات تواجه - بعدم جدية طرفي القتال في الوصول إلى السلام وبالقفز واستخدام تعدد المنابر والمبادرات كوسيلة للتنصل كلما ضيق المجتمع الدولي الخناق على طرفي الحرب-وكلما زاد الضغط الذي تمارسه جماعة الإخوان بالسودان (الكيزان) ليعود الطرفين المتحاربين إلى اللجوء إلى القوة العسكرية بدلاً من الحوار...

والجدير بالذكر أن تداخل أوقات المبادرات وضيق الفرق الزمني بينها وتعددها ليس فقط وسيلة للتنصل والتملص من الاتفاق بل هو أيضا سببا في عدم استمرارية اي مبادرة وأخذها بجدية على أنها فرصة حقيقية لإنهاء معاناة السَودان والسودانيين الأمر الذي جعل من هذه المنابر أداة للتكسب السياسي والتوسع الحربي يستخدمها الطرفان كل مرة بيقين تام انها لن تكون المبادرة الأخيرة..

يصاحب ذلك تحجج الجيش بالكرامة والدعم السريع الديموقراطية مستخدمين أبناء هذه البلاد عبر والاستنفار والفزع على أسس عنصرية ومناطقية وقودا للحرب ولم ينج خطاب سياسي أو ديني من التحريف ولي عنق الحقيقة ليكون أداة لاستمرار حرب لا يعاني منها إلا البلاد وشعبها....

قائد الجيش البرهان عبر الجيش وحكومته لايزال يمارس القفز من منبر إلى آخر أما قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو وحكومة تأسيس فكلما أصدروا بيانا للترحيب وقبول المبادرات للتكسب السياسي خانهم فيه الواقع وكذبتهم فيه الانتهاكات المنهجة ودماء السودانيين وصرخات نسائهم وجوع أطفالهم وهرب الجميع من كل مكان تدخله جيوشهم حتى فقدوا امتياز الانتصار الميداني وهزموا كلما دخلوا قرية وأفسدوها وهزموا ليس عسكريا وإنما هزمتهم الجموع الفارة لأجل حياة فأين الحكم ومن يحكمون... على الجانب الآخر لايزال البرهان يتساءل أين الكيزان بل أصبح لا يرى فيهم إلا مجتمعا مدنيا يؤيده يشير إليهم كلما سؤل عن المجتمع المدني وكأن العالم لا يعرف وكأن هذه الأرض لا تذكر من ثارت عليه ... كلاهما يتسبب للتكسب من هذه الحرب سياسيا وماديا وعسكريا وكلاهما ينظر إلى السلام على أنه مقبرة أحلامه في التوسع والحكم والسيطرة والنفوذ كلاهما يتعامل مع بنود السلام بعين المتسبب البكتو الريشة أو كما يقول الناس في غرب السودان كلاهما (أصلو متسبل وجداده نقده)

ويبقى الأمل في أن يعرف السودانيون مصلحتهم في أن يسأل كل نفسه ماذا كسب من هذه الحرب لماذا بصر عليها البعض لماذا يرفضها الآخر ما الثمن المدفوع لاستمرارها إلى متى من المستفيد وما العائد وهل هو عائد مجزي يصب في مصلحة هذه البلاد ما الذي يمكن أن يحققه سلام عادل لهذه البلاد

أين الخير في الموت والحرب

وكيف يمكن أن تجيب اتفاقية سلام عادل على أسئلة الشعب السوداني كيف يمكن أن تطمئن مخاوفهم وماهو الثمن والجهد الذي يجب أن يدفع لأجلها الآن وكم سيكون غدا وكم كان بالأمس....

هذه هي الأسئلة التي يجب أن يضعها المجتمع المدني السوداني المؤمن باديموقراطية والمنخاز إلى السلام في اعتباراته خصوصا في هذه الفترة الحرجة في التاريخ السوداني والتي تحتاج منه إلى تطوير أدواته وخلق حلول تستصحب معها التاريخ البعيد والقريب والمعاصر والرؤى المستقبلية أيضا بالتوازي مع الضغط والتضييق على أطراف الحرب وإغلاق ثغرات تملصهم من الحوار والاتفاق على سلام عادل متجردين من كل شيء إلا مصلحة هذه البلاد ووحدتها والحفاظ عليها وحماية أهلها وحقن دمائهم فالمجتمع المدني المؤمن بالديموقراطية والسلام والعدالة الآن أمام محك حقيقي يتطلب منه قيادة حكيمة وعمل جاد ومنظم وادوات مبتكرة وخطاب واضح وموحد للقيام بدوره في وقف الحرب وإحلال السلام وحماية المدنيين وضمان انتقال مدني وديموقراطي حقيقي يحقق آمال الشعب في ثورته المجيدة على كل ما أعادته الحرب الآن..

شرعية سلطة البرهان- تحليل على ضوء الفكر السياسي ومفهوم الدولة

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يتناول المقال مفهوم الشرعية في الفكر السياسي، مبيناً أنها تقوم على قبول المحكومين للنظام، لا مجرد امتلاك القوة أو مطابقة الإجراءات للقانون. ويفرّق بين الشرعية بوصفها أحقية الحكم، والمشروعية بوصفها التزام السلطة بالقانون. ويستند الكاتب إلى تعريفات ماكس فيبر وجون لوك التي تجعل رضا الناس، والانتقال عبر مؤسسات دستورية، أساساً لأي سلطة شرعية.

يؤكد الكاتب أن شرعية البرهان بدأت بصيغة انتقالية مستمدة من الثورة، لكنها سقطت بانقلابه في 25 أكتوبر 2021، حين أطاح بالشراكة المدنية وألغى الوثيقة الدستورية التي وفّرت الإطار القانوني للحكم الانتقالي. ووفق هذا الفهم، جاءت سلطة البرهان نتيجة إكراه عسكري لا نتيجة إجراءات قانونية أو قبول شعبي.

يشير إلى أن الرفض الشعبي الواسع والاحتجاجات التي أعقبت الانقلاب قوّضت الأساس الفلسفي للشرعية، وهو موافقة المحكومين. وترافق ذلك مع تراجع عن أهداف الثورة، وتمكين عناصر النظام السابق، مما أكسب السلطة الحالية عجزاً أخلاقياً وسياسياً إضافياً.

يخلص الكاتب إلى أن سلطة البرهان تعاني نقصاً حاداً في الشرعية القانونية والشعبية والأخلاقية معاً، وأنها تُعامل اليوم كسلطة أمر واقع في بورتسودان، تعتمد على القوة أكثر من اعتمادها على رضا المواطنين أو السند الدستوري، وهو ما يجعل وجودها السياسي عرضة لتحديات وجودية مستمرة.

تعد مسألة شرعية السلطة التي يتولاها حالياً عبد الفتاح البرهان منذ انقلابه في 25 أكتوبر 2021 وما تلاه من تطورات، من أكثر القضايا التي تتطلب فحصاً دقيقاً على ضوء المفاهيم الأساسية لفلسفة الدولة ونظرية الشرعية السياسية.

إن مفهوم الشرعية في جوهره السياسي، هو القبول والاعتراف بنظام الحكم من قبل المحكومين وذلك بما يمنح السلطة قوتها السياسية من خلال التفاهم والموافقة المتبادلة وليس بمجرد الإكراه والقوة. وهي بالتالي تختلف عن (المشروعية)، فبينما يقصد بالمشروعية مطابقة تصرفات السلطة للقوانين القائمة، تتناول (الشرعية) أحقية الحكم نفسه ومدى قبوله.

ومن هنا يمكن تلخيص الشرعية وفقاً للفكر السياسي العام، بأنها المصدر القانوني والدستوري للسلطة أو كما وصفها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) في السياق الحديث (بالشرعية العقلانية القانونية)، التي تستمد من الإجراءات والمؤسسات التي تنشئ وتنفذ القانون، وهذه تتحقق بوصول الحكومة إلى السلطة وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها في الدساتير، أي أن السلطة تمارس ضمن حدود القانون. وتعتبر الأوامر والقوانين شرعية لأنها تكون صادرة عن هيئات مخولة قانوناً.

كما أكد فلاسفة التنوير، مثل جون لوك (John Locke)، على أن الشرعية السياسية تنبع من الموافقة الصريحة أو الضمنية للمحكومين.. وعليه، فإن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من رضا المحكومين، وأن أي شكل من أشكال الحكم مغاير لذلك يصبح مدمراً لهذه الغاية ويحق للشعب تغييره أو إلغائه. ووفقا لهذا الفهم الفكري، فإن الانتخابات الحرة والنزيهة تظل هي الآلية الأساسية للتعبير عن هذه الموافقة في النظم الديمقراطية.

وهناك معيار آخر يشير إليه البعض وهو أن الشرعية يمكن أن تنشأ ويحافظ عليها من خلال قدرة النظام على الأداء بفعالية وتقديم المصالح العامة (مثل الأمن والاستقرار والخدمات الأساسية)، مما يكسبه ثقة ودعم الجماهير.

وبتطبيق هذا المفهوم على سلطة عبد الفتاح البرهان، وإن بدأت كجزء من شراكة انتقالية (ذات شرعية ثورية دستورية) إلا أن إنقلاب البرهان بالقوة العسكرية في أكتوبر 2021 أفقدها الشرعية عندما ألغى البرهان الحكومة الإنتقالية المدنية ومجلس السيادة المشترك، منتهكاً بذلك الوثيقة الدستورية التي كانت تمثل الإطار القانوني المقبول من الثوار الذي أكسبه شرعية رئاسة مجلس السيادة. وقد وصفت قوى سياسية داخلية وحكومات ومنظمات دولية تصرف البرهان في 2021 بالانقلاب على الشرعية، مما يعني أن سلطة البرهان لم تتحقق بقبول شعبي او إجراءات قانونية عقلانية شرعية عبر آليات دستورية، بل انتزعها بالإكراه العسكري. وما يؤكد أيضاً عدم شرعية البرهان للسلطة، التي يتشبث بها، ذلك الرفض الشعبي العارم والموجة الرافضة التي تلت الانقلاب في ساعته الأولى وشهد كل العالم مطالبة الجماهير بالحكم المدني الكامل، مما قضى على الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه شرعية السلطة وهو كما أسلفنا، (قبول المحكومين).

هذا الفعل الانقلابيين الذي قام به البرهان واستيلائه على السلطة بالكامل قبل نهاية الفترة الانتقالية ونهاية المهام المتفق عليها، أفقده الهدف والمشروعية التي قامت عليها الفترة الانتقالية.

ونستخلص من ذلك أن سلطة البرهان من منظور الشرعية السياسية، تعاني من عجز كبير في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي أولاً، وكما اشرنا، الشرعية القانونية بسبب الإطاحة بآليات الحكم الانتقالي المتفق عليها وخرق الوثيقة الدستورية. وثانياً، الشرعية الشعبية بسبب الرفض الواسع من القوى المدنية والاحتجاجات الجماهيرية.

ثم ثالثا، الشرعية الأخلاقيةوالسياسية بسبب الإرتداد عن أهداف الثورة وتمكين عناصر النظام السابق المرفوض شعبياً، بما هدد مبدأ دولة القانون وتغذية أجندة غير ديمقراطية.

وبناءً على تلك المعايير الفلسفية والدستورية لمفهوم الشرعية فإن السلطة الحالية في بورتسودان تواجه تحدياً وجودياً ينزع شرعيتها ويضعها في خانة سلطة الأمر الواقع التي تفرض نفسها بالقوة، لا السلطة الشرعية التي تحظى بالقبول الطوعي من المحكومين..

«الدولة الحزب»

زهير عثمان حمد

ملخص

يشير المقال إلى أن المشهد السوداني تجاوز كونه صراعاً عسكرياً ليصبح عملية إعادة تشكيل للسلطة، حيث عاد نفوذ المؤتمر الوطني بطرق غير مباشرة رغم تفكيكه، مستفيداً من الحرب ومن الإقصاء الدولي الذي وفر غطاءً لتمكين شبكاته داخل مؤسسات الدولة.

يقدم تحليل على وجود تحالف عملي غير مُعلن بين البرهان وقيادات النظام السابق، خاصة علي كرتي، بحيث أصبحت الدولة تمارس دور الحزب المحلول. هذا التحالف يعتمد على استراتيجية مزدوجة: خطاب خارجي يطمئن المجتمع الدولي، مقابل خطوات داخلية تعيد كوادر الإسلاميين وتفعّل اقتصادهم الموازي وقنوات تعبئتهم.

يؤكد الكاتب أن ملامح تفكك مركز القرار ظهرت من خلال تصريحات الحاج آدم التي أكدت أن نفوذ التنظيم يتقدم على قرار الدولة، ما كشف أن العلاقة بين البرهان وقيادات الحركة الإسلامية ليست ظرفية بل تمتد لجذور تنظيمية سابقة، وأن الحركة خرجت من العمل السري لتصبح فاعلاً علنياً في مسار الحرب.

يختم الكاتب بأنه مع تراجع القوى المدنية واتساع الفراغ السياسي، تحوّلت الدولة فعلياً إلى «الحزب الجديد» دون لافتة، مستندة إلى شبكات النفوذ بدلاً من الأيديولوجيا. وهكذا يتشكل مشروع «الدولة الحزب» في مواجهة مشروع الشرعية السياسية، مما يطرح سؤالاً جوهرياً حول قدرة السودانيين على بناء شرعية جديدة في ظل سلطة تُعاد هندستها لتصبح بنية مغلقة تحكمها شبكات ما قبل الثورة.

هكذا يعيد «المؤتمر الوطني» إنتاج نفسه تحت غطاء البرهان والإقصاء الدولي

لم يعد المشهد السوداني يقتصر على صراع عسكري بين جيش ومليشيا، بل تحول إلى إعادة تشكيل عميقة لبنية السلطة ذاتها فبعد أربع سنوات من إسقاط نظام المؤتمر الوطني في أبريل 2019، وفي خضم الحرب الحالية، تشير الدلائل إلى أن تفكيك الحزب رسمياً لم يُلغِ نفوذ شبكاته، وأن قرار الإقصاء الدولي يخدم إستَراتيجية «تمكين» خفية تُعيد دمج الإسلاميين داخل مفاصل الدولة

تحالف الضرورة البرهان وقيادة التنظيم المحلول

التحليل السياسي يركز اليوم على تحالف غير معلن ولكنه عملي بين قيادة القوات المسلحة (المتمثلة في الفريق عبد الفتاح البرهان) وقيادات النظام السابق، وعلى رأسهم علي كرتي. هذا التحالف لا يحتاج لاسم أو برنامج؛ فالدولة نفسها، بعد تجريدها من أي قيادة مدنية فاعلة، أصبحت تقوم بوظائف الحزب المحلول رسمياً منذ 2019

إن جوهر التحول يكمن في استراتيجية تقوم على «خديعة الخارج وتمكين الداخل»

الخطاب الخارجي: يُقدّم البرهان نفسه للمجتمع الدولي كضامن لعدم عودة الإسلاميين

الواقع الداخلي: يُعيد البرهان تمكين ذات الشبكات عبر خطوات ثابتة، منها--

إعادة تعيين كوادر سابقة في مواقع حكومية وأمنية حساسة

تنشيط شبكات الإقتصاد الموازي المرتبطة بالنظام القديم

استخدام البنية القبلية في الولايات كقنوات تعبئة عسكرية وسياسية

التنسيق اليومي، وإن جرى إنكاره، مع شخصيات مثل علي كرتي الذي يدير الحركة الإسلامية عملياً

الانكشاف تفكك مركز القرار وكشف النفوذ

التصريح الأخير الذي أدلى به الحاج آدم لقناة الجزيرة كان بمثابة إعلان عملي عن تفكك مركز القرار داخل المعسكر الحكومي. عندما قال آدم صراحة: «لسنا معنيين بقرار البرهان وقف الحرب، ولا نقبل بأي مواقف أحادية»، لم يكن هذا مجرد رد سياسي؛ بل كان كشفاً لحجم النفوذ الذي اكتسبه التنظيم المحلول داخل مسار الحرب نفسه

لقد خرج التنظيم الذي عمل تحت الأرض لسنوات ليعبر عن نفسه بوضوح، مؤكداً أن قراره يتقدم على القرار الرسمي لقيادة الدولة. وهذا يكشف أن العلاقة بين البرهان وقيادات الحركة الإسلامية ليست تحالفاً فرضته الحرب، بل تستند إلى علاقة تنظيمية سابقة وممتدة، وهو ما أكده أمين حسن عمر في وقت سابق بأن البرهان كان يرأس المؤتمر الوطني في محلية نيرتتي

الدولة.. الحزب الجديد بلا لافتة

مع اتساع رقعة الفراغ السياسي، وتشتت القوى المدنية، أصبح الطريق ممهداً أمام تحالف السلطة والسلاح والشبكة القديمة ليحل محل الحزب المحلول

2019 - 2021 عودة تدريجية عبر صمت المؤسسات

2021 (الانقلاب) تسارع وتيرة العودة

2023 - 2024 (الحرب): فرصة ذهبية لعودة الكوادر بلا ضجيج تحت مبرر «الحفاظ على الدولة»

لم يعد المؤتمر الوطني بحاجة لـ«لافتة»، فمؤسسات الدولة أصبحت هي الحزب الجديد فعلياً. إنها عودة للتمكين لكن بوجه أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية، يرتكز على الشبكات بدلاً من الأفكار، ويسعى لفرض شرعية بديلة عبر السيطرة على الدولة من الداخل، بدلاً من صناديق الانتخابات أو الاعتراف الدولي.

تحدي الشرعية السياسية

الصراع في السودان تحول إلى مواجهة بين مشروعين للسلطة

مشروع الشرعية السياسية الذي يعتمد على التعددية والقوى المدنية المنهكة.

مشروع الدولة الحزب الذي يعيد هندسة الدولة لتصبح بنية حزبية مغلقة، تُحول القوى المدنية إلى مجرد أصوات خارج سياق صناعة القرار.

تكمن المفارقة في أن التنظيم المحظور دولياً يعيد إنتاج نفسه محلياً بعمق وبلا مقاومة تُذكر. والسؤال الأبرز هو: هل يستطيع السودانيون بناء شرعية سياسية جديدة في ظل دولة تُعاد هندستها لتصبح حزباً غير معلن؟ أم أن هذا المسار يقود السودان نحو نسخة أكثر انغلاقاً من النظام الذي أسقطته الثورة؟

الدواء بعد الحرب ...

ندرة في الأدوية المنقذة للحياة وفجوات في الأصناف الباردة

ملخص

بعد عامين و 8 أشهر من اندلاع الحرب ما تزال صناعة الدواء في السودان تعمل بنصف طاقتها فقط، ورغم عودة بعض المصانع فإن الأدوية المنقذة للحياة لا تزال شحيحة، بينما تحسّن توفر الأدوية الباردة بنسب متفاوتة. ويؤكد الصيادلة أن الأصناف «القاطعة» لا تتجاوز 4–5 أصناف، لكنها الأخطر: الإنسولين، الدربات، المحاليل، والحقن الطارئة.

تزايدت معاناة المرضى مع ارتفاع الأسعار وانعدام بعض العلاجات الأساسية؛ فمرضى الحمى والملاريا والحمى النزفية يقضون ساعات في البحث عن حقنة أو محلول، وبعض الأسعار تجاوز 35 ألف جنيه. وتوقفت مصانع البلاد بالكامل في أشهر الحرب الأولى، قبل أن تعاود العمل تدريجياً بنسبة 50–60% دون أن تسد فجوة الدواء الحرج.

تفاقمت الأزمة بعد توقف الجهات الحكومية التي كانت تستورد الأدوية غير الربحية مثل الإمداد الدوائي والدواء الدوار والتأمين الصحي، ما دفع المرضى لشراء الأصناف المنقذة للحياة بأسعار تجارية مرتفعة. وفي المقابل سهّل مجلس الأدوية تسجيل المصانع والمنتجات، واتجهت شركات عديدة للتصنيع الخارجي في مصر والهند لتعويض النقص.

تعتمد وفرة الدواء حالياً على مزيج من الاستيراد، وهبات المانحين، وبرامج الدعم العالمية للأمراض الوبائية، إضافة إلى عودة تدريجية للصناعة الوطنية. ووفق وزارة الصحة بولاية الخرطوم، بدأت المصانع التي توقفت — وعددها 26 — في استعادة نشاطها، مع إنشاء خمس مناطق صناعية جديدة للأدوية في عدد من الولايات لدعم الإنتاج المحلي.

ابتسام حسن

يجد آلاف المرضى في الخرطوم والولايات أنفسهم أمام واقع دوائي مضطرب؛ فالمصانع التي استأنفت العمل بعد عام من الحرب ما تزال تعمل بقدرة 50–60% فقط، بينما تواصل الأدوية المنقذة للحياة اختفاءها من الرفوف.

وتحولت رحلة العلاج للسودانيين إلى اختبار قاس للصبر والقدرة على الاحتمال.

رغم عودة بعض خطوط الإنتاج وتحسن وفرة أدوية الحالات الباردة، فإن الفجوة في الأصناف الحرجة ما تزال حاضرة.

و يؤكد الصيادلة أن الأصناف المعدومة من الأدوية (الأصناف القاطعة) لا تتجاوز 4 إلى 5 أصناف، لكنها أصناف تمس حياة الناس مباشرة: الإنسولين، المحاليل الوريدية، الحقن الطارئة، وأدوية الحالات الحادة.

وسط هذا المشهد المربك، تتكرر الحكايات المؤلمة، «مريض حمى يبحث ساعات عن دربات البندول، وأم تقف أمام أسعار يتجاوز بعضها 35 ألف جنيه، ومرضى ملاريا وتايفويد يتنقلون بين الصيدليات بحثاً عن حقنة واحدة».

هذه المأساة الحالية ليست جديدة بالكامل؛ فالمخاوف من نقص الدواء سبقت الحرب بسنوات، لكن تجمد المصانع تماماً في أيامها الأولى جعل المرضى يواجهون أسوأ الاحتمالات، قبل أن تعود بعض الماكينات للدوران وتمنح الأمل بأن الفجوة قد تنكمش تدريجياً.

قبل نشب الحرب في أبريل 2023 توقف عدد كبير من مصانع الدواء مقارنة بالعدد العامل من المصانع بداخل البلاد وذلك لعدم وجود المواد الخام المستعمله في صناعة الدواء.

وفي الفترة الأولى من الحرب توقفت جميع مصانع الدواء عن العمل للحرب، قبل أن تعيد ماكينات تلك المصانع عملها بعد الاستقرار في عدد من المدن خاصة الخرطوم.

إلا أن عودة عمل المصانع للعمل بالخرطوم ولاية الجزيرة وغيرها لم يحل مشكلة وفرة الأدوية المنقذة للحياة حتي الأن.

فيما حدثت وفرة لأدوية الأمراض الباردة، وأن الأصناف المعدومة (القاطعة) لا تزيد عن 4 -5 أصناف.

مرضي يعانون:

محمد حسن أحد المرضى الذين عانوا من حمى الضنك ووجد صعوبات في الحصول علي الدواء

خاصة دربات البندول فضلاً عن المعاناة في الحقن.

وقال لافق جديد» انعدمت الحقن تماماً، وإذا وجدت هذا فإن أسعارها تكون مرتفعة، وبعض أسعار الأدوية وصلت إلي (35) الف جنيه.

عانت أميرة أحمد من الملاريا وقالت إن سعر أدوية الملاريا كانت غالية ووصلت الي 7 الف جنيه رغم أن وزارة الصحة في وقت سابق أكدت مجانية علاج الملاريا .

معاودة العمل

كل المصانع التي كانت تصنع في الخرطوم مبدئياً توقفت عن العمل والمصانع التي عاودت العمل تتراوح بنسبة 50 أو 60% حسب الصيادلة.

وقال صيادلة ل (أفق جديد) إن موقف الأدوية المنقذة للحياة توجد فيه مشكله كبيره مقارنة بأدوية الحالات الباردة..

وأضاف الصيادلة أن المشكلة الأساسية حالياً أن الأدوية المنقذة للحياة التي كانت تستورد في السابق بواسطه الجهات الحكومية «الإمداد الدوائي والدواء الدوار والتأمين الصحي» علي أساس أنها سلعة غير ربحية، توقف بعض هذه الجهات عن العمل لأسباب عديدة ذات علاقة بالامور المادية والأمور المالية والدعم من وزارة الصحة.

وأشار إلى أن بعض هذه الأدوية مثل الإنسولين و»الدربات « والحقن المنقذة للحياة، تدخل المجلس القومي الأدوية والسموم وساعد في استثناء تلك الأصناف.

عدم وفرة

يقول الصيدلاني أحمد شيخ العبيد ل (أفق جديد) إن الاصناف من الأدوية المنقذة للحياة حالياً فيها مشكله موضحاً (إذا كان هناك مريض منوم في مستشفى وطلب منه دربات يعاني في الحصول عليها وحتي إذا وجدها سيجدها بسعر غالي في حين أنه الإمداد الدوائي كان يوفره في السابق بأسعار أقل من السعر الذي يحدد من قبل شركات الأدوية التي تحدد الأسعار بنفس أسعار الاستيراد).

وأضاف، «وذلك لأن الشركات تكون مدعومة وميزانياتها مفتوحة لذا فإن موقف توفير الأدوية المنقذة للحياة فيه مشكله» .

يؤكد العبيد أنه توجد فجوة في الدواء لكنه يستدرك، «حالياً الأدوية غير المتوفرة ليس عليها طلب من قبل المرضى لذا فإن الفجوة في الأدوية المعدومة بسيطة جدا».

واضاف إذا تحدثنا عن الأصناف القاطعة وعليها طلب ممكن تكون 4 او 5 أصناف فقط.

يوضح العبيد أن المصانع التي عاودت العمل يمكن تكون بنسبة 50 أو 60%، وأن المصانع التى كانت تصنع تصنيع محلي بسيطة لا تزيد عن 9 مصانع فقط والان معظمها رجعت.

عوامل مؤثرة

قبل الحرب كان مجلس الأدوية والسموم لا يسمح بتسجيل مصنع الا بشروط معقدة ، ويشترط لتسجيل المصنع ضرورة أن يكون عنده أكثر من 5 منتجات غير أنه حالياً الوضع اختلف ذلك إذا كان هناك منتج واحد يريد صاحب المصنع تسجيله يمكن له السماح بتسجيله لذا الاستيراد اثر بصورة كبيرة في وفرة الدواء.

يري المختصين أن استيراد الدواء غير . مرغوب فيه من قبل الدولة إلا أن التصنيع المحلي توقف بعد الحرب والان اصبح التصنيع أسهل من ذى قبل بعد أن وضعت سياسات واستثناء للشركات و شجعت شركات كثيرة للدخول في العمل وأصبح التصنيع المحلي اسهل بعد تسهيل الإجراءات، واوقف العديد من الخطوات منها خطوات معقدة مثل ضرورة استقطاب وفد من الخارج لمعرفة كيفية تصنيع الدواء.

وفي فترة ما بعد الحرب ساعد مجلس الأدوية الشركات المستورد ان تحاول العمل في التصنيع المحلي لذا ساعد الاستيراد في الوفرة لأن الشركات بدلاً من التصنيع الداخلي أصبحت تصنع بالخارج وتسترجع الأدوية التي صنعتها بالخارج وأكثر الدول التي بستورد منها السودان الدواء هي مصر والهند جهة ان العمالة رخيصه والمواد الخام متوفرة والترحيل رخيص.

تقول دكتوره تقوى محمد لـ (أفق جديد) بالنسبه لي موضوع وفرة الأدوية حالياً أفضل كتير من أيام الحرب الأولى.

واضافت أن المصانع المحليه استطاعت أن يصنعوا في دول أخري وتسترجع الأدوية الي السودان.

وتابعت، كان هناك تأثير كبير علي الاستيراد في أشهر الحرب الأولى، اذ أنه كان هناك شبه انعدام للأدوية لكن بعد عام من الحرب المصنعين المحليين قدروا يوفقوا اوضاعهم وقاموا بتصنيع الأدوية في الهند ومصر..

جهات توفير الدواء

يقول مدير إدارة الصيدلة بوزارة الصحة ولاية الخرطوم نجم الدين محمد: يتم حالياً توفير الدواء من عدة مصادر هي الإمدادات الطبية عن طريق الاستيراد من الخارج ، وقد اكملت إجراءات اول عطاء للشراء منذ إندلاع الحرب.

كما يتم توفير الأدوية من وكلاء الشركات العالمية عبر الاستيراد من الخارج ، وقد حدث تسهيل للإجراءات وتسريع المعاملات لتغطية الحاجة.

وأشار نجم الدين إلى أنه يتم كذلك توفير الأدوية من المانحين الدوليين عبر الهبات والتبرعات من الادوية والمستهلكات والمعدات الطبية ومعينات مكافحة الاوبئة ومكافحة الامراض.

وأضاف كما أنه يتم توفير الأدوية من برامج الدعم العالمي وتعمل علي توفير ادوية بعض الامراض مثل الملاريا، والدرن، والبلهارسيا

الصناعة الصيدلانية.

يواصل مدير إدارة الصيدلة في حديثه (أفق جديد) تأثرت الصناعية الدوائية بالحرب وتوقفت كل المصانع العاملة وعددها 26 مصنع، ومعظمها في ولاية الخرطوم.

وأكد أن الصناعة الوطنية بدأت تستعيد قدراتها وتم إنشاء عدد 5 مناطق مخصصة للصناعة الصيدلانية بالولايات: القضارف، كسلا، الشمالية، نهر النيل، النيل الأبيض، بالاضافة الي المنطقة الحرة بالبحر الأحمر.

من بعيد

هل يلغي تصريح روبيو، مهمة بولس..!

نشأت الإمام

ملخص

يرى الكاتب أن تصريح وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو بأن الرئيس «يتولى شخصياً» ملف السودان لا يعني إقالة المبعوث مسعد بولس، لكنه يشير إلى انتقال الملف من مستوى المبعوثين إلى مستوى القيادة العليا في البيت الأبيض. وبذلك يتقلّص هامش استقلالية بولس دون أن يُلغى دوره تماماً، في تحول يعكس رغبة واشنطن في إعادة ضبط الآلة الدبلوماسية تجاه السودان.

يوضح أن هذا التحوّل أحدث ارتباكاً لدى بعض الأطراف السودانية التي كانت تنظر لبولس كشخصية إشكالية، لكنه في الجوهر إعادة توزيع لأدوار القرار: الرئيس يقود، الوزير يعلن، والمبعوث ينفّذ. وتأتي هذه الإشارة في لحظة حساسة تزداد فيها المخاوف الأميركية من تمدد النفوذ الروسي، خصوصاً مع الحديث عن قاعدة محتملة لموسكو على البحر الأحمر، ما يجعل السودان ملفاً جيوسياسياً لا يمكن تركه في مستوى التحرك التقليدي.

يشير الكاتب إلى أن الاهتمام الرئاسي ترافق مع نشاط إقليمي متصاعد، خاصة بعد زيارة ولي العهد السعودي إلى واشنطن، ما أعاد إحياء دور الرباعية (أميركا، السعودية، الإمارات، مصر) كمنصة أساسية للضغط على طرفي النزاع ودفعهما نحو إطار سياسي ملزم. لكن النجاح ما زال غير مضمون، فالميدان السوداني يعاني من تصلّب في مواقف الطرفين، حتى عند طرح هدن إنسانية «غير مشروطة».

يخلص إلى أن المبعوث باقٍ لكن موقعه تغيّر، والبيت الأبيض تقدم إلى الواجهة لحماية توازنات إقليمية مهددة. السودان يقفُ عند منعطف حاسم: إما الاستفادة من اللحظة السياسية الجديدة لوقف الحرب، أو الانزلاق نحو صراع أطول قد يجذب نفوذاً خارجياً أوسع. وما ستشهده الأسابيع المقبلة سيحدد ما إذا كان الضغط الأميركي سيتحول إلى اختراق فعلي أم سيظل بلا نتائج واضحة.

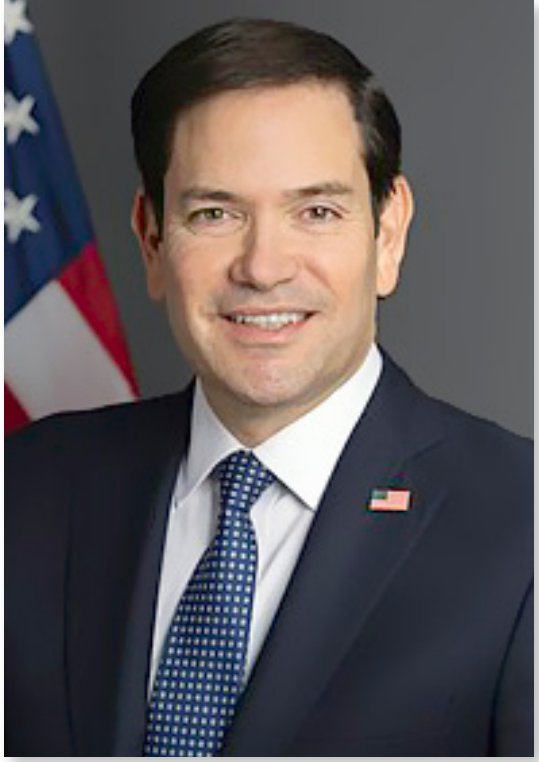

من المهم قبل الدخول في عمق المشهد أن نفصل بين ما هو قراءة متسرّعة وما هو تغيير فعلي في هندسة القرار الأميركي. فالتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو بأن الرئيس «يتولى شخصياً» ملف السودان، رغم قراءته من البعض باعتباره إنهاءً لمهمة المبعوث مسعد بولس، لا يحمل في جوهره إقالة واضحة ولا إعلاناً رسمياً لإبعاده. بل يعكس - في سياق أوسع - رغبة الإدارة الأميركية في الانتقال بملف السودان من مستوى المعالجة التقليدية إلى مستوى القيادة السياسية العليا، بما يعني أن الملف بات يخضع لتوجيه مباشر من البيت الأبيض، فيما يبقى دور بولس قائماً ولكن دون استقلالية القرارات التي ارتبطت بالمبعوثين عادة، وهو ما يُقرأ كتحجيم لدوره وليس إنهاءه بالكامل.

هذا التوضيح ضروري لأن كثيراً من التحليلات خلطت بين تراجع مستوى الاستقلالية وبين اختفاء الدور. في الواقع، ما يحدث هو تحويل مركز الثقل السياسي، فالرئيس يقود، والوزير يصرّح، والمبعوث ينفّذ. مع ذلك، فهذه الإشارة السياسية أحدثت ارتباكاً لدى بعض الأطراف السودانية التي كانت تنظر إلى بولس كشخصية خلافية، خصوصاً لدى قيادة الجيش، ما يجعل إبقاءه في الواجهة أو تقليص دوره جزءاً من حسابات واشنطن لإعادة ضبط علاقتها مع الأطراف المتصارعة.

من هذه النقطة يبدأ التحول الحقيقي في المقاربة الأميركية. فإعلان الاهتمام الرئاسي ليس مجرد رسالة دبلوماسية عابرة، بل تعبير عن مخاوف جيوسياسية متزايدة، أبرزها الحديث المتصاعد عن قاعدة روسية على البحر الأحمر. هذا التطور بالذات، إن صحّت ملامحه، يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأميركية، ويحوّل السودان من ساحة نزاع داخلية إلى ملف تنافس دولي عالي الحساسية. لذلك يمكن القول إن اللحظة التي خرج فيها تصريح الوزير ليست صدفة، بل جاءت كتأكيد أن واشنطن لن تسمح فراغ الحرب بأن يتحول إلى بوابة نفوذ دائم لموسكو في واحد من أهم الممرات البحرية العالمية.

وفي ظل هذا التحول، يصبح مفهوماً أن واشنطن أعادت فرض حضورها السياسي عبر بوابة «الاهتمام الرئاسي». فالسودان بالنسبة لها لم يعد أزمة بعيدة يمكن إدارتها عبر مبعوث خارجي، بل قضية أمن إقليمي تتقاطع مع صراع النفوذ العالمي. ومن هنا إكتسبت التحركات الأخيرة زخماً إضافياً، خاصة بعد زيارة ولي العهد السعودي إلى الولايات المتحدة، وما تبعها من تنسيق إقليمي أوسع يُعيد للرباعية (أميركا، السعودية، الإمارات، ومصر) دورها كمنصة أساسية لفرض وقف إطلاق النار ودفع الأطراف نحو مسار سياسي إلزامي لا اختياري.

الدور الإقليمي أعطى دفعة قوية للجهود الأميركية، لكنه أيضاً وضع واشنطن أمام إختبار عملي: هل تستطيع تحويل هذا الإجماع الإقليمي إلى مسار تفاوضي فعلي، في وقت تتداخل فيه الحسابات العسكرية للأطراف السودانية مع حسابات النفوذ الدولي؟ المسار ما زال غامضاً، فالمؤشرات الميدانية لا تدل على استعداد كامل من الطرفين للتنازل، وحتى عندما تُطرح هدنة إنسانية «غير مشروطة»، تبقى قابلة للإنهيار عند أول إشتباك.

ومع ذلك، فإنّ واشنطن — بقيادة مباشرة من الرئيس — تراهن على أن اللحظة الراهنة قد تكون الفرصة الأخيرة قبل أن تُقفل النافذة الدبلوماسية، سواء بسبب توسع النفوذ الروسي أو بسبب انقسام أعمق داخل السودان. لذلك يتقاطع خطابها اليوم بين التحذير والضغط والتلويح بالعقوبات، وبين السعي إلى فرض إطار سياسي جديد يعيد السودان إلى المدار الإقليمي والدولي بعيداً عن محاور الحرب.

في المشهد العام، السودان يقف اليوم عند منعطف حاسم. المبعوث لم يُلغَ، لكن دوره تغيّر. والبيت الأبيض لم يضخّم اهتمامه عبثاً، بل لحماية توازنات إقليمية ودولية تهتز تحت وقع حرب طويلة. أما الأطراف السودانية، فهي بين اختبارين: إما التقاط اللحظة السياسية الجديدة والانخراط في مسار ينهي النزاع، أو الاستمرار في حرب قد تُدخِل البلاد في محور دولي لا تسمح به موازين القوى الحالية.

الأسابيع القادمة ستكشف ما إذا كان هذا التصعيد في الاهتمام الأميركي سيترجم إلى اختراق سياسي حقيقي، أم سيظل مجرد ضغط دون اتخاذ خطوات واضحة وحاسمة نحو وضع نهاية لمأساة الشعب السوداني وايقاف هذه الحرب التي من المرجح إن طال أمدها، أن يمتد تأثيرها على كامل المنطقة.

في كل الأحوال، السودان أمام منعطف جديد، والقرارات التي تُتخذ الآن قد ترسم مساره لسنوات طويلة مقبلة.

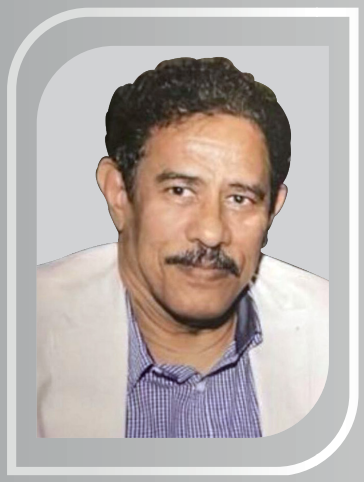

عودة البنك الدولي إلى السودان: قراءة اقتصادية معمّقة في دلالات الزيارة، المخاطر، والآفاق

عمر سيد أحمد *

ملخص

يتناول المقال عودة البنك الدولي إلى السودان جاءت في إطار "الانخراط دون اعتراف"، كخطوة فنية وليست سياسية، وسط حرب دمّرت البنية التحتية وقطعت أوصال الدولة. البنك يسعى لتفادي الانهيار الكامل، وحماية مشروعاته السابقة، والاستجابة لتفاقم الكارثة الإنسانية، في ظل ضغوط دولية ترى أن تجاهل السودان يهدد الأمن الإقليمي ويزيد النفوذ الخارجي.

يوضح الكاتب أن البنك يعتمد على نماذج مصممة للدول الهشّة، أهمها تنفيذ المشروعات عبر وكالات الأمم المتحدة دون مرور التمويل بالحكومة، إضافة إلى آليات رقابة طرف ثالث، وتمويل مخصص ومجمد، والعمل في مناطق أقل خطورة. يركز على مشروعات منخفضة المخاطر مثل الطاقة الشمسية، الصحة، التعليم، والمياه.

يشير إلى أن البنك يواجه مخاطر أمنية وسياسية ومالية كبيرة؛ من تغير خطوط القتال، وانهيار المؤسسات الحكومية، وتراجع الشفافية، إلى الانقسام السياسي الذي يمنعه من التمويل المباشر. كما تعيق ضعف الإمداد ودمار المصارف والموانئ قدرته على التنفيذ، ما يجعل العمل عبر الأمم المتحدة خيارًا شبه إلزامي.

يختم الكاتب بأن الزيارة تمثل عودة محدودة تستهدف منع الانهيار وليس دعم إصلاحات شاملة، مع التركيز على الخدمات الأساسية والأمن الغذائي والطاقة اللامركزية. السيناريوهات تتراوح بين التوسع التدريجي إذا استقر الوضع، أو التجميد إذا تدهور الأمن، أو الانتقال لإعادة الإعمار المشروط بوقف الحرب وقيام سلطة معترف بها. الزيارة تذكّر بأن مستقبل الاقتصاد السوداني مرهون بوقف القتال واستعادة الدولة.

مقدمة

بعد سنوات طويلة من القطيعة وتجميد التمويل، وصلت إلى السودان في ديسمبر 2025 بعثة رفيعة المستوى من البنك الدولي. تأتي الزيارة في ذروة حرب واسعة أدت إلى انهيار البنية التحتية، ونزوح الملايين، وتراجع مؤشرات الإنتاج، وانقسام المؤسسات الحكومية نفسها بين سلطتين ومركزين إداريين. ومع ذلك، أعلن البنك الدولي استمرار تمويل مشروعات بقيمة 540.2 مليون دولار، والبدء في تقييم مشروعات أخرى كانت معلّقة منذ انقلاب 2021.

هذه الزيارة تطرح أسئلة جوهرية حول أسبابها، ودوافعها، والمخاطر المحيطة بها، وطبيعة المشروعات الممكن تنفيذها داخل بلد يعيش واحدًا من أعقد النزاعات في العالم اليوم. كما تثير تساؤلًا حول مستقبل العلاقة بين السودان ومؤسسات التمويل الدولية، وقدرة هذه المؤسسات على العمل دون وجود دولة مستقرة وفعّالة. ويمثّل هذا التحليل محاولة لقراءة الزيارة من زاوية اقتصادية وتنموية وسياسية، ضمن إطار أوسع لعلاقة السودان بمؤسسات التمويل الدولية في سياق الدول الهشّة والمتأثرة بالنزاعات.

أولًا: دلالات الزيارة – بين السياسي والتنموي

1. تطبيع فني دون اعتراف سياسي

لم تأتِ الزيارة باعتبارها اعترافًا سياسيًا بالحكومة القائمة في بورتسودان، بل ضمن نهج يتبعه البنك الدولي في التعامل مع الدول الهشّة، وهو نهج "Engagement without Recognition" أو التعامل دون اعتراف. ورغم أن البنك مؤسسة فنية بالأساس، إلا أنه يعمل داخل البيئة السياسية الدولية ولا يمكنه تجاوزها. بعد انقلاب أكتوبر 2021، قرّر البنك تعليق عملياته التزامًا بمبادئه التي تمنع تمويل حكومات غير ديمقراطية أو غير معترف بها دوليًا. لكن مع تفاقم الحرب والوضع الإنساني، أصبح استمرار التعليق مخاطرة بحد ذاته، فأُعيد فتح قناة الانخراط الفني دون تغيير موقفه السياسي.

2. استجابة لازدياد الكلفة الإنسانية والاقتصادية للحرب

أدت الحرب منذ 2023 إلى نزوح أكثر من عشرة ملايين شخص، وانهيار الزراعة في الجزيرة وغرب السودان، وخروج الخرطوم من الخدمة، وتوقف ما يقارب سبعين في المائة من الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى تفكك الخدمات الأساسية. ومع هذا الانهيار أصبح السودان واحدًا من أعلى الدول مخاطرة في العالم. لذلك لم تعد الغاية من العودة هي دعم الإصلاحات، بل تجنب الانهيار الكامل للدولة.

3. رغبة البنك الدولي في حماية مشروعاته

كان البنك الدولي قد علّق مشروعات بقيمة 1.8 مليار دولار. ولهذا فهو يسعى الآن لمعرفة ما الذي تم تنفيذه، وما الذي يمكن إنقاذه، وما تعرض للضرر الكامل. زيارة بعثة التقييم تمثل جزءًا من هذا الهدف.

4. ضغط الدول المانحة

تشعر دول مانحة كبرى—وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي—بأن تجاهل السودان يفاقم مخاطر الإرهاب عبر الحدود، وتدفقات الهجرة، وتجارة السلاح، فضلًا عن زيادة النفوذ الروسي في البحر الأحمر. ونتيجة لهذا الضغط السياسي عاد البنك الدولي عبر مسار الخدمات الأساسية.

ثانيًا: ماذا يستطيع البنك الدولي عمله وسط حرب؟

استطاع البنك الدولي خلال العقدين الماضيين تطوير أدوات للعمل في الدول الهشّة التي تشهد صراعات طويلة مثل اليمن وسوريا وجنوب السودان والكونغو. هذه الأدوات تمكّنه من تنفيذ مشروعات في بيئات تفتقر إلى دولة مستقرة.

أبرز هذه الأدوات نموذج التنفيذ عبر وكالات الأمم المتحدة (UN Implementation Modality)، بحيث لا تُضخ أي مبالغ في خزينة الحكومة، بل تُنفذ المشروعات عبر وكالات مثل UNICEF وFAO وWHO وWFP وUNOPS التي تتولى المشتريات والتنفيذ المباشر على الأرض.

كما يعتمد البنك على التمويل المجمّد والمخصص (Ring-fenced Funds)، أي صرف التمويل لأهداف محددة مسبقًا مثل شراء أدوية، أو دعم التعليم، أو إنشاء أنظمة طاقة شمسية، أو توفير بذور للمزارعين، بحيث لا تمر الأموال عبر مؤسسات الدولة.

ويستعين البنك بآلية المراقبة بواسطة طرف ثالث (Third Party Monitoring) تكلف بها شركات عالمية أو منظمات دولية أو شبكات مراقبة مستقلة لضمان تنفيذ الأنشطة والتحقق من عدم الانحراف المالي أو الإداري

ويُفضل البنك اختيار مشروعات منخفضة المخاطر التشغيلية لا تعتمد على شبكات بنية تحتية كبيرة، مثل مشروعات الطاقة الشمسية، والمراكز الصحية، والتعليم، وخدمات المجتمعات.

وأخيرًا يعمل البنك في مناطق أقل خطورة نسبيًا، مثل بورتسودان والشمالية والبحر الأحمر وجزء من الجزيرة ومناطق شرق السودان.

ثالثًا: المخاطر التي يواجهها البنك الدولي داخل السودان

يواجه البنك الدولي مخاطر كبيرة في البيئة السودانية. تبدأ هذه المخاطر بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالقتال المستمر، وتغير خطوط التماس، واحتمال نهب المقرات والمخازن، واستهداف العاملين. وهناك أيضًا المخاطر المؤسسية الناتجة عن انقسام الدولة إلى مركزين، وتشتت الوزارات، وانهيار البيروقراطية، وفقدان القدرة الإدارية، وتشرد الموارد البشرية.

أما المخاطر المالية فتتمثل في انتشار الفساد، وغياب الشفافية، وصعوبة تتبع الأموال في بيئة معقدة تسيطر عليها شبكات مصالح مختلفة. ويواجه البنك مخاطر سياسية تتمثل في عدم الاعتراف الدولي بالحكومة، مما يمنع التمويل المباشر. كما أن المخاطر التشغيلية تتعلق بانقطاع سلاسل الإمداد، وصعوبة استيراد المعدات، وضعف الموانئ والمطارات، وانهيار النظام المصرفي، وغياب الموازنات الحكومية.

رابعًا: لماذا يعتمد البنك الدولي على وكالات الأمم المتحدة بدل مؤسسات الدولة؟

يعتمد البنك الدولي على الأمم المتحدة بدل الوزارات السودانية لعدة أسباب واضحة. السبب الأول هو انهيار قدرة الدولة على التنفيذ؛ فالمؤسسات الحكومية أصبحت منهارة، ومنقسمة، وتفتقر إلى الشفافية، وتخضع لتأثيرات سياسية وعسكرية. السبب الثاني هو عدم الاعتراف الدولي بالحكومة، وهو ما يمنع البنك من توقيع اتفاقيات أو تقديم تمويل مباشر، تطبيقًا لمبدأ "No Direct Financing to De-facto Authorities"، أي عدم التمويل المباشر لسلطات الأمر الواقع.

ويسعى البنك الدولي لضمان الشفافية والمساءلة، وهو ما يتوفر في وكالات الأمم المتحدة التي تمتلك أنظمة محاسبية حديثة، وآليات مشتريات عالمية، وقدرة على العمل في بيئات النزاع، إضافة إلى تقديم تقارير دورية. كما أن أموال المؤسسة الدولية للتنمية تخص المانحين ودافعي الضرائب في الدول الأعضاء، مما يتطلب أعلى درجات الحماية عبر آليات مالية ورقابية صارمة.

إضافة إلى ذلك، تمتلك الأمم المتحدة انتشارًا ميدانيًا واسعًا في مناطق عديدة من السودان، في حين أن مؤسسات الدولة تكاد تكون غائبة خارج نطاق محدود.

خامسًا: ما الذي يبحث عنه البنك الدولي الآن؟

يرغب البنك في تقييم محفظة المشروعات من 2021 إلى 2025 لمعرفة ما الذي تم تنفيذه، وما الذي تعرض للضرر، وما الذي يمكن إنقاذه. كما يعمل على التحضير لمرحلة التعافي المبكر عبر مشروعات في مجالات الزراعة والمياه والطاقة الشمسية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والرقمنة والشمول المالي. ويتجه البنك نحو إنشاء وحدة تنسيق داخل وزارة المالية، لا بهدف تحويل التمويل للحكومة، بل كجسر اتصال فني.

ويبرز مشروع الطاقة النظيفة والرقمية كأحد المؤشرات المهمة، إذ يشير إلى تحول نحو بنية كهرباء لا مركزية تتجاوز الشبكة القومية المدمرة، إضافة إلى التركيز على التمويل الرقمي وتعزيز قدرات المجتمعات على الصمود.

سادسًا: ماذا تعني الزيارة اقتصاديًا؟

تمثل الزيارة بداية عودة جزئية للمجتمع الدولي إلى السودان، لكنها ليست عودة كاملة كالتي حدثت في 2020 بعد الثورة المدنية. إنها عودة فنية وإنسانية وتنموية محدودة، تهدف إلى تخفيف الضغط الاقتصادي عبر دعم قطاعات مثل الأمن الغذائي والتعليم والصحة والطاقة. كما تسعى الزيارة إلى منع الانهيار الكامل للدولة خشية الفراغ الأمني وتمدد نفوذ قوى خارجية.

وتشير الزيارة أيضًا إلى بدء نقاش دولي حول شكل السودان في اليوم التالي للحرب، بما في ذلك إعادة الإعمار، والإصلاحات الاقتصادية، ومستقبل إدارة الدين العام.

سابعًا: السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول هو توسع تدريجي في المشروعات إذا استقر الوضع الأمني. السيناريو الثاني هو تجميد العمليات مرة أخرى إذا تدهور الوضع الأمني في الشرق والشمالية. أما السيناريو الثالث، وهو الانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار، فيتطلب وقف الحرب، وتشكيل حكومة انتقالية معترف بها، وبرنامجًا اقتصاديًا متفقًا عليه.

خاتمة

عودة البنك الدولي بعد أربع سنوات من القطيعة ليست حدثًا عابرًا، بل تعكس تحوّلًا كبيرًا في مقاربة المجتمع الدولي للأزمة السودانية. فالبنك يعود اليوم ليس لدعم الإصلاحات أو تمويل خطط تنموية طويلة الأجل، بل لمنع الانهيار الكامل، وإعادة تشغيل الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وحماية ما تبقى من مشروعاته. هذه العودة الجزئية تحمل فرصًا محدودة لكنها تذكّر بأن السودان يقف على حافة نقطة اللاعودة، وأن مستقبل الاقتصاد السوداني رهن بوقف الحرب واستعادة الدولة قدرتها على العمل قبل أي وعود بالتمويل أو الإعمار.

*** خبير مصرفي، مالي وتمويل مستقل**

أنهيار الأمل:

قصة رئيس خسر قبل أن يبدأ السباق

ملخص

جاء تعيين كامل إدريس رئيساً للوزراء في لحظة سياسية مضطربة، أراد فيها أن يقدّم نفسه كجسرٍ للأمل ومسافة قريبة من الشعب. إلا أنّ خطابه بدا متناقضاً مع واقع بلد غارق في حرب وتمزّق، ومع ذكرى يونيو التي تذكّر بانهيار الدولة تحت قبضة الإسلاميين. وهكذا بدا تعيينه محاولة لتجميل وجه السلطة أكثر من كونه انتقالاً حقيقياً نحو مشروع وطني.

منذ يومه الأول، بدا كامل إدريس خاسراً للرأي العام؛ وُصف بـ«سكرتير الانقلاب»، وظهر ضعيف الحضور، غائباً عن اللحظات الحرجة، محاطاً بحاشية تعكس هشاشة مؤسسات الدولة واختلاط الولاء بالمصلحة. حتى الذين هلّلوا له سابقاً عادوا ليصفوه بالعبء، مؤكدين أنه شخصية مهذبة لكن بلا مقومات رجل دولة.

واجهت حكومته سلسلة أزمات كشفت محدودية سلطته؛ من جدل اتصاله بقناة «العربية» إلى اتهام حكومته بأنها «حكومة علاقات شخصية». ومع غياب النتائج الاقتصادية والأمنية، وبقاء العاصمة المؤقتة تحت ضغط الحرب والانهيار الاقتصادي، لم تظهر أي سياسات تعيد الثقة أو تُشعر الناس بأن الدولة تستعيد عافيتها.

تحوّل الأمل الذي بيع للناس إلى خيبة، وانقلب أنصار إدريس عليه بعدما اتضح أن حكومته بلا أدوات ولا سند سياسي. ومع تراكم الإخفاقات وازدياد الحديث عن رحيله، يبدو الرجل على وشك الخروج من المشهد بالطريقة ذاتها التي دخل بها، ليبقى مثالاً على أزمة أعمق من الأشخاص: أزمة دولة تعيد إنتاج الفشل ولا تجد القائد القادر على كسر الدائرة.

في لحظة سياسية مثقلة بالتشظّي والدماء، خرج كامل إدريس، رئيس الوزراء المعيّن من قبل الفريق عبد الفتاح البرهان، ليعلن أنه «سيقف على مسافة واحدة من جميع القوى السياسية»، لكنه سيُلغي تلك المسافة «مع الشعب السوداني». كلماتٌ أراد لها أن تُشكّل جسر الثقة نحو مشروع وطني جامع، وأن تعلن عن رجل لا يريد أن يكون «حاكماً» بل «خادماً» لأمّة أنهكتها الحرب.

غير أنّ المفارقة الأشدّ وقعاً، أنّ هذا الخطاب جاء متقاطعاً مع ذكرى يونيو؛ الشهر الذي شهد سقوط السودان في قبضة الإسلاميين قبل أن يسقط الوطن نفسه في درك الانهيار.

كامل إدريس، الموظف الدولي السابق الذي احتفظ بحلمه القديم في بلوغ كرسي الرئاسة، وصف تلك المسافة التي يقف عندها بين أطراف الأزمة بكلمة واحدة: الأمل. أملٌ بدا شاحباً أمام بلدٍ غارق في حرب أهلية وتمزّق اجتماعي، ليأتي تعيينه—بعد شغور المنصب منذ استقالة عبد الله حمدوك عام 2022—كمحاولة لمنح وجه السلطة العسكرية مسحة مدنية تخفّف من خشونتها المتفاقمة.

لكن الرئيس الذي جلس على مقعد حمله الشارع ذات يوم في ذروة الثورة، وجد نفسه يُلقّب منذ يومه الأول بـ«سكرتير الانقلاب»، رغم إصراره على التأكيد أن حرب أبريل «وجودية».

ها هو إدريس، في شهره السادس في بورتسودان—العاصمة المؤقتة—يواجه حرباً من الذين هلّلوا لمجيئه ذات يوم، ورأوا فيه فاصلاً بين سودان الخراب وسودان النهوض. يعود السؤال الآن بقوة: هل فقد أنصار «حكومة الأمل» أملهم في كامل؟

ما عاد الرجل في نظر كثيرين مناسباً لمرحلة بهذا الثقل. فمنذ تولّيه منصبه، لم يظهر إلا في قضايا انصرافية، يطلّ حين لا ضرورة، ويغيب حين يحتاج الموقف إلى رجل دولة. بدا باهتاً، بكاريزما مُجهَدة لا تشبه اللحظة الوطنية ولا تطلعات شعب يفتّش عن قبس ضوء في عتمة المستقبل.

ولم يعرفه السودانيون إلا عبر حاشيته؛ مجموعة كشفت بوضوح حجم تصدّع الدولة وهشاشة مؤسساتها التي غاب عنها معيار الكفاءة وحضر الولاء الشخصي. حتى الصحفية المقرّبة من دوائر السلطة في بورتسودان، رشان أوشي، وصفته بـ«العبء الوجودي». وكتب الصحفي الطاهر ساتي—أحد من بشّروا به سابقاً—قائلاً: «الرجل طيب ومهذب، ويتقن ثلاث لغات، لكنه ليس رجل دولة». ثم أضاف ساخراً: «إن كان سيُعفي ستة وزراء لفشلهم، فمن باب الامتياز أن يكون هو سابعهم».

ومع تزايد الحديث عن رغبته في إضافة لقب «رئيس وزراء السودان السابق» إلى سيرته الذاتية، يبرز السؤال: هل باتت أيام كامل إدريس في الكرسي معدودة؟

لم تكد تهدأ الانتقادات حتى انفجرت أزمة أخرى، بعد ما تم تداوله عن اتصال أجراه إدريس بمراسلة قناة «العربية» و«الحدث» بشأن رفع الحظر عن القناتين، رغم أن وزير الإعلام خالد الأعيسر كان قد سحب ترخيصهما سابقاً. تلك الخطوة دفعت الوزير إلى وصف الحكومة بأنها «حكومة العلاقات الشخصية»، لا حكومة مؤسسات وقانون.

في شهرها السادس، تبدو حكومة كامل إدريس واقفة فوق تلة من الإخفاقات. فالسياق نفسه لم يكن مؤهلاً لنجاحها: سلطة مفروضة من أعلى، بلا توافق، بلا مؤسسات داعمة، وبجغرافيا نفوذ تتآكل يوماً بعد يوم بفعل الحرب. كل ذلك في عاصمة مؤقتة ووسط انهيار اقتصادي وأخلاقي يتعمّق مع تفشي الفساد المحمي والمقنن.

اقتصادياً، لم تُسجَّل أي نتائج تُذكر: التضخم يحاصر الناس، ضعف الإنتاج يخنق الحياة اليومية، ولا أثر لسياسة تعيد الثقة أو الأمل. أمنياً، لم تتمكن الحكومة من بسط سيطرتها في العاصمة أو المناطق المتضررة، فبقيت الدولة عاجزة عن حماية نفسها قبل أن تحمي مواطنيها.

إلى جانب ذلك، أثارت زيارات إدريس المثقلة بالطابع الاجتماعي—لا السياسي—انتقادات واسعة؛ من عودته من السعودية دون لقاء قياداتها، إلى ظهوره في شوارع أسمرا وهو يهتف للرئيس أسياس أفورقي، وصولاً إلى صورة حكومة «التوجيهات» التي لا تجد طريقها إلى التنفيذ. حكومة بلا سلطة حقيقية، غير قادرة على إعادة النازحين ولا حتى على إعادة مسؤوليها إلى الخرطوم.

لا يبدو فشل حكومة كامل إدريس مفاجئاً بقدر ما يثير العجب من دهشة بعض مؤيديها. أولئك الذين باعوا للناس «أملاً براقاً» عادوا اليوم لمهاجمة حامل ذلك الأمل نفسه، الذي يبدو أنه يسير بخطى متسارعة نحو السقوط من الكرسي الذي سعى إليه طويلاً والذي تؤكد المسارات الأخيرة من التناول انه سيغادر بذات باب دخوله الرجل الذي أرسل إليه تذكرة الوصول لبورتسودان سيعيده مرة أخرى لبرودة طقس سويسرا .

إنها قصة رجلٍ أراد أن يكون جسراً لمرحلة جديدة، فإذا به يتحول إلى مرآة تعكس عمق الأزمة، لا بوصفه صانعها بل بوصفه إحدى نتائجها.

دور أوروبا السريّ في مساعدة «الدعم السريع»

زينات آدم *

ملخص

يوضح المقال أن جذور الحرب السودانية تعود إلى عقود من الحكم الاستبدادي وتفكك الأجهزة الأمنية، ثم فشل الفترة الانتقالية بعد سقوط البشير، ما قاد إلى صراع شامل بين الجيش والدعم السريع وسط انهيار مؤسسات الدولة ونزوح ملايين المدنيين.

يكشف التحليل أن الاتحاد الأوروبي لعب دوراً غير مباشر في تقوية الدعم السريع عبر برامج تمويل للهجرة وأمن الحدود بين 2014 و2018، بلغت أكثر من 200 مليون يورو، انتهت إلى دعم وحدات أمنية اندمجت لاحقاً في المليشيا، رغم التحذيرات المتكررة من مخاطر التحويل وضعف الرقابة.

تؤكد التحقيقات أن أسلحة أوروبية—فرنسية وبلغارية وبريطانية—ظهرت في ساحات القتال بالسودان، في خرق واضح لحظر الأسلحة، بينما واصلت حكومات أوروبية إصدار تراخيص تصدير رغم علمها باحتمالات إعادة التوجيه، كما تورطت دول أخرى مثل جنوب أفريقيا في الرقابة الضعيفة على صادراتها.

يدعو المقال إلى مراجعة صارمة وشفافة لتراخيص السلاح الأوروبية والأفريقية، وفرض رقابة حقيقية على المستخدم النهائي، ومنع تحويل تمويلات الهجرة لأغراض عسكرية، مؤكداً أن غياب الرقابة حوّل سياسات تهدف لتعزيز الأمن إلى عوامل تغذي عدم الاستقرار والحرب في السودان.

كان السودان يقف على حافة أزمة طويلة قبل أن تندلع الحرب علناً في أبريل/نيسان 2023. فقد خلفت عقود من الحكم الاستبدادي تحت قيادة عمر البشير اقتصاداً هشاً، وقوات أمنية مجزأة، وهياكل شبه عسكرية متجذرة.

وبعد الإنقلاب الذي أطاح بالبشير عام 2019، فشل الترتيب الإنتقالي الهش بين المدنيين والعسكريين في توحيد الفصائل المتنافسة. وتصاعد عدم الإستقرار السياسي والتمردات المحلية والتنافس المستعر بين القوات المسلحة السودانية (SAF)، وقوات الدعم السريع (RSF)- النسخة الجديدة لقوات الدفاع الشعبي، وهي المليشيا المدعومة حكومياً والمعروفة بإسم الجنجويد التي ارتكبت جرائم حرب في دارفور مطلع الألفية – إلى صراع شامل. وبحلول منتصف 2023، كان السودان قد انقسم فعلياً إلى مناطق متنازع عليها، فيما تحولت مراكز حضرية رئيسية مثل الخرطوم وأم درمان إلى ساحات قتال، ونزح ملايين المدنيين داخلياً أو فروا عبر الحدود كلاجئين.

وعلى الرغم من البعد الجغرافي، لعب الاتحاد الأوروبي دوراً مؤثراً في هذه التطورات. فعلى مدى قرابة عقد، انتهج إستراتيجية لـ «تدويل» إدارة الهجرة، موجهاً مساعدات وتدريباً ومعدات إلى دول أفريقية بدعوى الحد من الهجرة غير النظامية باتجاه أوروبا.

وفي السودان، خلقت هذه المقاربة عواقب غير مقصودة ومدمرة، لم يحاسَب الاتحاد الأوروبي عليها حتى الآن. فالأموال التي وُصفت بأنها مخصصة لـ «إدارة الهجرة» و«بناء القدرات» تداخلت مع تدفقات سلاح غامضة، ورقابة ضعيفة.

وقد تكون الأموال والمعدات الأوروبية- التي كان يُفترض أن تسهم في إستقرار السكان وفرض سيطرة حدودية للحد من الهجرة- قد عززت إمكانات نفس الجهات التي ترتكب جرائم الحرب اليوم في السودان.

واصلت الحكومات الأوروبية وخاصة البريطانية إصدار تراخيص جديدة لمصدري الأسلحة، رغم معرفتها أن معدات منها وصلت إلى قوات الدعم السريع

تمويل أوروبي بمئات الملايين

بين عامي 2014 و2018، ضخ الإتحاد الأوروبي أكثر من 200 مليون يورو (232 مليون دولار تقريباً) في السودان عبر «صندوق الطوارئ الأوروبي لأفريقيا» (EUTF) ومبادرة «الإدارة الأفضل للهجرة» (BMM).

وقد هدفت هذه البرامج رسمياً إلى تعزيز السيطرة على الهجرة وأمن الحدود ومكافحة الإتجار بالبشر. لكنها في الواقع رسخت التعاون بين الإتحاد الأوروبي وهياكل الأمن السودانية، بما في ذلك وحدات إندمجت لاحقاً في قوات الدعم السريع.

وفي وقت مبكر من عام 2017، نشر مشروع «إيناف» (Enough Project)- وهو منظمة معنية بالنزاعات والفساد وحقوق الإنسان- تقريرا بعنوان «مراقبة حدود من الجحيم» يحذر من أن:

«أخطر ما في الشراكة الأوروبية الجديدة مع السودان هو أن قوات الدعم السريع- إحدى أكثر الجماعات شبه العسكرية انتهاكا في البلاد- قد تستفيد من التمويل الأوروبي».

وبعد ذلك بعامين، اضطر الاتحاد الأوروبي إلى تعليق عدة أنشطة متعلقة بالتحكم في الهجرة في السودان؛ بسبب مخاوف من إمكانية «تحويل الموارد لأغراض قمعية»، وفق وثيقة رسمية أوروبية نقلتها دويتشه فيله.

ومع ذلك، جاء في نشرة معلومات بعنوان «ما الذي يفعله الاتحاد الأوروبي فعليا في السودان»، نُشرت على موقع الاتحاد عام 2018 ما يلي:

«الاتحاد الأوروبي لا يقدم أي دعم مالي لحكومة السودان.. قوات الدعم السريع لا تستفيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة من التمويل الأوروبي».

هذه التناقضات تطرح سؤالا جوهريا: إذا كان الاتحاد الأوروبي يعلم بمخاطر التحويل، فلماذا استمر في ضخ مئات الملايين في سياق من الواضح أن الرقابة فيه ضعيفة على استخدام التدريب والمعدات والأموال؟

والأسوأ من ذلك، أن دور الاتحاد الأوروبي لم يقتصر على توفير التمويل الذي يمكن إساءة استخدامه، بل شمل أيضا- وإن بطرق غير مباشرة- توفير الأسلحة.

أسلحة أوروبية في ساحات السودان

مع تعمق الصراع، بدأ المحققون بالعثور على أسلحة

وذخائر أجنبية- بعضها أوروبي المنشأ- تنتشر بين قوات الدعم السريع. وقد كشفت صور موثوقة وتحليل المصادر المفتوحة وتتبع الأرقام التسلسلية وجود أنظمة تصنيع أوروبي في ساحات القتال.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، نشرت منظمة العفو الدولية تحقيقا يُظهر أن ناقلات الجند المدرعة «نمر عجبان» كانت مجهزة بأنظمة دفاعية من تصنيع شركة غاليكس الفرنسية. وقد تحققت المنظمة من الصور ومقاطع الفيديو من مواقع سودانية متعددة، وخلصت إلى أن نشر هذه الأنظمة في دارفور سيُعد خرقا لحظر الأسلحة الأممي المفروض على الإقليم منذ سنوات طويلة.

وفي أبريل/نيسان، ربط تحقيق أجرته فرانس 24 ووكالة رويترز قذائف هاون عيار 81 ملم- عُثر عليها في قافلة تابعة لقوات الدعم السريع في شمال دارفور- بدولة بلغاريا. وقد طابقت العلامات الموجودة على الذخيرة قذائف صنعتها شركة بلغارية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، ذكرت صحيفة الغارديان أن معدات عسكرية بريطانية- بما في ذلك أنظمة استهداف أسلحة خفيفة ومحركات مدرعات- استخدمتها قوات الدعم السريع في السودان.

وعند جمع كل هذه المعطيات، يتبين نمط واضح: أسلحة أوروبية الصنع، أُعيد توجيهها لاحقا إلى ساحة الحرب في السودان، رغم الحظر والضمانات. وهناك دولة إقليمية -تنفي أي دور في الصراع- وثقت تقارير عديدة استخدامها كمنصة وسيطة لإعادة تصدير الأسلحة. ومع ذلك، يظل على موردي السلاح الأوروبيين، المقيدين باتفاقات المستخدم النهائي وأطر الرقابة على التصدير، مسؤولية ضمان الالتزام.

وبحسب اللوائح البريطانية والأوروبية، يتعين على الحكومات رفض أو إلغاء التراخيص حينما يكون هناك خطر واضح من تحويل الأسلحة إلى مناطق صراع أو جهات منتهِكة. وبالتالي، يتطلب استخدام الأسلحة الأوروبية في السودان إعادة تقييم صارمة لآليات المتابعة بعد الشحن وطرق إنفاذها.

ومع ذلك، واصلت الحكومات الأوروبية وخاصة البريطانية إصدار تراخيص جديدة لمصدري الأسلحة، رغم معرفتها أن معدات منها وصلت إلى قوات الدعم السريع.

جنوب أفريقيا ليست استثناء

ليست الدول الأوروبية وحدها من تفشل في ضمان عدم تحويل أسلحتها إلى مناطق حرب مشمولة بالحظر.

فبلدي، جنوب أفريقيا، واجه انتقادات بشأن ضعف الرقابة على شحنات الأسلحة الخاصة به أيضا. ففي منتصف العقد 2010، خضعت «اللجنة الوطنية للرقابة على الأسلحة التقليدية» (NCACC) لتدقيق دولي ومحلي بعد تقارير تفيد باستخدام أسلحة وذخائر جنوب أفريقية في اليمن.

نتيجة لذلك، في عام 2019، أخرت اللجنة أو علقت الموافقات على التصدير، خصوصا للأصناف «الأشد فتكا»، وسط نزاعات حول بنود التفتيش المحدثة ومخاوف حقوق الإنسان.

وطالبت السلطات الجنوب أفريقية بمنحها حق الوصول إلى منشآت في دول الاستيراد لضمان الالتزام بشروط «المستخدم النهائي»- وهو ما رفضه عدد من الدول المنخرطة في النزاع. وبحلول 2022، تمت الموافقة على شحنات كانت معلقة سابقا بعد إعادة التفاوض على شروطها.

واليوم، تشير أدلة إلى احتمال تحويل أسلحة جنوب أفريقية إلى السودان أيضا. إذ قال محققون ومحللون مفتوحو المصدر إنهم حددوا ذخائر تتوافق مع التصنيع الجنوب أفريقي في مناطق سودانية.

تُظهر هذه الحالة أن الالتزام السياسي وحده لا يكفي لضمان حسن تنفيذ اتفاقات المستخدم النهائي؛ فالتطبيق صعب لكنه ضروري وأساسي ضمن جهود بناء السلام.

ما المطلوب الآن؟

إذا أرادت الحكومات الديمقراطية استعادة مصداقيتها، فعليها أن تجعل مراقبة المستخدم النهائي ملزمة وقابلة للإنفاذ، لا مجرد إجراء بيروقراطي.

على كل من اللجنة الوطنية للرقابة على الأسلحة في بريتوريا (NCACC) وسلطات الرقابة على الصادرات في بروكسل وصوفيا وباريس ولندن، أن تنشر تدقيقات شفافة لتراخيص الماضي، وأن تحقق في حالات التحويل الموثوقة، وأن تعلق الموافقات الجديدة حيثما لا يزال الخطر قائما.

وفي الوقت نفسه، يجب على الاتحاد الأوروبي ضمان ألا يُعاد توظيف تمويل إدارة الهجرة من قبل جهات مسلحة. فبدون هذه الإجراءات، ستظل سياسة الهجرة الأوروبية والتجارة الدفاعية لجنوب أفريقيا واقعتين في تناقض مأساوي: مبادرات تدعي حماية الأمن، لكنها تزرع انعدام الأمن.

*** دبلوماسية جنوب إفريقية سابقة ومحللة في السياسة والعلاقات الدولية_**

نقلا عن الجزيرة نت

حظر الإخوان في كندا بين الديمقراطية والإرهاب!

بثينة تروس

ملخص

بدأت كندا مبكراً في مواجهة التطرف، متجهة نحو تصنيف الإخوان تنظيماً إرهابياً بعد موجة تطرف طلابية عام 2014. لكن هذا التوجه واجه مقاومة من شبكات دينية استخدمت خطاب التخويف من المساس بالحقوق الدستورية.

تؤكد الكاتبة أن بعض التيارات الإسلامية اعتمدت على إثارة مشاعر الإسلاموفوبيا لحشد احتجاجات واسعة عام 2015، رغم أن المسلمين في كندا متنوعون ولا يمثلهم صوت واحد. ومع ذلك واصلت الجماعات الأكثر صخباً ممارسة الضغط لإسكات الأصوات المعتدلة.

تشير إلى أنه مع اتجاه دول عديدة لتجريم الإخوان، جدّدت كندا مساعيها عبر جلسات في البرلمان ومؤتمرات رسمية لتعزيز مكافحة التطرف ودعم القيادات الدينية المعتدلة، مؤكدة ضرورة حماية التعايش وشفافية العمل الديني.

تختم الكاتبة بأن أبرز ما يقلق الجماعات المرتبطة بالإخوان هو الرقابة المالية الشاملة على التمويل والأنشطة، وهي خطوة مفصلية تعيد تنظيم العلاقة بين المؤسسات الإسلامية والدولة، وتفتح الباب لمسلمين يريدون تمثيلاً نزيهاً بعيداً عن نفوذ التنظيمات الأيديولوجية.

يمكن القول إن كندا كانت من أوائل الدول التي سبقت مشروع القرار الذي قدمته لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي، بدعم من إدارة الرئيس ترامب، لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم إرهابي. فقد جاء التوجه الكندي في إطار محاصرة الكيانات الإسلامية المتطرفة والحد من نشاط الجماعات الراديكالية، خصوصاً بعد أن شهدت البلاد عام 2014 موجة من التطرف بين طلبة الجامعات، وفقدت العديد من الأسر أبناءها الذين التحقوا بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، ما دفع الحكومة إلى تقديم حزمة من مشروعات القوانين لمكافحة الإرهاب والتطرف. غير أن هذه الجهود واجهت مقاومة منظمة من التيارات الإسلامية عبر شبكات المساجد والأئمة والكيانات الدينية، التي لجأت إلى الوسائل نفسها التي عرفها القادمون من دول عانوا فيها من الإرهاب والاستقطاب العقائدي.

فقد تم توظيف الخطاب الديني العاطفي لتحفيز العقل الجمعي للمسلمين، وإثارة المخاوف من التغوّل على الحقوق الدستورية في بلد يقوم على التعددية واحترام اختلاف المعتقدات وحقوق الأقليات، ويمنح المسلمين، كغيرهم، قيمة الأمان والمواطنة المتساوية. وباسم الإسلاموفوبيا ارتفعت أصوات رجال الدين محذرة من أن قانون مكافحة الإرهاب سيسمح للاستخبارات بمراقبة خصوصية نشاطات المسلمين، وأن ذلك بحد ذاته يشكل إرهابًا مضاداً، وهو ما دفع المدن الكبرى عام 2015 إلى تظاهرات حاشدة وغير مسبوقة، جذبت تضامناً واسعاً من كنديين غير مسلمين رأوا أن مواجهة الإرهاب ينبغي أن تبقى ملتزمة بأدوات الديمقراطية.

والشاهد أن أكثر من يعرف حقيقة الجماعات المتطرفة هم رجال الدين والقائمون على المؤسسات الإسلامية أنفسهم، إذ يدركون أن هذه الجماعات اعتادت احتكار الصوت المسلم وتصويره ككتلة واحدة صماء، بينما الواقع يختلف جذريًا، المسلمون في كندا طيف واسع من المدارس والاتجاهات، من الوسطية إلى التشدد، مروراً بجماعات التكفير والجهادية، لكنها جميعاً تعيش تحت كنف الدستور الكندي، ومع ذلك، تستمر بعض التنظيمات ذات الصوت الأعلى في استخدام أساليب الضغط والترهيب المعنوي لإسكات الأصوات المسلمة المخالفة العليمة لمبالغاتها، وانها مستفيدة من علاقات متداخلة وواسعة مع دوائر سياسية ومؤسسات إدارية وأمنية.

ويؤكد واقع الأحداث اليوم أنه مع شروع عدد كبير من دول العالم في سن قوانين واضحة لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً، فقد جددت الحكومة الكندية بدورها عزمها القديم على الحد من التطرف ووضع الإخوان ضمن قوائم الإرهاب، باعتبارها جماعة ذات بنية أخطبوطية متعددة الوجوه والأذرع، قادرة على التغلغل في المجتمعات المسلمة واصطناع حضور يفوق حجمها الحقيقي، وفي هذا السياق، عُقدت إجتماعات وفعاليات عدة داخل البرلمان الكندي، من بينها جلسة خصصت لبحث التأثيرات الأجنبية المعادية داخل كندا بتاريخ 29 أكتوبر 2025، كما انعقد مؤتمر آخر في العاصمة أوتاوا نظمته مؤسسات رسمية بالشراكة مع المجلس العالمي للأئمة ومنظمة ترينذز للبحوث والاستشارات، ركز على دور المعرفة في مكافحة التطرف وترسيخ التعايش السلمي، مؤكداً أهمية دعم القيادات الدينية المعتدلة، بما يتيح إبراز سماحة الإسلام ووسطيته ويعزز الثقة بين المسلمين والمجتمع الكندي ككل.

غير أن الحقيقة أن المسلمين لم يتربوا على ممارسة الديمقراطية في أوطانهم، بل اضطروا للتكيف معها هرباً من الظلم السياسي والتمييز الديني والتكفير، في دول تزعم تطبيق (سماحة الشريعة الإسلامية). فهربوا إلى كندا من جحيم الدكتاتوريات العسكرية وهيمنة الكهنوت الديني، ومع ذلك لم يكن واقعهم هناك سهلاً، إذ سارعت جماعات الإخوان والهوس الديني إلى محاولة ملاحقتهم بالإرهاب الفكري وسطوة التنظيمات الدعوية، مستخدمة خطاب (الإسلاموفوبيا) لمعارضة القوانين الجديدة. وفي هذا الإطار، عقد المجلس الإسلامي بمدينة كالغري/ألبرتا مؤتمرا صحفيًا نظمه مجلس الشؤون العامة للمسلمين في 3 ديسمبر 2025 بمشاركة متحدثين من البيت الفلسطيني وأصوات يهودية مستقلة، لمعارضة قانون محاربة الإرهاب مستخدمين حججًا عاطفية، بعيداً عن جوهر القانون الذي يستهدف حماية أمن المجتمع الكندي بكامل أطيافه.

أما الجانب الذي أثار حفيظة تلك الجماعات فهو ليس تصنيف جماعة الإخوان ضمن قوائم الإرهاب فقط، بل الخوف من الرقابة المالية الشاملة وتتبع مصادر التمويل وفحص المنظمات الإسلامية من الخيرية والزكاة والتبرعات، والتدقيق في أوجه الصرف والشفافية في الأنشطة التعليمية والمجتمعية، خصوصًا تلك التي تتقاطع مصالحها مع الإخوان المسلمين ويشمل ذلك مخاطر غسل الأموال ودعم الحركات المتطرفة، وهو ما يجعل الرقابة المالية مرحلة حاسمة في ضبط التأثير المالي والسياسي للإخوان المسلمين داخل كندا وأمريكا على حد سواء.

وتبدو أهمية هذه المرحلة في كونها تُعيد رسم العلاقة بين المؤسسات الإسلامية والدولة الكندية على أسس أكثر صراحة، وتفصل بين العمل الديني الطبيعي وبين أي توظيف سياسي أو أيديولوجي. كما تتيح للمسلمين أنفسهم مساحة حرّة لإعادة تعريف صورتهم ضمن إطار قانوني شفاف ومتوازن، بعيدًا عن محاولات الاحتكار الصوتي أو التمثيل الأحادي التي احترفتها بعض التنظيمات الإسلامية لسنوات.

قوات المارينز والبحرية في بورتسودان قراءة سياسية في واقع التدخل الأمريكي ومسارات المستقبل

حاتم أيوب أبو الحسن*

ملخص

يشير المقال إلى أن بورتسودان باتت مسرحاً لحركة جيوسياسية حساسة مع ظهور وجود أمريكي بحري محدود، يُستخدم هذه المرة كأداة عملياتية لحماية الملاحة والإجلاء والردع، وليس كغطاء سياسي كما في السابق. هذا التحول يفتح الباب لأسئلة كبرى حول مستقبل السلطة في السودان، ودور الإخوان المسلمين، وكيفية توظيف الجيش في صراعات قد تتجاوز الحدود الوطنية.

يرى الكاتب أن واشنطن، رغم غياب تموضع بري ثابت، تعمل على تأسيس مظلة مراقبة على البحر الأحمر لمنع الانهيار الأمني أو صعود قوى منافسة، خصوصاً بعد أن أصبحت بورتسودان مركز الحكم الفعلي. التحركات البحرية تأتي ضمن استراتيجية أمريكية لاحتواء النفوذ الدولي المنافس ومنع ظهور قواعد دائمة قد تُعيد تشكيل خريطة النفوذ في المنطقة.

يلفت إلى الدور غير المعلن لتيارات إسلامية ما تزال تتحكم في مؤسسات الدولة عبر شبكات عميقة، وأن وجود القوات الأمريكية يضيّق مساحة مناورتها ويضع الجيش في موقع «الواجهة» لإدارة الاتصال غير المباشر معها. هذا الوضع قد يمهّد لاحتكاكات سياسية وربما أمنية، خاصة مع احتمال توظيف خطاب «الهيمنة الغربية» داخلياً لخلق تعبئة مضادة.

يخلص الكاتب إلى أن مستقبل المشهد يتراوح بين سيناريو خطير تُصبح فيه بورتسودان ساحة تنافس دولي قد يجرّ البلاد إلى سباق قواعد بحرية وتوترات تُفاقم الوضع الإنساني، وبين سيناريو أفضل يقوم على ترتيبات رقابية محدودة تحمي الموانئ دون عسكرة البحر الأحمر، شرط توفر إرادة إقليمية ودولية، واستعداد الأطراف السودانية لتغليب منطق الدولة على صراعات النفوذ.

تتحرك بورتسودان اليوم في مساحة جيوسياسية حساسة، حيث يطل الوجود العسكري الأمريكي البحري ولو بقدر محدود كعامل جديد في معادلة الحرب السودانية المتمددة، ليس كأداة سياسية كما اعتادت الإدارة الأمريكية في سنوات سابقة، بل كقوة عملياتية تحمل مهام مرتبطة بالملاحة، الإجلاء، الردع، ومنع تحولات إستراتيجية تمس مصالح واشنطن وبيئتها الإقليمية. هذا التحول، وإن بدا تقنياً في ظاهره، يفتح الباب لأسئلة بالغة العمق حول مستقبل السلطة في السودان، وموقع جماعة الإخوان المسلمين في مراكز القرار غير المعلنة، وإلى أي مدى سيتم توظيف الجيش السوداني نفسه كأداة أو "طُعم" في صراع أكبر يتجاوز الحدود.

رغم أن الوجود الأميركي الحالي لا يتخذ شكل تموضع بري ثابت، إلا أن التحركات البحرية المكثفة تشير إلى مسعى لإقامة مظلة مراقبة وردع على شريط البحر الأحمر، تحسباً لانهيار الوضع الأمني في الشرق، أو لإلتقاط أي تحول مفاجئ في موازين القوى داخل بورتسودان التي أصبحت المركز السياسي والإداري بحكم الأمر الواقع. وفي خلفية المشهد، تتحرك واشنطن ضمن استراتيجية واضحة: الحد من تغلغل اللاعبين الدوليين المنافسين، ومنع تشكّل قواعد دائمة قد تعيد رسم خريطة النفوذ في البحر الأحمر لعقود مقبلة.

في هذا السياق، يبرز الدور غير المعلن لبعض القوى الإسلامية التي ما تزال تمسك بخيوط الإدارة في مؤسسات الدولة، رغم غيابها العلني، وتستفيد من حالة التفكك العامة لإعادة إنتاج نفوذها عبر شبكات إقتصادية وأمنية عميقة. وجود القوات الأمريكية يضع هذه المجموعات أمام إختبار صعب، إذ يحدّ من قدرتها على المناورة ويزيد الضغط عليها في ملف حساس مثل الموانئ والبحر الأحمر، بينما تتعامل واشنطن بحذر مع المؤسسة العسكرية السودانية، التي تبدو في بعض اللحظات وكأنها تُقدَّم "كواجهة" أو وسيط إجباري لإدارة الاتصال غير المباشر مع القوى الإسلامية داخل مؤسسات الدولة.

ينفتح المشهد بذلك على إحتمال إحتكاك سياسي—وربما أمني—بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وبين التيار الإسلامي الذي يسعى لاستعادة السلطة من جهة أخرى، خاصة إذا شعرت هذه القوى بأن الوجود الأمريكي يهدف إلى الحد من تمددها أو ضرب شبكاتها التنظيمية. ورغم أن العالم اليوم أقل استعداداً لخوض صراعات أيديولوجية كبرى على الطريقة القديمة، إلا أن إعادة تدوير خطاب "الهيمنة الغربية" قد تتحول إلى ورقة داخلية محفزة للمواجهة، خصوصاً في ظل توتر شعبي واسع، وتدهور إنساني خانق، وانعدام شبه تام للخدمات.

الخطورة الحقيقية لا تكمن في المواجهة المباشرة بقدر ما تكمن في تحول بورتسودان إلى ساحة تنافس نفوذ بين قوى دولية تتقاطع مصالحها ولا تتكامل، وهو ما قد ينتج سلسلة من الاشتباكات غير المباشرة، ويدفع أطرافاً محلية للاستقواء بالخارج أو تقديم تسهيلات استراتيجية دون تفويض وطني. كذلك يحمل المشهد إحتمال انزلاق المنطقة إلى سباق قواعد بحرية، ينعكس مباشرة على خطوط التجارة، ويزيد هشاشة الأوضاع الإنسانية التي تشهد بالفعل مستويات غير مسبوقة من الانتهاكات والنزوح وغياب الحماية.

في المقابل، لا يزال السيناريو الأفضل ممكناً: تسوية سياسية مرحلية تضمن حماية الموانئ وخطوط الملاحة عبر ترتيبات رقابية محدودة وغير عسكرية، تبتعد عن استدعاء القوى الأجنبية أو تحويل البحر الأحمر إلى منصة صراع دولي، وتفتح الباب أمام معالجة شاملة للانهيار الإنساني والخدمي. غير أن هذا السيناريو يظل رهين الإرادة الإقليمية والمصالح الدولية المتشابكة، فضلاً عن مدى إستعداد الأطراف السودانية للتنازل عن رهانات النفوذ وتغليب مسار الدولة على حساب مسار الجماعات.

هكذا تقف بورتسودان اليوم أمام مفترق طرق حقيقي: إما أن تتحول إلى نقطة ارتكاز لتسويات تحول دون الانفجار، أو أن تصبح منصة لصراع جديد متعدد المستويات، يتداخل فيه المحلي بالإقليمي والدولي. وما بين التدخل الأمريكي المحدود، والتمدد الإسلامي المؤثر في مؤسسات الدولة، وتفتت الجيش إلى أدوار متغيرة، يبقى مستقبل الشرق مفتوحاً على احتمالات متناقضة، لا يفصل بينها سوى سلسلة قرارات مصيرية ستتخذ في صمت خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

*** كاتب سوداني**

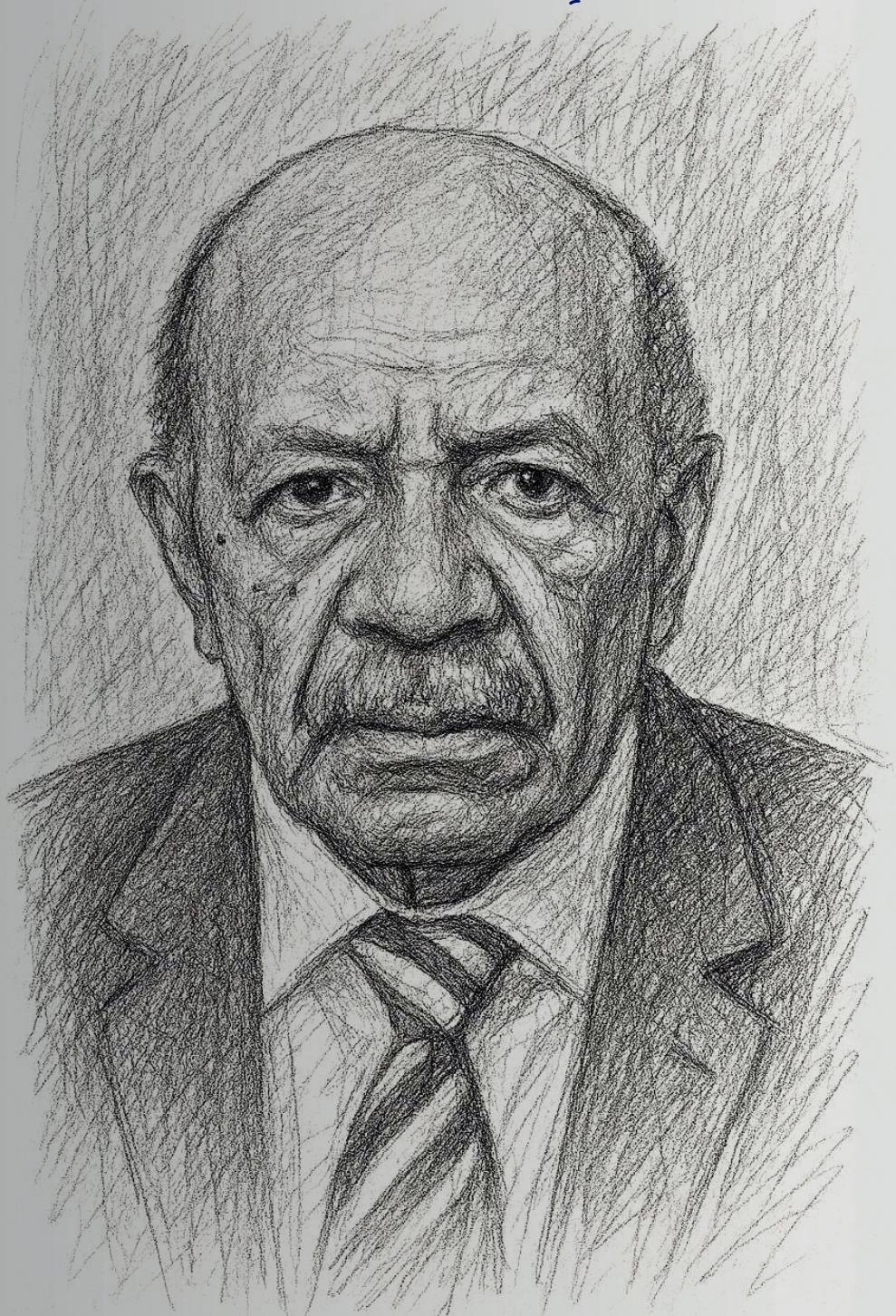

«سوا بنقدر»... ليس مجرد شعارٍ، بل خلاصة ساعات مكثّفة من النقاش الجاد الذي أعاد تشريح الأزمة السودانية ووضع الأصبع مباشرة على الجرح المفتوح.

في تلك القاعة التي اكتظت بطيف واسع من قيادات القوى السياسية والنقابية والمهنية، اجتمع المختلفون — أيديولوجيًا وتنظيميًا — على هدف واحد: كيف يمكن لهذا البلد المنهك بالحرب والانقسام أن يستعيد بوصلته، وأن يكتب لنفسه بداية جديدة تتجاوز كل إخفاقات الماضي؟

في تكريم المهندس عوض الكريم محمد احمد

القوى السياسية والنقابية تفتح طريقا جديدا نحو الغد

كانت الورشة الثانية ضمن برنامج تكريم المهندس المستشار عوض الكريم محمد أحمد أكثر من مجرد فعالية احتفائية. لقد تحولت، بفضل طبيعة اللحظة وتعقيد المشهد الوطني، إلى مساحة تفكير جماعي نادرة؛ مساحة تخلّت فيها القوى عن لغة المنابر العالية، واقتربت من حقيقة السؤال الذي ظلّ يؤرق السودانيين: لماذا فشلنا، رغم ثلاث ثورات عظمى، في بناء دولة تحفظ كرامة مواطنيها؟

لم يكن ممكنًا أن يمرّ تكريم رجل مثل عوض الكريم مرورًا عابرًا؛ فهو أحد أبرز أعمدة العمل الهندسي والنقابي، ورمزٌ لطينة نادرة من المهنيين الذين جمعوا بين الصرامة المهنية والرؤية الوطنية. وعبر سنوات طويلة، ظلّ الرجل يمارس دوره النقابي بصمت وفعالية، ويخوض معارك عديدة من أجل استقلالية المؤسسات المهنية وحماية المهنة من التسييس والهيمنة.

لهذا، بدت فعاليات تكريمه وكأنها تستدعي — من تلقاء نفسها — نقاشًا أوسع: نقاشًا عن الدولة، عن النقابات، عن القوى السياسية، وعن مستقبل وطن يقف اليوم على حافة الانهيار. لقد حملت الورشة روح هذا الرجل، واستعادت من سيرته ما جعلها منصة لطرح الأسئلة الكبرى: كيف نوقف الحرب؟ وكيف نبني دولة عادلة؟ وكيف نتجاوز القطيعة التي مزّقت الصف المدني وأفقدت البلاد فرصتها الرابعة للانتقال الديمقراطي؟

ومع بداية المداولات، بدا واضحًا أن ما يُبحث هنا ليس شؤون نقابية ولا رؤى تقنية، بل مستقبل بلد كامل يبحث عن نقطة شروع جديدة. كل مداخلة

نقاشات ومجادلات .. والخلاصة الاجماع ضرورة لاترف

جاءت مشحونة بقلق اللحظة، وكل رأي كان يحمل بين كلماته وزن مسؤولية تاريخية: سؤال البقاء كدولة، وكشعب، وكفكرة.

وجاءت الورشة الثانية من برنامج التكريم تحت عنوان لافت: «نجاح الثورات وإخفاق التحول الديمقراطي»، وهو عنوان بدا كأنه يختصر تاريخ السودان السياسي في جملة واحدة. وقد حرص على حضورها عدد كبير من قيادات الأحزاب السياسية والقيادات النقابية، إلى جانب المحتفى به المهندس عوض الكريم محمد أحمد، الذي منح وجوده المناسبة بعدًا رمزيًا إضافيًا يعيد التذكير بالدور المهني الوطني الذي طالما لعبه.

هذه الورشة لم تكن مجرد جلسة نقاش تقليدية؛ لقد تحولت منذ لحظتها الأولى إلى منصة تفكير جاد في سؤال ظلّ يطارد الوجدان السوداني لعقود: كيف نجحنا ثلاث مرات في إسقاط أنظمة الحكم، وفشلنا ثلاث مرات في بناء ديمقراطية مستقرة؟

كان الحضور يدرك أن هذا السؤال أكبر من اللحظة، وأن الإجابات عليه لا يمكن أن تكون مقطوعة عن

جذور الأزمة التاريخية التي صنعت هشاشة الدولة السودانية منذ الاستقلال.

وعلى الرغم من اختلاف الخلفيات الفكرية والسياسية التي جاءت منها أوراق الورشة — ورقة حزب الأمة القومي، ورقة الحزب الشيوعي السوداني، وورقة العمل الوطني للدكتور مصطفى عوض الكريم — إلا أن خيطًا دقيقًا وواضحًا ربط بينها جميعًا: ضرورة تفكيك بنية الأزمة السودانية وليس فقط أعراضها.

لقد اتفقت هذه المدارس المتباينة على أن فشل التحول الديمقراطي لم يكن نتيجة أخطاء تقنية أو صراع سياسي عابر، بل نتاج تراكم طويل لفشل النخب المدنية والعسكرية، وتآكل مؤسسات الدولة، وإقصاء المجتمع المدني، وإضعاف النقابات التي كانت في لحظة ما عمودًا فقريًا للحياة العامة.

وما ميّز نقاش هذه الورشة أن الأوراق — على اختلاف مدارسها — لم تكتف بتقديم نقد الماضي، بل دفعت باتجاه مراجعة شجاعة لإعادة الاعتبار للقوى الاجتماعية الحية: النقابات، منظمات المجتمع المدني، لجان المقاومة، والقطاعات المهنية، بوصفها الضامن الحقيقي لأي تحول ديمقراطي لا يُختطف ولا ينكسر عند أول منعطف سياسي أو عسكري.

كانت الورشة، بكل ما حملته من اختلاف وتنوع، محاولة جادة لفتح نقاش سوداني صادق حول سؤال مصيري:

هل يمكن للسودان أن يصيغ مستقبله بعيدًا عن تكرار ذات الدائرة الجهنمية — ثورة، أمل، صراع، فشل؟

جوهر السؤال

في ورقته المعنونة بـ«العمل الوطني»، ينطلق الدكتور مصطفى عوض الكريم من فعل التكريم ذاته—تكريم المهندس المستشار عوض الكريم محمد أحمد—كمفتاح لقراءة أوسع في علاقة المهنة بالوطن، ودور النقابات في تشكيل الوعي العام، وإعادة تعريف المسؤولية الجماعية في زمن تتسارع فيه الانهيارات. يرى صاحب الورقة أن ما يُحتفى به اليوم ليس سيرة فرد استثنائي فحسب، بل تقليدٌ مهنيٌّ أصيل جسدته أجيال من المهندسين الذين جعلوا من دار المهندس قديمًا وحديثًا قلعة للعمل الوطني. ومن هذا المدخل الوجداني-المعرفي ينتقل الكاتب إلى تشريح إخفاقات التجربة الديمقراطية السودانية، وأدوار النقابات والأحزاب، وأسئلة المستقبل، محاولًا تحرير المفاهيم من أسر اليقينيات الرائجة، والدعوة إلى «عصف ذهني» لا ينتهي إلا بتأسيس وعي جديد بمتطلبات الدولة الحديثة.

دار المهندس والذاكرة الوطنية

تبدأ الورقة بتأكيد أن تخصيص ورشة «العمل الوطني» في سياق الاحتفاء بالمهندس عوض الكريم ليس إجراءً بروتوكوليًا، بل استعادةٌ لمعنى مكثف غاب طويلًا عن النقاش العام: أن المهندسين السودانيين كانوا عبر التاريخ ركيزة أساسية في العمل القومي—سياسيًا وفكريًا وثقافيًا.

دار المهندس، كما يصفها الكاتب، لم تكن مجرد مبنى للنشاط المهني، بل فضاءً مفتوحًا لكل ألوان الطيف السياسي، وملجأً للباحثين عن حرية العمل النقابي في وجه القمع، ومنصة لبلورة الوعي الوطني منذ ما قبل الاستقلال إلى اليوم.

سيرة مُحتفى به تُضيء الطريق

تتوقف الورقة مطولًا عند سيرة المحتفى به، الباشمهندس عوض الكريم محمد أحمد، الذي لم يكتفِ بإنجازات مهنية عالية في الهندسة المعمارية والتخطيط، بل قاد التجمع النقابي سكرتيرًا عامًا في مرحلة مفصلية، وواجه السجون والملاحقات بثبات، ليغدو نموذجًا للقائد الذي يرى في العمل الوطني جزءًا لا يتجزأ من مسؤوليته المهنية.

هذه السيرة، كما يوضح الكاتب، ليست استثناءً، بل امتدادٌ لتقليد نقابي راسخ ظل يربط بين الدفاع عن الحقوق المهنية والالتزام العام تجاه الوطن.

سؤال الديمقراطية في عالم مضطرب

من هذا المدخل ينتقل الكاتب إلى واحدة من أعمق قضايا الورقة: هل تحتاج الديمقراطية إلى إعادة تعريف؟

يرى د. مصطفى أن التجربة الغربية نفسها لم تعد تقدم نموذجًا مُرضيًا، بعدما هيمنت قوى المال والإعلام واللوبيات على القرار العام، وأصبح المواطن العادي في قلب تلك الديمقراطيات أقرب إلى الضحية منه إلى الشريك في الحكم.

ومن هنا يتساءل: إذا كان النموذج الغربي نفسه يتعرض للاهتزاز، فكيف يمكن لدول مثل السودان، المنهكة بالحروب والانقسامات، أن تَستنسخه دون مراجعة أو تكييف؟

الفشل الجماعي... كمنطلق للإصلاح

تطرح الورقة بوضوح غير معتاد ضرورة الاعتراف الجمعي بالفشل: فشل الأحزاب، والنقابات، والجيش، ومنظمات المجتمع المدني، وجيل كامل عجز عن حماية الوطن من الانزلاق إلى الحرب والانهيار.

هذا الاعتراف، كما يقول الكاتب، ليس جلدًا للذات، بل خطوة أولى للتصحيح، لأن لا شيء أقسى من الحرب، ولا جرح أعمق من تدمير المدن وتشريد الناس وإراقة الدماء على امتداد البلاد.

مأزق الأحزاب وتشظي البدائل

تعيد الورقة طرح سؤال بنية الأحزاب السودانية: هل يمكن للديمقراطية أن تتجذر في مجتمع ما تزال ولاءاته التاريخية قائمة على الطائفية؟ وهل استطاعت الأحزاب العقائدية، حين خرجت على القبضة الطائفية، أن تقدّم بديلاً فعليًا؟

يشير الكاتب إلى مفارقة عجيبة: السودان مسجلٌ فيه رسميًا أكثر من 42 حزبًا، وما يقارب 30 آخر قيد التسجيل، أي أكثر من سبعين كيانًا سياسيًا، فكيف يمكن لبلد بهذا التشظي أن يصوغ تمثيلًا ديمقراطيًا مستقرًا؟

إن معظم الأحزاب، كما يرى، إما هرمة فقدت القدرة على التجدد، أو حديثة لم تكتسب بَعد حكمة التجربة، بينما يظل القاسم المشترك بينها جميعًا سرعة الانقسام وبطء التطوير.

العمل النقابي بين المجد القديم والواقع المعقّد

تستعيد الورقة التاريخ العريق للعمل النقابي، منذ هيئة شؤون العمال في 1946 وحتى تأسيس اتحاد نقابات العمال 1952، مؤكدة أن النقابات لعبت أدوارًا جوهرية في لحظات التغيير الكبرى، لكنها في مراحل الحكم الديمقراطي اللاحقة كثيرًا ما ساهمت—أحيانًا تحت ضغط سياسي وأحيانًا بسبب الانقسامات—في إرباك المشهد المدني وتسريع سقوط الحكومات.

ويشير الكاتب إلى أن العبث القانوني للنظم المتعاقبة، والانقلابات النقابية، وتغوّل الانتماءات الحزبية على القرار النقابي، كل ذلك جعل النقابات عاجزة عن لعب دورها التاريخي في حماية المسار الديمقراطي.

نحو وعي جديد بعد الحرب

تُختتم الورقة بسؤال محوري: هل ولّدت الحرب وعيًا جمعيًا جديدًا يدفع السودانيين نحو اصطفاف وطني يتجاوز إرث الانقسامات ويعيد بناء الدولة على أسس عقلانية وحديثة؟

وما الذي يجب فعله تجاه القوى التي وقفت صراحة ضد ثورة ديسمبر وانحازت للثورات المضادة؟

هذه الأسئلة، وفق الكاتب، لا تزال بلا إجابات نهائية، لكنها تمثل الأساس لأي مشروع وطني مقبل، لأن المستقبل لن يُبنى إلا بإعادة تعريف المسؤولية، وتجديد بنية العمل النقابي والحزبي، وصياغة علاقة جديدة بين المجتمع والدولة.

أزمة الدولة

وقدم أمين السياسات بحزب الامة القومي إمام الحلو ورقة سياسية جريئة بعنوان «نجاح الثورات وإخفاق التحول الديمقراطي».

الورقة جاءت في لحظة سياسية تتقاطع فيها ذكريات الثورات الكبرى مع جراح الواقع، وسعت إلى مساءلة سؤال ظل معلقًا في فضاء السياسة السودانية: لماذا تنجح القوى المهنية والنقابية في قيادة لحظة الثورة، بينما تفشل القوى السياسية في إدارة الدولة ديمقراطيًا بعد سقوط الأنظمة؟

جذور الأزمة الوطنية

تذهب الورقة إلى أن انتقال الحكم من الاستعمار إلى الوطني لم يصحبه بناء مؤسسي ناضج، كما لم تتراجع الولاءات الأولية بالقدر الذي يسمح بقيام ولاء وطني جامع. مؤسسات الدولة ورثت عطبها من الإدارة الإمبريالية، بينما تمددت الطائفية والقبلية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، ما جعل تجربة الحكم الوطني تنطلق منذ 1956 من أرضية هشة.

معنى المرحلة الانتقالية

ترى الورقة أن الانتقال هو «جسْر بين ضفتي الاستبداد والديمقراطية»، وهو جسر يحتاج إلى ضوابط واضحة:

العمل الجبهوي المشترك، نبذ الإقصاء، الاتفاق على شكل الدولة، التمسك بالسلمية، وتجنب الارتهان للخارج.

غياب هذه الضوابط نزع عن الفترات الانتقالية القدرة على الوصول إلى الديمقراطية المستدامة.

تحديات فترة حمدوك

أشارت الورقة إلى أن الحكومة الانتقالية الأخيرة واجهت أربع جبهات مفتوحة:
السلام، الاقتصاد، معاش الناس، وهشاشة الشراكة بين المكونين العسكري والمدني. ضعف الكفاءة التنظيمية والقيادية لقوى الحرية والتغيير، إلى جانب تعقيدات الإقليم، انتهى بانقلاب 25 أكتوبر 2021 وانهيار الفترة الانتقالية الرابعة.

صراع النفوذ داخل الانتقالات

ترى الورقة أن المراحل الانتقالية السودانية كلها شهدت صراعًا محتدمًا بين القوى المستوردة يسارًا ويمينًا وبين قوى الوسط الوطني. القوى المتطرفة سعت لمد الفترة الانتقالية للتحكم في السلطة عبر النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بينما أرادت قوى الوسط انتخابات مبكرة اعتمادًا على ثقلها الشعبي. وفي النتيجة، خرجت كل الفترات الانتقالية الأربع فاشلة في بناء الدولة الوطنية التي حلم بها السودانيون.

تشخيص العيوب البنيوية

حددت الورقة ستة عيوب ضربت التجربة الديمقراطية:
ضعف الأحزاب الوطنية، اختراق النقابات، المظالم الجهوية وأثر الحروب، استغلال المؤسسة العسكرية سياسيًا، الفوضى الإعلامية، ثم التدخلات الإقليمية والدولية.

هذه العيوب – بحسب الورقة – استغلها الطامحون لإسقاط الديمقراطيات الوليدة، ومن دون معالجتها سيظل السودان يدور في الحلقة المفرغة نفسها.

خريطة للهندسة السياسية

طرحت الورقة برنامجًا لإعادة بناء الحياة السياسية:
أحزاب مفتوحة العضوية وبرامجية، نقابات مستقلة، نظام سياسي يقوم على الحكم الراشد، اتفاق سلام يعالج جذور المظالم، نموذج اقتصادي تنموي يعزز العدالة، إعلام مهني حر لا يخضع للتمويل الأجنبي، قوات مسلحة منضبطة محصنة من الاختراق، وسياسة خارجية متوازنة تحمي المصالح الوطنية.

حرب أبريل وتغيير معادلة الدولة

ترى الورقة أن حرب أبريل 2023 أعادت تشكيل الوعي والبنية الوطنية بصورة جذرية. الحرب حطمت مؤسسات الدولة، وعمّقت الانتماءات الأولية، وانتشر خطاب الكراهية، وانفرط عقد الاندماج الوطني. التعليم والصحة والطاقة انهارت، والاقتصاد توقف عن الدوران، ما جعل العودة إلى السودان القديم أمرًا مستبعدًا، بل غير مرغوب فيه لدى كثيرين.
إن رغبة السودانيين اليوم لم تعد مجرد إسقاط نظام، بل بناء دولة جديدة تتجاوز عيوب الماضي. الرسالة الجوهرية لورقة حزب الأمة القومي، كما قدمها الأستاذ إمام الحلو، هي أن السودان بحاجة إلى هندسة سياسية واجتماعية جديدة، وإلى

شجاعة الاعتراف بأن الثورات وحدها لا تكفي إذا ظلت النخب تعيد الأخطاء نفسها.

فشل النخب

في ورقة الحزب الشيوعي، التي قدمها بشري عبد الكريم جباره جاء التشخيص أكثر حدّة، إذ اعتبرت أنّ النخب السودانية—مدنية كانت أم عسكرية—لم تستوعب متطلبات بناء دولة حديثة. ركّزت الورقة على مسؤولية الأحزاب عن إعادة إنتاج الطائفية، وعلى الدور السلبي للبرجوازية التجارية وارتباطها بتوازنات ما قبل الدولة.

وتقدّم الورقة قراءة نقدية جريئة لجذور الإخفاق المتكرر للثورات السودانية منذ أكتوبر 1964 وحتى ديسمبر 2018، وتطرح تفسيرًا عميقًا للدور الذي لعبته الدولة القديمة والقوى السياسية والتسويات الهشة في تحويل انتصارات الجماهير إلى هزائم سياسية. وتؤكد الورقة أن أزمة السودان لا تكمن في إسقاط الأنظمة، بل في غياب "حراسة الثورة" وانسحاب الجماهير بعد لحظة الانتصار. كما تدعو الورقة إلى بناء جبهة جماهيرية واسعة تُخضع القوى السياسية لرقابة الشارع، وإلى عقد مؤتمر دستوري شامل يحسم القضايا الكبرى، وترفض أي تسويات مع من ارتكب الجرائم. وتخلص الورقة إلى أن الديمقراطية المستدامة والتنمية المتوازنة ومحاسبة المجرمين هي الأساس الوحيد لبناء دولة المواطنة، وأن الحرب الحالية جاءت كخيار أخير لإبعاد الجماهير عن السلطة وإجهاض الثورة نهائيًا.

الخروج من المأزق

منذ الجملة الأولى، تقول الورقة إن الخروج من المأزق الراهن لن يتحقق إلا عبر مراجعة نقدية طويلة ومفتوحة، تشترك فيها القوى السياسية والمدنية وجماهير الشعب. وتشدد على أن ما يواجه السودان اليوم من مخاطر وجودية يستدعي نقاشًا صبورًا لا تختزله ورشة واحدة، بل سلسلة ممتدة من الحوارات التي تعيد تقييم التجربة الثورية ومساراتها.

لماذا تسقط الأنظمة وتفشل الثورات؟

تشخّص ورقة الحزب الشيوعي جذور الإخفاق المتكرر بوضوح لافت. إذ ترى أن الجماهير السودانية أثبتت قدرتها على إسقاط الدكتاتوريات عبر أدواتها المجربة . التظاهر، الإضرابات، العصيان المدني، والإضراب السياسي العام . لكنّ لحظة الانتصار الأولى ليست سوى الخطوة الأولى في مسار طويل كان يفترض أن يحرسه الشارع.

وتضيف الورقة أن الإشكال يبدأ لحظة انسحاب الجماهير، فسرعان ما تعيد القوى المتربصة بالثورة تنظيم صفوفها، وتستعيد الدولة القديمة مفاصلها تدريجيًا، إلى أن تستعيد السلطة بالكامل وتجهض المشروع الثوري. وتُحمّل الورقة القوى السياسية التي قادت الحراك مسؤولية عدم العودة إلى الجماهير بعد إسقاط النظام، وانشغالها بالتسويات والسعي إلى نصيب أكبر من "كيكة السلطة".

أكتوبر وأبريل... مختبر الفشل المتكرر

وتشير الورقة إلى أن تجربة أكتوبر 1964 كانت المثال الأوضح على قدرة القوى التقليدية على اقتناص السلطة. فبعد أن قادت جبهة الهيئات الثورة، جاءت جبهة الأحزاب الوطنية، بسياساتها ومصالحها وتحالفاتها، لتجهض المشروع الثوري، وتستبدل الدكتاتورية العسكرية بأخرى مدنية، وتقصي الجماهير بطرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان ورفض حكم المحكمة الدستورية.

وتقول الورقة إن السيناريو نفسه تكرر في أبريل 1985، حين هيمن المجلس العسكري على التحول السياسي، وفُصّل قانون انتخابي يضمن بقاء القوى التقليدية في السلطة ويقطع الطريق أمام قوى الحركة الجماهيرية. فكانت العودة السريعة للإسلاميين وحلفاء نظام مايو مقدمة للانقلاب اللاحق عليهم في يونيو 1989.

ديسمبر... أوسع الثورات وأكثرها انكسارًا

وتشخّص الورقة وضع ثورة ديسمبر باعتبارها ثورة مختلفة من حيث حجم المشاركة واتساع رقعة الحراك، لكنها انتهت إلى المصير ذاته. ففي حين خرجت جماهير المدن والريف والقرى في وحدة نادرة تجسدت في اعتصام القيادة العامة، لم تستفد القوى الثورية من درس أكتوبر وأبريل في ضرورة الاستمرار في مراقبة تنفيذ شعارات الثورة.

وترى الورقة أن سوء فهم شعار "تسقط بس" كان أحد أبرز عناصر الأزمة، إذ استُخدم وكأنه دعوة لإسقاط الحكومة فقط، بينما كان المقصود إسقاط منظومة الحكم بكل مكوّناتها العسكرية والمدنية.

لكن القوى التي قادت الحراك اتجهت إلى التسوية، ولم تلجأ للجماهير، ورضيت بمحاصصات سياسية أنهكت حكومة حمدوك واستنزفت المشروع الثوري.

وتقول الورقة إن الدولة العميقة . بجهازها العسكري والشرطي والقضائي والمدني . وقفت بصلابة ضد التغيير، بينما اختارت القوى المدنية الطريق الأسهل: تسويات جزئية لا تُسقط المنظومة ولا تهزمها، بل تعطيها فرصة لإعادة التموضع.

وتضيف الورقة أن الشارع، حين صدمته تلك التسويات، خرج بشعار "تسقط تاني... تسقط ثالث"، في إشارة إلى أن السلطة الجديدة أعادت إنتاج النظام القديم بوجه آخر. ومع استمرار مقاومة الجماهير، اتجهت المنظومة الحاكمة إلى الخيار الأخير لإجهاض الثورة: الانقلاب العسكري، ثم الحرب الشاملة.

الثورة والدولة... من يحكم السودان؟

وفي القسم الفكري من الورقة، يقدم الحزب الشيوعي رؤيته لمرحلة "الثورة الوطنية الديمقراطية". وتقول الورقة إن حل مشكلات السودان لن يكون إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، وإن حكم الحزب الواحد . أيًا كان . غير ممكن في السودان، وإن التنمية المرتبطة بإملاءات صندوق النقد والبنك الدولي فشلت في خلق توازن اجتماعي أو عدالة اقتصادية.

وتشدد الورقة على ضرورة بناء برنامج وطني للتنمية المتوازنة يعالج التعليم والصحة والتصنيع الزراعي وقضايا الرحّل والهوية وشكل الدولة، والذهاب إلى مؤتمر دستوري شامل يحسم الأسئلة الكبرى: كيف يُحكم السودان، وليس من يحكمه.

لا تسوية مع من أجرم

وتقول الورقة إن الحزب يرفض الجلوس أو التسوية مع من ارتكب الجرائم، باعتبار أن المحاكم وحدها الجهة المخولة بتحديد البراءة أو الإدانة. وتضيف أن أي تجاوز للجرائم والانتهاكات سيقود إلى إعادة إنتاج الأزمة. وتشدد على أن السيادة الوطنية ووحدة البلاد خطوط حمراء غير قابلة للمساومة.

الجبهة الجماهيرية... الطريق الوحيد

وتختم الورقة بدعوة إلى بناء "جبهة جماهيرية واسعة" تشترك فيها القوى المدنية والسياسية والنقابية تحت رقابة مباشرة من الجماهير، على برنامج واضح يمنع تكرار ما حدث في أكتوبر وأبريل وديسمبر. وتؤكد أن القادم يمكن أن يكون أفضل إذا وُضعت الثقة في الجماهير وقدرتها على هزيمة كل أشكال السلطة المستبدة، مدنية كانت أم عسكرية.

المناقشات

في قراءة تحليلية تستند إلى تاريخ السودان السياسي وتقارن بين تجاربه المتعاقبة، يناقش يس حسن بشير في ورقته طبيعة الانتقال الديمقراطي في السودان، وموقعه بين النجاح والإخفاق، وسؤال: لماذا لم ينجح هذا البلد في تثبيت قواعد الحكم المدني رغم أربع محاولات مكتملة الأركان؟

جذور الحلم الديمقراطي

ينطلق يس من خلفية تاريخية واسعة، يذكّر فيها بأن الديمقراطية لم تكن يومًا منحة سهلة، بل ثمرة صراع طويل ضد أنظمة الحكم المطلق. ويؤكد أن إسقاط الأنظمة القهرية ليس سوى الخطوة الأولى في مسار متعدد المراحل، تبدأ بالانتقال الديمقراطي، ثم التحول المؤسسي عبر الانتخابات، قبل الوصول إلى الاستقرار الديمقراطي الذي تقوم عليه الدول الراسخة.

مفترق المراحل

وفق التحليل، الذي قدمه الأستاذ يس تمثل مرحلة الانتقال عقدة المسار الديمقراطي في معظم تجارب العالم النامي، ومنها السودان؛ فهي المرحلة التي يُعاد فيها تعريف السلطة، وتُصاغ هياكل الدولة،

ويُرسم مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين. نجاح هذه النقطة من المسار يفتح الطريق أمام التحول الانتخابي، بينما يؤدي تعثرها إلى انتكاس أو انقلاب.

تجارب الماضي

على امتداد سبعة عقود، خاض السودان أربع تجارب انتقال:
1953–1956، 1964–1965، 1985–1986، وأخيرًا 2019–2021.
نجحت التجارب الثلاث الأولى في الوصول إلى انتخابات وبرلمان، لكنها فشلت في تثبيت قواعد الحكم المدني؛ إذ أطاح انقلاب عسكري بكل تجربة بعد دورة انتخابية واحدة، ما كشف هشاشة الترتيبات الانتقالية وعدم قدرة النخب على تحصين الديمقراطية.

انتكاسة 2019

أما التجربة الأخيرة، فقد تعثرت عند خط البداية. لم يصل السودان في الفترة بين 2019 و2021 إلى مرحلة التحول الديمقراطي، بعدما فشل الانتقال نفسه نتيجة خلل في التأسيس السياسي، ثم جاء انقلاب 25 أكتوبر 2021 ليجهز على ما تبقى، قبل أن تندلع الحرب في أبريل 2023 بين مكونات النظام القديم التي عادت إلى الواجهة بصراعات أكثر عصفًا.

ميدان القيادة .. خطة خادعة

يذهب معد الورقة إلى أن أول الأخطاء الجوهرية بدأت منذ اعتصام القيادة العامة. فالسماح للجماهير بالدخول إلى محيط الجيش لم يكن تعبيرًا كاملًا عن انتصار الثورة، بل جزءًا من خطة اللجنة الأمنية للنظام لإدارة المشهد والتمهيد لانتقال محسوب يضمن بقاء بنية النظام داخل معادلة الحكم الجديدة. ويعتقد أن بعض مكونات قوى الحرية والتغيير ساهمت – بقصد أو بدونه – في تحويل الثورة إلى مسار تفاوضي خاضع لشروط المكوّن العسكري.

شبكة النظام القديم .. اصطفافات

مع تطور الأحداث، تداخلت مصالح بعض القوى المدنية مع مراكز النفوذ داخل النظام السابق، بما في ذلك المجموعة الأمنية المقربة من الدعم السريع. وبدلًا من أن يتجه المسار نحو تفكيك منظومة الإنقاذ، وجد السودان نفسه أمام اصطفافات جديدة أعادت إنتاج التوازنات ذاتها، وأفقدت الانتقال روحه ووضوحه.

أزمة الوثيقة .. مثلث برمودا

في قلب الأزمة برزت الوثيقة الدستورية التي وُقّعت في أغسطس 2019. ورغم أنها مثلت لحظة توافق واسعة في ظاهرها، إلا أنها – بحسب التحليل – احتوت على اختلالات جوهرية، أبرزها منح الدعم السريع شرعية سياسية وعسكرية مكّنته من التحول إلى قوة موازية داخل الدولة، وهو ما خلق دولة بثلاث رؤوس: مجلس سيادي منقسم، وجيش تقليدي، وقوة صاعدة تتجاوز حدود التفويض.

خلاصة الطريق .. فشل إدارة الانتقال

يخلص الأستاذ يس في ورقته إلى أن السودان لم يفشل في الديمقراطية كفكرة، بل في إدارة الانتقال ذاته. فغياب الرؤية الموحدة، وتداخل المصالح مع مؤسسات النظام القديم، وإعادة إنتاج مراكز القوة الأمنية، كلها عوامل عطلت المسار وأدت إلى الانتكاسات المتتالية.
ويرى أن أي انتقال جديد لن ينجح ما لم يبدأ بإصلاح جذري في بنية الدولة، وفصل واضح بين الأجهزة النظامية والسلطة السياسية، وإرادة حقيقية لتفكيك إرث الأنظمة القهرية بدل التحالف معها أو التعايش معها ضمن ترتيبات انتقالية هشة.

عمل جماعي ... يتجاوز الخلافات

اتفق المناقشون في الورشة على أن الخروج من الأزمة الوطنية الراهنة لن يتحقق إلا عبر عمل جماعي تتجاوز فيه القوى السياسية والمجتمعية خلافاتها، وتتوافق على حدٍّ أدنى جامع يؤسس لعمل جبهوي قادر على إحداث التغيير. وقد لخّص الأمين السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي، الأستاذ كمال بولاد، جوهر هذا الحد الأدنى في نقاط واضحة: وقف الحرب، الانتقال المدني الديمقراطي، الوحدة الوطنية، وقطع الطريق أمام عودة النظام البائد. وأكد بولاد أن تكريم المهندس عوض الكريم اتخذ طابعًا مختلفًا هذه المرة، إذ استطاع أن يجمع أطيافًا سياسية متعددة الاتجاهات، الأمر الذي

يمنحه قيمة تتجاوز الاحتفاء إلى كونه بداية لعمل وطني حقيقي يمكن أن يشكل نقطة تحول.

وفي الاتجاه ذاته، ذهب د. صلاح عوض في تعقيبه على ورقة العمل الوطني، واصفًا إياها بأنها جهد فكري صادق يطرح أسئلة جوهرية ويضع إصبع الكاتب على الجرح في توقيت بالغ الحساسية، حيث يعيش السودان لحظة انهيار شامل للدولة، مما يجعل التفكير في دور القوى الاجتماعية في إعادة البناء ضرورة ملحّة لا ترفًا فكريًا.

غير أن د. صلاح قدّم ثلاث ملاحظات محورية على الورقة:

أولها أن الورقة ركزت على فشل الأحزاب والنقابات وغياب القيادة، لكنها لم تفكك البنية التاريخية للدولة السودانية — بنية كرّست هيمنة المركز، والاقتصاد الريعي، وعسكرة السياسة، وتسييس الموارد، وهيمنة العقلية «العروبية الإسلامية». ويرى أن فهم فشل الديمقراطية متعذّر دون فهم هذه البنية العميقة.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بفرضية أن النقابات هي المحرك الأساسي للتغيير والمؤهلة لقيادة المستقبل، وهي فرضية يعتبرها د. صلاح قوية أخلاقيًا وتاريخيًا، لكنها تحتاج إلى تبرير عملي. وطرح أسئلته الثلاثة التي تسائل هذا الافتراض:

هل تمتلك النقابات اليوم قاعدة اجتماعية؟

هل تمتلك مؤسسات تنظيم؟

هل تستطيع أن تدير دولة؟

مضيفًا أن الخبرة التاريخية تشير إلى أن النقابات تفجّر الثورات لكنها لا تدير الحكومات.

وفي ملاحظته الثالثة، أشار إلى أن الورقة جاءت مشحونة بأخلاق عالية ولغة وطنية نبيلة، غير أن المرحلة الراهنة تتطلب تحليل مصالح القوى وتوازنات السلطة والاقتصاد السياسي للحرب، إلى جانب حركة المجتمع والدولة، موضحًا أن الفضيلة وحدها لا توقف حربًا ولا تبني دولة، وأن الواقع يحتاج إلى عقل سياسي قادر على استيعاب كل هذه العناصر والتعامل معها.

وفي ختام مداخلته، اقترح ثلاثة توجهات استراتيجية لمستقبل العمل النقابي:

- الانتقال من ثقافة الاحتجاج إلى ثقافة البناء، فالنقابات قوية في التعبئة والإضراب والتمرد، لكنها ضعيفة في التخطيط والإدارة وبناء التحالفات، وهو ما يتطلب تحولًا في العقلية النقابية.

- توسيع الدور من نقابي إلى مجتمعي، لأن السودان اليوم يحتاج إلى حركة مدنية واسعة تربط النقابات بمنظمات المجتمع المدني والشباب والنساء وقوى الهامش، وإلا ستظل النقابات نخبوية وضعيفة.

- ربط المشروع النقابي بمهمة إعادة البناء الوطني، متسائلًا عن قدرة القوى النقابية على التحول من معارضة للسلطة إلى شريك في إعادة الدولة.

وفي مداخلة أخرى، ذهب المهندس محمد فائق إلى نقد التركيبة السياسية للدولة ونشأة القوى السياسية التي تشكّلت كتحالف بين القوى الحديثة والقوى التقليدية من الإدارة الأهلية والطوائف الدينية. أما الأستاذة المحامية سامية الهاشمي فرأت أن تكريم المهندس عوض الكريم كشف أن القوى السياسية يمكن أن تلتقي حول برنامج موحد لوقف الحرب، غير أنها وجهت انتقادات حادة لغياب التمثيل الحقيقي للنساء في مواقع القرار، إضافة إلى ضعف مشاركة الشباب.

ودعا رئيس التحالف السوداني اللواء كمال إسماعيل القوى السياسية إلى إعادة النظر في موقفها من القوات المسلحة، مؤكدًا أن الأوضاع الحالية أظهرت أن المؤسسة العسكرية، رغم حاجتها الواضحة إلى إصلاح جذري، ليست مسؤولة وحدها عن فشل التجارب الديمقراطية، فمسؤولية الانقلابات مشتركة بين السياسيين والعسكريين. وذكّر بدور "تضامن" — وهو تجمع يضم معاشيي الجيش والشرطة والأمن — في جمع القوى السياسية وتوحيد كلمتها وعلاء صوتها.

ومن جانبه، نبّه رئيس اللجنة التسييرية لنقابة المحامين علي قيلوب إلى ضرورة تلافي الأخطاء التي صاحبت فترات الحكم الديمقراطي، مشددًا على أن نجاح الثورات لا يكتمل بإسقاط النظام فحسب، وإنما يحتاج إلى عمل جاد لحماية الثورة وصون مكتسباتها.

أما المهندس فيصل بشير فسلّط الضوء على أن برنامج تكريم الباشمهندس عوض الكريم محمد أحمد وورشة العمل الوطني مرّا بعدة تعديلات في العنوان، من "نجاح الثورات وفشل الانتقال" إلى "نجاح الثورات وفشل العمل الديمقراطي"، وصولًا إلى "نجاح الثورات وفشل التحول الديمقراطي"، وهو العنوان الذي يميل إليه فيصل باعتباره الأكثر تحديدًا وشمولًا.

وانطلق فيصل في مداخلته إلى تناول مفهوم الديمقراطية، قائلًا إن الديمقراطية الليبرالية، منذ أثينا وروما، وهي حكم الشعب لنفسه عبر التمثيل النيابي أو التفويض، تعد أفضل ما توصلت إليه البشرية، ولكن الصيغة الأنسب لكل مجتمع يجب

أن تتكيف مع تطوره الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي. ولذلك ليس مطلوبًا نسخ التجربة الغربية "copy-paste"، بل تعديلها وتطويرها، واستشهد بتجارب السودان عبر دوائر الخريجين والقوى الحديثة.

وأشار إلى أن الديمقراطية كانت أحد أهداف الثورات الثلاث: أكتوبر 1964، أبريل 1985، وديسمبر 2018، وهي ثورات جماهيرية بامتياز قادتها النقابات وشاركت فيها القوى السياسية، عبر الإضراب السياسي العام والمظاهرات الواسعة في المدن والأرياف.

وانتقل فيصل إلى تحليل أسباب فشل الانتقال الديمقراطي، مستعرضًا دوره المتكرر عبر العقود، حيث يكون الإجهاض دائمًا من القوى المعادية للديمقراطية، ممثلة في اليمين المتطرف (الإسلام السياسي) وقيادة الجيش. فبعد أكتوبر أُسقطت حكومة سر الختم الخليفة الأولى بعد ستة أشهر بدور من الأحزاب التقليدية، ثم جاء حل الحزب الشيوعي عام 1965 بطرد نوابه من البرلمان في حادثة معهد المعلمين العالي بقيادة سعاد الفاتح وجبهة الميثاق الإسلامي. وبعد انتفاضة أبريل 1985 أعاقت الجبهة الإسلامية الفترة الانتقالية ودَفعت المجلس العسكري لتمرير قانون انتخابي معيب. ثم عاد الإسلام السياسي بعد ثورة ديسمبر 2018 لتخريب الانتقال وصولًا إلى انقلاب أكتوبر 2021 وإشعال الحرب الحالية.

واعتبر فيصل أن العدو الرئيسي للانتقال الديمقراطي هو الإسلام السياسي وقيادات الجيش.

وختم مداخلته بالدعوة إلى جبهة مدنية ديمقراطية واسعة تضم القوى السياسية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني والطرق الصوفية والزعامات الأهلية والشخصيات الوطنية، تتوافق على برنامج حد أدنى لفرض وقف الحرب وتوصيل المساعدات وحماية المدنيين ومعاقبة مرتكبي الجرائم، والدخول في عملية سياسية تنقذ البلاد وتستعد لإعادة الإعمار بعد توقف الحرب.

مهندس مستشار:

عوض الكريم محمد أحمد عبد الرحيم

سنة الميلاد: 27 مارس 1941

مكان الميلاد: قرية أوي، مركز الغدار، منطقة فِتابَل.

المراحل التعليمية:

1948 – 1952: مدرسة الصمغية / أ و ي

1953 – 1957: بربر الأ مير ية

1958 – 1962: الخرطوم الثانوية

1963 – 1967: كلية الهندسة/جامعة الخرطوم.

الدرجات العلمية:

أبريل 1967: بكالوريوس عمارة/مرتبة الشرف الثانية.

1970 – 1972: دبلوم التخطيط العمراني للدول النامية – جامعة ليدز، إنجلترا.

1978 – 1981: ماجستير فلسفة تخطيط عمراني – جامعة الخرطوم الأكاديمية.

الجوائز الأكاديمية:

1/ جائزة الكلية للعمارة

2/ جائزة شركة شل

وأشار إلى أن الدعوة لإسقاط الحكومة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر كانت شعار الإسلام السياسي، وسار الحزب الشيوعي في الاتجاه نفسه بدلًا من الإصلاح بالضغط الجماهيري المتوازن.

الخاتمة

لم تكن الورشة مجرد فعالية عابرة تُقام في سياق تكريم قامة مهنية ونقابية راسخة، بل بدت—بما انبثق فيها من أوراق وأسئلة وتصادم رؤى—أقرب إلى محكمة تاريخية وُضع فيها الوطن على المنضدة، لا لإعادة سرد ما جرى، بل لتعرية ما كان يجب أن يحدث ولم يحدث.

كانت الورشة لحظة مواجهة صريحة بين ثلاثة تيارات فكرية وسياسية مختلفة، لكنها متفقة على حقيقة واحدة: أن السودان لم يعد يحتمل رفاهية الإنكار أو تدوير الأزمة أو تلطيف الكلمات. فالحرب التي حطّمت المدن والقرى، وبدّدت مؤسسات الدولة، وشرّدت الملايين، لم تُبقِ للترف الفكري مساحة، ولا للخطابَ السياسي التقليدي ملاذًا.

خرج المشاركون بوعي جمعي جديد، مفاده أن مستقبل السودان لن يصنعه حزبٌ بمفرده ولا نخبة بمفردها، ولن يُستعاد عبر شعارات قديمة أو تحالفات قصيرة العمر، بل عبر إعادة تعريف الوطنية نفسها—وطنية ترى في الإنسان أصل العقد الاجتماعي، وفي النقابة سلطة المجتمع، وفي الدولة إطارًا للعدالة لا أداة للقهر، وفي السياسة واجبًا عامًا لا غنيمة خاصة.

لقد قالت الورشة، دون مجاملة أو تعمية، إن اللحظة الراهنة هي لحظة تأسيس لا تجميل، ولحظة كتابة لا اجترار، وإن السودان إذا لم يُعد بناء نفسه بروح جديدة وبأدوات جديدة وبشجاعة جديدة، فستظل الحرب تتوالد بأسماء مختلفة وأطراف متبدلة، لكن بجذر واحد لم يُنتزع بعد

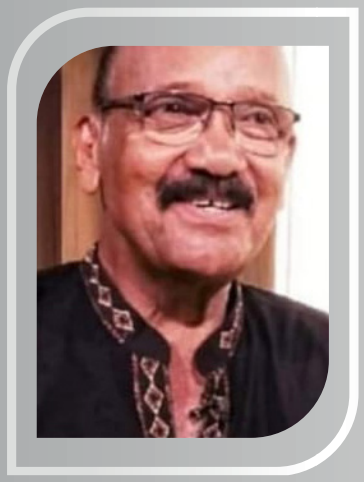

الاتجاه الخامس

هل يلغي تصريح روبيو، مهمة بولس..!

د كمال الشريف

ملخص

يشير الكاتب إلى تجربة معسكرات دارفور منذ 2009، حيث فضّل كثير من السكان تأجير منازلهم والعيش في المعسكرات بسبب توفر الطعام والعلاج والملبس مجاناً، مما جعل أجواء الأعياد هناك أشبه بمدن أوروبية.

يوضح أن الاهتمام بالمعسكرات كان يفوق المدن، وأنها تحولت عملياً إلى «أسواق حرة» يتوفر فيها كل شيء—including السلاح—مما ساهم لاحقاً في نشوء عصابات مسلحة وتصدير مقاتلين إلى ليبيا وأفريقيا الوسطى.

يذكر الكاتب أن المعسكرات أصبحت مركزاً لتدفقات ضخمة من الإغاثة وأيضاً من أنشطة غير مشروعة، خاصة بعد طرد البشير لعدد كبير من المنظمات وفتح الباب للتجارة بالسلاح والمخدرات، وهو ما أكدت عليه تقارير أمنية ومنظمات دولية.

يحذر من تكرار التجربة في المعسكرات الجديدة بشمال ووسط السودان، داعياً لوضعها تحت سيطرة الدولة عبر نظم رقابة صارمة، لأن ثقافة المخيمات قد تعيد إنتاج قوى تخريب جديدة—والخوف أن يتكرر مشهد «أعياد الميلاد» بمعناه السلبي كما حدث في أبوكرشولا.

أعياد الميلاد في الدبه كتبت لي إحدى المنظمات العامله في مناطق دارفور المختلفة منذ 2009 ان كثير من سكان دارفور والعاشر بالذات يؤجرون منازلهم ويسكنون في معسكرات تابعة للمنظمات واكبرها معسكر ابوشوك حيث مجانية الأكل والشراب والعلاج واللبس والخ.. سبل الحياة الأخرى وكنت قد تواجدت في فترة وجود بعثة يونميد في تلك المناطق وشاهدت كيفية الاستفادة من الحرب في تلك المناطق حتي أيام عيد الميلاد. كانت وكأنك في أمستردام او أوسلو من الهدايا.. والحلويات وكتبت مقالاً حينها ..أعياد الميلاد مابين ابوكرشولا وقندهار.... تلك هي أشكال الحياة كانت في المخيمات في دارفور ولهذا كنت تجد اهتمامات مجموعة الانقاذ بالمعسكرات أكثر من المدن الكبيره في دارفور كانت شبيه كما قال احد اللبنانين العاملين في المنطقه انها ليست معسكرات هذه أسواق حره كل شي موجود فيها حتي سعر الكلاشنكوف كان في وقت في منطقه كرشولا أرخص من لينجراد..

ويضعك اهتمام السكان والمسؤولين بالمعسكرات في دارفور في انها كانت هي واحده من أسباب تكوين عصابات أصبحت فيما بعد مسلحه وكانت تصدر جنوداً لليبيا وافريقيا الوسطي. وكتبت عنها منظمات كتيره عن تعاملاتها الخطيره وان المعسكرات أصبحت مناطق توزع إليها الاغاثات وتخرج منها آليات خطره ووقتها كانت منظمات الإسلاميين قد استطاعت أن تتمركز بشراكات داخلية وكانت عمليه تطوير مليشيا الدعم واحده من نتاج هذه المعسكرات وقتها أوقف البشير فجأة أكثر من 150 منظمه في ليلة واحده وفتح المجال لمنظمات أخرى تتعامل في الاتجار بالسلاح ويقول خبراء في المباحث السودانيه ان عمليات دخول وخروج المخدرات من معسكرات دارفور مثلت خطراً واسعاً للسودان ودول الجوار وكانت ممراً معروفاً للعصابات العامله في هذا الإتجاه. يبقي علي أهالي مناطق المعسكرات الجديده في شمال ووسط السودان التعامل بحذر شديد من داخل اشراف المعسكرات ومن مساهمات الجهات الخارجية والداخلية المختلفة والعمل علي نظام بوابات إلكترونية كما حدث في لبنان وقت ما وفي سرايفوا. وتؤكد منظمات عاملة في المجال انها رصدت تجارة أسلحة ومخدرات في معسكرات دارفور في العشر سنوات الأخيرة تقدر بمليارات الدولارات وأشارت في تقاريرها الي ذاك وثقافة المعسكرات تختلف من اي ثقافه أخرى قد تدمر أي إتفاق وقد تصبح منبعاً لتخرج كوادر تخريب أخرى علينا أن نتعامل مع المعسكرات بانها مدن تحت سيطره الدوله وليست الأفراد او المنظمات.

والخوف ان يغني النصري في أعياد الميلاد بالدبه!!!!؟؟؟كما غنت عقد الجلاد في ابوكرشولا

الماء كنزٌ لا يقدر بثمن

عثمان يوسف خليل

ملخص

الماء هو سرّ الحياة وأعظم نعم الخالق، فهو العنصر الذي يقوم عليه وجود الإنسان والطبيعة، وبدونه تتوقف دورة الحياة على الأرض.

يؤكد القرآن أن الماء أصل كل حيّ، مذكّرًا بعظمته كمعجزة إلهية وركيزة في خلق الكون ونواميسه.

لماذا هو كنز؟ لأنه أساس الزراعة والغذاء، ومكوّن جوهري في جسم الإنسان، ومحرك للنظم البيئية، إضافة إلى كونه حقًا إنسانيًا يرتبط بالعدالة والكرامة.

يهدد المياه التلوث والندرة والهدر والتغير المناخي، مما يجعل ترشيد استهلاكه، إعادة تدويره، ودعم الحلول المستدامة واجبًا لحماية مستقبل الأجيال.

في عالم تتسارع فيه الأزمات البيئية وتتزايد فيه الضغوط على موارد الطبيعة، يظلّ الماء أعظم النعم التي مُنحت للإنسان، وأكثرها التصاقًا بمعنى الحياة. هذا السائل الشفّاف، الذي يبدو بسيطًا وعاديًا، يخفي في جُزيئاته سرّ الوجود، ويقف خلف إستمرار كل نبضة حياة على وجه الأرض.

الماء في القرآن الكريم:

يذكّرنا القرآن الكريم بعظمة هذا السرّ الإلهي في قوله تعالى:

(وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) [الأنبياء: 30].

هذه الآية ليست مجرد حقيقة علمية، بل هي إعلان رباني بأن الماء أصل الخلق، وبدايته، وأحد أهم الشواهد على المعجزة الكونية التي تدير هذا العالم بدقة وميزان.

لماذا الماء كنزٌ لا يُعوَّض؟

1. أساس الحياة الزراعية

لا يمكن لأي بذرة أن تنبت، ولا لأي شجرة أن تُثمر، دون ماء. فالماء هو حامل الخُضرة، وسبب غذاء الإنسان والحيوان، وعصب الأمن الغذائي لأي أمة.

2. مكوّن رئيسي في أجسامنا:

يشكّل الماء أكثر من 60% من جسم الإنسان، وبدونه تتوقف آلاف العمليات الحيوية. إنّه الوقود الصامت الذي لا نراه، لكننا نحيا به.

3. محرّك النظم البيئية:

من دورة الأمطار، إلى مجاري الأنهار، إلى اتساع المحيطات... الماء هو النبض الذي يُبقي الطبيعة حيّة ومتوازنة، ويصنع تنوّعها وجمالها.

4. قضية عدالة اجتماعية:

بينما ينعم بعض البشر بالمياه العذبة طوال العام، يموت آخرون عطشًا أو بسبب الأمراض الناتجة عن تلوّث المياه. الماء ليس فقط مورداً، بل هو حقّ إنساني يحدد مستوى الكرامة والعيش الكريم.

التحديات التي تواجه هذا الكنز:

- الندرة: أكثر من مليار إنسان حول العالم لا تتوفر لهم مياه شرب آمنة.
- التلوث: أنهار ملوّثة، مياه جوفية تُنهَك، ومصادر تتعرض للدمار بفعل النشاط البشري.
- الهدر والإسراف: الاستخدام المفرط في المنازل والصناعات يزيد الأزمة تعقيدًا.
- التغير المناخي: وهو الجذر العميق للأزمات الحالية، يحرك موجات الجفاف القاسية والفيضانات المدمرة، ويعيد رسم الخارطة المائية للكوكب.

مسؤوليتنا تجاه الماء:

- الترشيد: إصلاح التسريبات، تقليل الاستهلاك، واستخدام الأجهزة التي توفّر المياه بذكاء.
- إعادة التدوير: الاستفادة من المياه الرمادية في الري والتنظيف.
- التوعية: نشر ثقافة إحترام الماء في المدارس والمنازل والمجتمع.
- الدعم التقني: تشجيع مشاريع تحلية المياه، والحلول المستدامة لمعالجة مياه الصرف.

خاتمة

الماء ليس مجرد مورد طبيعي؛ إنه أمانة في أعناقنا، وحمايته واجب ديني، وإنساني، وأخلاقي. فإهمال هذا الكنز جريمة ضد الحياة وضد الأجيال القادمة. لنعمل معًا كي لا تذهب قطرة ماء هباءً، بل لتكون نبضًا جديدًا يمدّ الأرض بالحياة.

"وفي كل قطرة ماء، تُكتب حكاية مستقبلنا.*

حكاية من بيئتي (18)

كمسود أسى

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

عادوا إلى بيت الجدة القديم هاربين من الحرب، لا شوقاً للريف، بل اتقاءً للنار المشتعلة في المدن. هناك، في ركن البيت القصي، تواصل الجدة غزل قطنها الذي لا يجد سوقاً، لكنها تغزل معه أرتالاً من الأسى، كما كانت تفعل منذ سنين. كانت تبيع غزلها للخواجة زكي الذي يضحك ويخبرها بأنها تستحق "البرنجية". واليوم، وقد عاد الأحفاد مضطرين، تغمُرهم الجدة بفرحة لا تخفى، وتقول لهم: "نحن حُزنا البرنجية... نحمد الله".

السنطة التي تشارك الجدة حياتها قاومت الفأس والفيضان كما قاومت صاحبتها تقلبات الزمن. حمت البيت، وأعطت ظلاً ودواءً وذاكرة. تحت أغصانها تتناثر الحكايات، ومنها تتدلى حياة بأكملها. كانت الملاذ حين هجرت القرية بيوتها، وحين رجع إليها الناس بعد الحرب، بقيت السنطة مثل الجدة: ثابتة، صابرة، وحارسة للأمان الأخير.

ذات البيوت التي سخط عليها الأبناء في زمن الرخاء، أصبحت اليوم ملاذاً بعد الخراب. كانوا لا يجتمعون إلا إذا انقطع التيار، أما الآن فيتحلّقون حول الجدة، تتداخل ضحكات الصغار بضجيج الأخبار السوداء. وفي تلك الليلة، حين قالت الجدة "الما بتلقى في بيت أبوك بخلعك"، كان الجميع يدرك أن البيت الذي لم يُبع للجار، والذي نجا من الهدم، أصبح اليوم بيت نجاة.

يحكي الابن العائد للجدة عن الحرب التي دفعت الناس للفرار إلى الريف، وتحكي له هي عن موت الخواجة زكي وكساد سوق الغزل، وعن تغيّر المهن والناس. ومع الشاي الصباحي، يتذكّر قولاً جميلاً: "حين أعانق جدي أشعر بالغنى، كأنني نغمة من دقات قلب الكون." فيدرك أن ما بقي من الزمن: شجرة سنط، وجدة تغزل، وبيت صمد... هو الثروة التي تعيد شَعْباً بأكمله إلى جذوره.
إذا رغبت، أكتب لك نسخة أقصر جداً، أو أكثر شاعرية، أو تصلح كفواصل سردية في تقرير إذاعي أو تلفزيوني.

ها هم يعودون إلى المنزل القديم هرباً من جحيم الحرب هناك. لا شوقاً إلى الحياة هنا، لكن المهم أنهم عادوا إليها بعد أن انزوت لسنوات طويلة بمهارة في ذلك الركن القصي من بيتها العتيق تغزل قطنها خيوطاً تكوّرها، وعلى (مُترار) الأيام تكوّر أرتالاً من الأسى. كمسود الأسى (1) الذي لن تجد له سوقاً، مثلما تجد لقفتها المليئة بالكرات البيضاء. كان (الخواجة) في المدينة يرحب بها بشكل خاص، ويؤكد لها في كل مرة..

- كل غزلك يمشي المنسج، ما فيش بابور ولا علال، ولا غيرو.

ترقبه في صمت وهو يزنه، ويضعه في مكان خاص قبل أن ينقدها المقابل المالي وهو يضحك..

- لو الخواجة (ممتاز) (2) شاف غزلك يديك البرنجية على طول يا حاجة. بس لو تضحكي لي الدنيا تضحك لك.

تعلم أنه ربما يقول ذلك لكل من تأتيه من نساء المدينة والقرى. كما توقن أنه لابد أن يكون هناك من الخيوط ما يتم فتله ليصبح جزءاً من مكونات بابور الجاز، أو تلك المصابيح التقليدية، نسميها (اللمبة أم ضنيب أو أم علال). أما ما يدخل المنسج فهو عدد من المصنوعات القطنية، على رأسها أغطية ليالي الشتاء، ولفحات برد الفجر حتى في ليالي الصيف. وبعض الملافح والشالات، وغيرها.

ودون أن يسألها تمنحه ما تعودت أن تجلبه له من ثمرات سنطتها. يقول إنه يستخدمها لأغراض طبية عديدة لا يبوح بها.

تعود من هناك محملة بما تحتاجه، مع كمسود جديد من القطن. تعكف عليه أولاً لتخلص منه (الغُلغُل) (3) لتقضي نهاراها في ظل سنطتها الأثيرة. أما المساء فممنوح لنقض غزل الحكايات القديمة، و محا د ثة النجوم ريثما يغشاها الكرى.

لا أحد يدري إن كانت السنطة قد وجدت قبل الجدة أم بعدها. وقد قاومت كثيراً محاولات قطعها، مثلما قاوم أباها هجر بيته القديم القريب من المزارع، مثلما فعل الكثيرون عندما داهمهم التساب. وقد كان، ولا يزال آخر البيوت الواقفة في محاذاة الترس القديم، ما سمح للسنطة أن تنعم بالماء طيلة أيام ذلك الفيضان، والفيضانات التالية، فبعض فروعها المتدلية تنغس في الماء لكأنها تساعد الجذور المتمددة أسفل الترس في رفع المياه إلى الأعلى.

عادت البيوت إلى المنطقة، بعد زوال آثار الفيضانات اللاحقة، وتغطت المنطقة بأكملها بالمنازل الحديثة، عدا هذا منزل الجدة، المميز بشكله القديم، وسنطته داكنة الخضرة القائمة على السور. تشاركها المنزل أسرتان، بنتها الأرمل وأبنائها. وأصغر أبناءها مع أسرتها الصغيرة. ستة أحفاد، ليسوا كأحفاد الأزمان الغابرة، يوادون الجدات. فهؤلاء ينشغلون بالشاشات الصغيرة في أيدهم، وتلك المعلقة على الجدران. أما من عادوا بعد الحرب، فقد باتوا لا يتحلقون إلا في حال إنقطاع التيار الكهربائي.

الكثيرون يربطون بين الشجرة والجدة، وهذا التلاحم المستدام، والحماية المتبادلة، والعطاء بلا من أو أذى. قالتا لبعضهما سنحيا لأن هناك من نحب أن نبقى معهم أطول وقت ممكن، ولأن علينا واجبات يجب أن نؤديها. ومنحت كل منهما بقدر ما تستطيع.

في أول المساء الثالث لقدوم هؤلاء كانت تترقب ظهور ذلك النجم بين فروع السنطة، تلاعبه الأغصان إخفاء وإظهاراً بفعل حركة النسيم في الأعالي. وهجست في نفسها أن نحن من ذاك المقام، وها قد أحرزنا البرنجية كما كان يقول الخواجة زكي وترددت هل تقول الله يرحمه أم ماذا.. وأسكنت مخا و فها بمفهوم أن الرحمة

تجوز لي كل ميت وحي. البيوت التي كان يرفضها الأبناء باتت ملاذاً لهم بعد الحرب. وظل السنطة التي نجت من الفأس أصبح ملعباً للأطفال خارج الدار، ومقيالاً لمن هم بالداخل.. يتحلقون حول مرقدها، ينشغلون بما في أيديهم. وبين الفينة والأخرى يتداولون أخبار الحرب والموت والدمار والمرض.

وفجأة خرج منها الصوت..

- نحن حُزنا البرنجية نحمد الله.

التفتوا إليها في ريبة، تحت ستار الظلمة يخفى ما علا وجوههم. منهم من ظن أنها دخلت للتو مرحلة الخرف، ومن ضحك في سره.. بيد أن ابنها قام إليها وتطلع في عيونها ليقرأ ما ترجم سعادتها باحتواء الدار لهم.

- ما تقول أمك خرفت.. أنا زعلانة لي زعزعتكم.. بس فرحانة بي شوفتكم..

فأيقن أنها في حالة وجد وصحو مدت يديها اليه، وعانقه دون أن تقوم من رقدتها.

كانت تفكر.. إلى أين كان سيلجأ هؤلاء فيما لو كانت قد وافقت في ذلك اليوم البعيد على قطع السنطة وهدم الدار، أو الرضوخ لإغراءات الجار الذي ظل يلاحقهم حتى يبيعونه الدار.. لا بقصد التوسُّع، فداره واسعة بما يكفي، بل لأنه يرى في دارهم ما يشوه مظهر داره. وتساءلت في نفسها.. هل كان هذا السعيد بالنعمة المفاجئة سيفتح داره لهم؟ وتمتمت فيما يشبه الهمس..

- الما بتلقى في بيت أبوك بخلعك (4).

وحمدت الله مئات المرات قبل أن تسلم جفنيها للكرى.

إلا أن الإبن لم يستطع النوم، فظل يبحث عن سر تعلق أمه بالشجرة ليقرأ أنها ظلت شجرة السنط منذ آلاف السنين تنمو من دون مساعدة من البشر، إلا فيما يخص حمايتها. أما غرسها وإنباتها فشأن طبيعي. إذ يكفي أن تسقط ثمارها فتلتقطها الماشية لتتمّ في أحشائها المعالجة الكيميائية للبذرة فتصبح بالتالي جاهزة للإنبات ما إن تخرج مع مخلفات الماشية. وتأتي الحشرات لتلتهم ما حولها وتتركها عرضة لوطء الحوافر، فتنغرس في التربة لتنبت وتصير شجرة بعد موسم من الغمر في المياه. هكذا، أثبتت الحفريات أنّ الفراعنة استخدموا خشب السنط في أعمال النجارة ولحاءه في الدباغة وأوراقه وأزهاره في أغراض طبية، فهو استُخدم كدواء لمعالجة اعتلال الجسد والقضاء على الدود والسعال وتورّم القدمَين وتسكين ألم العظام المكسورة.

ولأنّها تتميّز بصلابة خشبها وخصائصها الطبية المتعددة، فإنّ العبرانيين قدّسوا هذه الشجرة في الأزمنة الغابرة. ومثلما تحتمي بها الطيور المهاجرة من شمال القارة (الأفريقية) في فترة الخريف، يحتمي بها فقراء بلادي من الرعاة والمزارعين، بينما يستخدم سكان الجوار النيلي وصيادو أسماك أخشابها المتينة في صناعة قواربهم وأسقف مساكنهم وأثاثهم. هؤلاء كذلك استخرجوا من لحاها وثمارها عقاقيرهم، ومواد يدبغون بها جلود الحيوانات المستخدمة في نقل وتخزين الماء والحبوب وغيرها. وفي أحيان كثيرة، يُستخدم جذع هذه الشجرة في صناعة المناحل وفي بناء السياجات الحامية لبيوت الفقراء والمزارع.

في الصباح الباكر جلس إلى جوارها يتناول كوب الشاي، فسألها إن كانت لا تزال تذهب إلى سوق المدينة. فحدثته عن موت الخواجة زكي الذي كان يشتري منها الغزل، وقد خلفه أحد أبنائه الذي لم يرق لها التعامل معه. كما أنها باتت لا تقوى على ذلك المشوار. فباتت تبيع ما تسطيعه لأحد أبناء القرية الذي جاء بمنسج خشبي ركبه في بيته، وظل يعمل عليه، ويورّد القطن الخام لمن لا زلن يمارسن الغزل. ومع تبدّل الأحوال وتفضيل الناس المنتجات القادمة عبر الحدود، كسدت تجارته، فآثر أن يمارس نشاط صناعة المراتب والألحفة القطنية.

وامتد بهما الأنس ليتعرف هذا العائد على ما اعترى حياة القرية من تحولات على كافة المستويات. وأن هناك تغيرات لاحقة بسبب الحرب التي أعادت الكثيرين إلى الأرياف، هذا إن لم تصل إليهم الحرب حيثما لجأوا..

- فال الله ولا فالك..

وضحكت وهي تضم كفه بيديها المعروقتين، رفعهما ليطبع عليهما قبلة، وتذكر تلك المقولة الخالدة «نحن بمقاييس العالم الصناعي الأوروبي، فلاحون فقراء، ولكنني حين أعانق جدي أحس بالغنى، كأنني نغمة من دقات قلب الكون نفسه» .

الهوامش:

الكمسود.. لعلها من مفردات القائمة الحمراء المهددة بالانقراض، تشير إلى كومة ملابس ملفوفة بطريقة غير منتظمة، أو كومة قطن خام.

ممتاز باشا هو من زرع القطن في دلتا طوكر عام 1865

الغُلغُل عرق الشجرة المتعمق في الأرض.. ويشير المعني هنا إلى بذور القطن، التي يستخرج منها زيت نباتي عالي الجودة، بجانب أستخدام مخلفات الصناعة كعلف للحيوانت غني بالمغذيات.

مثل يضرب لمن تهبط عليهم النعمة فجأة، ولا يحسنون الشكر.

حَيْلُ الموت

(لاحول لقصيدتي ولا قوة لي)

خالد عمر

غاياتُهم في الحرب ليست أن نموتَ
كنّا نموتُ في السِّلْمِيّةِ القُصوى
زرافاتٍ كلَّ يومٍ وفُرادى
ونستحيلُ شهادةً طوعًا لنبقى
قوّةً في الموتِ قاهرةً
وجَهْرَ محبّةٍ وتفانينَ إرادةٍ
نموتُ بالخازوقِ وبالرّصاصِ الحيِّ، بالمطّاط
وبالماءِ الملوَّنِ بالخُبثِ اليهوديّ، نموتُ
بشيئةِ عبدِ حِزبٍ مُفسِدٍ مُخزٍ، تُخاطبه البذاءةُ:
(سيّدي)
وإنْ ذُكِرَت صفاتُ العبدِ، نَفَرَتْ من خساسَتِه العبادةُ

كنّا نموتُ أعلى من تَوَقّعِ بطشِهم لماتِنا
وننقَضُّ في نُبلِ الفوارسِ والكِرام
على سائِيَّةِ التاريخِ في أكُفِّ الموتِ زهوًا
وننقَضُّ على الموتِ بالرّوحِ انقِضاضا

وتلك تجربةٌ لم تُطمئنْ جوعَهم
لم تُواعِدْ رَوْعَهم بإعادةِ التابوتِ والسِّرِّ الذي
سيُحيلُ مجرى النيلِ
لأن يكونَ مصبُّهُ راحاتِ وَهْمِ أكُفِّهم
غاياتُهم في الحربِ أن نحيا لهم

حياةً ليس يرجو مَيِّتٌ في التِّيهِ أن يحيها
أو يُقابِلَ بؤسَها اليوميَّ
بالوحشةِ الخلويةِ العدميةِ السُّفلى
في مماتٍ لا يجدُ في مَعرَضِ الدنيا عزاءً يُقابلهُ
أو يُعَوِّضُ فقدَهُ أو يُكافِئُهُ حِدادًا

ألّا نجدَ أبدًا في مَحفَلِ السِّلميّةِ الكبرى
ظِلالَ ملامحٍ لما نرجوهُ بالموتِ أو نحيا نحاولُهُ
كوعدِ الصِّدقِ يرفِدُ في ادّعاءِ المُخلِصين لما يدّعونَه:
صوتُ الضميرِ لصورةِ الإنسانِ، مُنفتحًا على نُبلِ السيادة
أو أيِّ أُغنيةٍ لحُزنٍ أوليٍّ عامرٍ بنقائِهِ
أو قفزةً بالحقِّ في جُنحِ الدُّجى، يُظهِرُ لمعُها الخرطومُ

من همسةِ القفزِ: (آهِ يا بلاادي)
وتجهرُنا الخرطومُ لمعًا باذخًا
فنجهَرُ موتَنا بالجبهةِ المدنيّةِ الكبرى
بريقًا يكشِفُ الدنيا في تفرُّقِها ويُسعِفُها اتِّحادًا

غاياتُهم ألّا نجدَ أثرًا — من دونِ هذا الموت —
لخطوةٍ قادمةٍ في الرّيحِ: عزًّا مستحقًّا
ألمًا بسيطًا طيبًا كالشّعر
نَفْحًا عاطفيًا كأجرِ محاولةٍ
أو تلقى الخُطى في أفقِ وجهتها توافيقًا أو سدادًا

غاياتُهم أن تهوي بنا الريحُ مَهْوَى الخائفين
فنَهوي على آثارِنا في غمرةِ الخوفِ هدمًا وطعنًا
حتى لينفدَ من ملامحِنا الحضورُ وآمالُ الهوى والحبُّ
ينفدُ الإيمانُ زادًا ثم زادًا

غاياتُهم أن ننكفئَ حِزَمًا على أحلامِنا
ونُبحِرَ في الهَمَجيةِ الدُّونيةِ الشَّعواء
في فوضى سيادتِهم، لابسينَ القهرَ زيًّا فاضحًا
على أكمامِه العَطَلُ وياقته القِلادةُ

فانظرْ لما فعلَتْ بذاكرتي نفاياتُ الكلامِ
والتهاباتُ الصدى
والصُّورُ المُشعَّةُ بالذي يفتكُ بالقرائحِ،
يُطفئُ عزمَها ويُسرطِنُ الحيويّةَ الحُبلى
بآياتِ الحضورِ الآدميّ في مِخيالِنا

انظرْ للرجاءِ الرخو إذ يعلو دخانًا لانحِطامِ الوقتِ
في حجرِ الرؤى
وفي خَطَلِ التصاويرِ المُعادةِ
غاياتُهم في الحربِ ليست أن نموتَ
غاياتُهم ألّا نستطيعَ الموتَ موفوري الكرامةِ
واثقينَ من أسمائنا
من حِنِّ مرحمةِ المقابرِ نحونا
ودمعةٍ والهةٍ ستتبعُ روحَنا
فيّاضةٍ كالعادة.

السودانيون حين يعاد رسم الإنتماء على خطوط الملعب

ملخص

تحوّلت ملاعب قطر إلى مساحة وجدانية للسودانيين، حيث وجد المشجعون في حضور المنتخب فرصة لاستعادة شعور الانتماء وسط زمن الحرب والشتات. لم تكن الهزيمة أو النتيجة هي ما يشغلهم، بل لحظة الاجتماع نفسها، لحظة استرداد جزء من الوطن عبر الهتاف والنشيد والدموع.

امتزجت في المدرجات لهفات الحنين بالفخر، فصار النشيد الوطني إعلان حضور جماعي يستعيد ما ضاع من البلاد. وجدت الجموع في القميص السوداني رمزاً يوحّد أبناء الشرق والغرب والوسط والشمال، وتحوّل التشجيع إلى ما يشبه لملمة للروح واستعادة لهوية مهدّدة.

لم يختلف شعور اللاعبين عن الجماهير؛ فهم أيضاً أبناء الحرب والنزوح، يحملون ألم البعد عن الأرض ويقاتلون داخل الملعب ليقولوا إن السودان يستحق أن يُرى في غير سياق المآسي. ورغم تنقّلهم بين ملاعب متعددة، ظلّ حضورهم في البطولة نافذة أمل تجمع السودانيين حول حلم واحد.

في البيوت المدمّرة والمهاجر البعيدة، صار تشجيع المنتخب طقساً يُعيد شيئاً من الحياة. يجتمع الناس حول شاشة أو في نادٍ صغير بحثاً عن لحظة فرح، حتى لو انتهت بالبكاء. فالأهم أن المنتخب أعاد للناس القدرة على الأمل، وذكّرهم بأن الوطن يبدأ حين ننسى الخيبات ونمنح القلب فرصة ليحلم من جديد.

الزين عثمان

كان يمسح دموعه سريعاً بمنديل، محاولاً أن يخفي ما انكسر في داخله وهو يردد بصوتٍ يرتجف: «كفاية إننا اجتمعنا... لم نخسر، نحن انتصرنا باستعادة وطننا.»

هكذا بدا ذلك المشجع السوداني في ملعب الريان بالعاصمة القطرية الدوحة بعد هزيمة صقور الجديان أمام المنتخب العراقي بهدفين. كان يقول بثقة العارف: «نحن نستحق وأحوج ما نكون للفرح».»

هناك، في ملاعب قطر، لم تعد المدرجات مجرد مقاعد تطل على عشبٍ أخضر؛ صارت أرضاً رحبة تتدفّق إليها أرواح السودانيين بما تحمله من شغفٍ وحنين وأمل. فمنذ أن عبر المنتخب حدود المنفى ووصل إلى ساحات البطولة، بدا وكأن نبضاً جديداً سرى في عروق جموعهم، يوقظ تلك الروح القديمة التي لا تخمد مهما أثقلتها الصعاب.

كان السودانيون يسيرون نحو الملاعب بقلوبهم قبل خطواتهم. الأعلام تلفُّ الأكتاف، والوجوه تضيئها مسحة أملٍ عنيد. يكفي أن يلمع القميص الأحمر أو الأخضر حتى تتعالى التحايا: «سلامات يا زول!» قبل أن تضيع في هديرٍ آخر: «بالطول بالعرض... سودانا يهز الأرض!»

في لحظة عزف النشيد «هذه الأرض لنا» كانت عاصمة كرة القدم العالمية تهتزّ، وكأن آلاف السودانيين يستعيدون أوطانهم الضائعة عبر الكلمات التي يرددونها بقلوبٍ تحترق شوقاً.

حين ينطلق النشيد السوداني، تقف المدرجات كأن قطعة من الخرطوم أو أم درمان قد انتُزعت من مكانها ووُضعت هناك في الدوحة. أصوات تختلط، رجال يلوّحون بالأعلام كما لو كانوا أطفالاً، نساء يضربن بالدفوف بإيقاع التراث، وأطفال يرفعون صور اللاعبين كأنهم أبطالٌ من أساطير بعيدة.

لم يكن المشهد مجرد تشجيع؛ كان محاولة جماعية لحبس الحنين، لالتقاط الوطن من الهواء، لضمّه في هتافٍ يعلو نحو السماء محمّلاً بروائح المطر على تراب السودان.

لم يكونوا مجرّد مشجعين عابرين؛ كانوا أبناء وطنٍ وجدوا في مباريات منتخبهم نافذة يقولون من خلالها للعالم: «نحن هنا... باقون، متجذّرون، نحمل السودان في قلوبنا.»

صارت الملاعب ساحات تعارف: شباب من دارفور يحتضنون رجالاً من الجزيرة، أسرٌ من الشرق تلوّح لأناس من الشمال. لم يبق سوى لون واحد يوحّد الجميع: لون الوطن.

لم يكن حضور السودان في قطر حدثاً رياضياً، بل كان حالة وجدانية عميقة. صار المنتخب نافذةً يطل منها السوداني على وطنه البعيد، وصار المدرج مكاناً للتنفيس ولمّ شتات الروح.

أثبت السودانيون أن الكرة ليست لعبة؛ بل لغةٌ تعيد تشكيل الوجدان كلما ضاقت المسافات، وأن المنتخب رغم كل التحديات يظل رمزاً يجمعهم كما لم تجمعهم أمكنة أخرى.

كانت تلك اللحظات الصغيرة إعلان حبّ جماعي، فيه شيء من الفرح، وشيء من الاعتزاز، وشيء أكبر من انتماء يعيد للروح بعض استقرارها في زمن الاضطراب. وكان تواصل الجماهير مع لاعبي الفريق، بعد الانتصار أو التعادل أو حتى الهزيمة، دليلاً على أن الوطن ليس فرحاً فقط، بل هو مشاركة في الحزن أيضاً... حزنٌ نبيل.

ولم يكن حال من يرتدون القميص داخل الميدان مختلفاً. كانوا يحملون وجع الحرب نفسه، ينظرون إلى المباراة كنافذة تعيد لهم ضجيج الحياة في أم درمان والخرطوم وجنوب الحزام. يعرفون قسوة أن يُعزف النشيد وأنت بعيد عن الأرض، بينك وبينها آلاف الأميال.

وصل المنتخب إلى قطر بعد أن صارت ملاعب القارة كلها ملاعب افتراضية له: جوبا، ليبيا، موريتانيا، المغرب... رحلة أخرى من النزوح، لكنها لم تمنع لاعبيه من رفع الراية خفاقة في البطولات، وكأنهم يرددون: «السودان لا يليق به الغياب وحضوره يجب ألا يقتصر على المآسي.»

في زمنٍ أثقلته الحرب، وارتجفت فيه البيوت على وقع الخوف، احتاج السودانيون إلى ضوء. ضوء لا يبدّد الظلام فقط، بل يطمئن القلب، ويردّ للروح قدرتها على الفرح. وهكذا صار المنتخب بكل تواضع إمكاناته نافذة واسعة للأمل، وحلماً لا يريد الناس أن يتركوه. يردد نجومه: «نخوض حربنا الخاصة لنقول إن السودان ما زال موجوداً وما زال قادراً على الوقوف.»

حين ينتصر المنتخب، يخرج اللاعبون قائلين:

«هذه فرحتنا لكم في زمن الحزن وحين يخسرون، يسبقهم الاعتذار: «آسفين... لم نمنحكم الفرح الذي تنتظرونه

في البيوت التي هدمتها الحرب أو غادرها أهلها، يصبح التشجيع طقساً يعيد الحياة: أسر تجتمع حول شاشة صغيرة، جيران يتقاسمون الكهرباء من مولد، أطفال يصرخون بأسماء لاعبين عرفوهم منذ أيام، كأنهم إخوة أكبر فتحوا لهم باب الفرح.

وفي نادي المشاهدة، فوق بساطٍ مهترئ مفروش على الأرض، يجلس الناس ينتظرون لحظة واحدة تشرّع لهم أبواب الفرح تسعون دقيقة قد تنتهي كما انتهت عند تلك السيدة السودانية في ملعب الريان، حين بللت الدموع وجهها وقد ارتسمت الراية على خديها. كانوا يبكون الوطن لكنهم واثقون أن يوماً ما سيأتي الفرح وفي كل الأحوال، يشكرون منتخبهم لأنه أعاد رسم القصة على نحوٍ بسيط وواضح «الوطن هو أن تنسى خيباتك القديمة، وتبدأ أملك من جديد..

في كأس العرب

منتخبنا الوطني ينتظر هدية عراقية ويطارد حلم التأهل برباعية في الشباك البحرينية

أفق جديد

ملخص

تدخل بطولة كأس العرب FIFA قطر 2025 منعطفها الأخير في دور المجموعات، حيث يسدل الستار مساء الثلاثاء على مباريات المجموعة الرابعة التي ما زالت تحمل جزءاً من الإثارة، رغم وضوح الكثير من ملامحها. وبينما ضمن العراق مقعده في ربع النهائي، وقطع الجزائر شوطاً كبيراً نحو التأهل، يجد منتخبنا الوطني نفسه في مواجهة الفرصة الأخيرة، متمسكًا بأمل ضئيل، لكنه قائم، للعبور إلى الدور التالي.

مباراة حياة أو موت

ورغم البداية المتواضعة لـ»صقور الجديان»، بالتعادل السلبي مع الجزائر وبالخسارة أمام العراق (2-0) ثم ، إلا أن منتخبنا الوطني لم يفقد حسابياً فرصة التأهل وصيفًا للمجموعة. وبات المطلوب منه الفوز على البحرين بفارق يتجاوز أربعة أهداف على استاد المدينة التعليمية، على أن يخدمه العراق بهزيمة الجزائر في المباراة التي ستُقام بالتزامن على استاد خليفة الدولي.

ويمتلك منتخبنا الوطني في رصيده نقطة واحدة فقط، ويحتاج إلى الفوز العريض للدخول في حسابات المادة 13 الخاصة بفارق الأهداف والمواجهات المباشرة، في حال خسارة الجزائر أمام العراق. أما أي نتيجة غير الفوز، فتعني الخروج رسمياً من البطولة.

ورغم أن المهمة تبدو صعبة، فإن منتخبنا يدخل اللقاء بدعم جماهيري كبير في الدوحة، وبطموح الفوز العريض واستعادة الفاعلية الهجومية التي غابت عنه في الجولتين الماضيتين.

وأكد المدرب الغاني كواسي أبياه خلال المؤتمر الصحفي أن فريقه سيدخل المباراة بروح عالية ورغبة في التمسك بالأمل الأخير، رغم اعترافه بأن حظوظ التأهل ضعيفة.

وقال أبياه:»قدمنا أداءً جيدًا في المباراتين السابقتين لكننا لم نستغل الفرص، ركزنا خلال التدريبات على إنهاء الهجمات وإيجاد الحلول الهجومية. اللاعبون لديهم القدرة، والمساندة الجماهيرية تعطي دفعة كبيرة.»

كما أوضح أن البطولة كانت فرصة مهمة لتقييم مستوى اللاعبين واكتشاف بدائل في ظل غياب مجموعة مؤثرة من العناصر الأساسية، معتبرًا أن الاحتكاك بهذا المستوى يشكل إعدادًا مهمًا قبل المشاركة في كأس أمم إفريقيا المقبلة بالمغرب.

وشدد نجم المنتخب محمد عبدالرحمن على أهمية الفوز، قائلاً إن اللاعبين يدركون تمامًا ضرورة كسب النقاط الثلاث للحفاظ على الحلم، مضيفاً:»لن نستسلم.. سنلعب من أجل الشعار ومن أجل جماهيرنا.»

البحرين بلا ضغوط

على الجانب الآخر، يدخل المنتخب البحريني المباراة دون أي ضغوط، بعدما فقد آماله رسميًا في التأهل عقب خسارتيه أمام الجزائر (1-5) والعراق (1-2). لكن ذلك لا يعني أن المواجهة ستكون سهلة للسودان، إذ أكد المدرب الكرواتي دراغان تالاييتش أنه سيدفع ببعض اللاعبين الجدد ويبحث عن ختام مشرّف.

وقال تالاييتش:»صحيح ودعنا المنافسة، لكن نريد أداءً يعكس صورة الكرة البحرينية. سنقاتل لتحقيق الفوز وإسعاد الجماهير.»

كما شدد اللاعب عبدالله الخلاصي على ضرورة الظهور بصورة أفضل تعويضًا عن نتيجتي الجولتين السابقتين.

وفي المباراة الأخرى، يلتقي العراق المتصدر (6 نقاط) مع الجزائر الوصيف (4 نقاط). ويكفي «أسود الرافدين» التعادل لضمان الصدارة، بينما يبحث الجزائريون عن نقطة على الأقل لتأمين تأهلهم دون انتظار هدايا السودان.

وداعاً حسكا

بقلوب يعتصرها الحزن، وبنفوس مؤمنة بقضاء الله وقدره، تنعى أسرة تحرير مجلة أفق جديد رحيل الإعلامي القدير محمد محمود، الشهير بـ"حسكا"، الذي انتقل إلى جوار ربه اليوم في القاهرة، تاركًا وراءه إرثًا إعلاميًا وإنسانيًا يخلّد ذكراه بين زملائه ومتابعيه ومحبيه.

لقد عرفنا حسكا كمذيع متمكّن في قناة النيل الأزرق، وكمخاطب لبق، ذو أسلوب راق، يجمع بين الثقافة والمعرفة وسلاسة الأداء. كما عمل في العديد من الإذاعات المحلية، حيثُ كان صوته وصورته مصدراً للثقة والمصداقية، وأثبت عبر مسيرته المهنية قدرة نادرة على الجمع بين الإعلام الهادئ والرسالة المؤثرة.

كان حسكا مثالاً للمذيع المثقف، لا يكتفي بإيصال المعلومة، بل يسعى دائمًا لتنوير جمهوره وتحفيزه على التفكير والنقاش. تميّز بالقدرة على الحوار الراقي، وصنع من كل لقاء تجربة معرفية تستحق التقدير، وكان دائمًا قريبًا من الناس، يستمع لهم ويفهمهم ويعكس همومهم وقضاياهم بكلمة صادقة.

لقد فقدنا برحيله صوتًا حكيمًا، ورفيقًا خلوقًا، وصديقًا لا يُنسى، لكننا نحتسبه عند الله في مقام الصالحين. نسأل المولى عز وجل أن يغمره بواسع رحمته، وأن يجعل مثواه الجنة، وأن يلهم أسرته وأحباءه ومحبيه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون